مدى توافق إجراءات الفحص الضريبي في الأردن مع معايير الفحص الضريبي الأمريكي:

دراسة ميدانية

إعداد

صلاح الدين داود عبد العزيز النابلسي

المشرف

الأستاذ الدكتور خالد شحادة الخطيب

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

2010

اتحاد الجامعات العربية
الجامعة الأردنية\ مركز إيداع الرسائل الجامعية

نموذج تفويض

أنا صلاح الدين داود عبد العزيز النابلسي

أفوض جامعة العلوم التطبيقية الخاصة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الجهات أو الأشخاص عند الطلب.

التوقيع: ________________.
التاريخ 12/ 4/ 2010.

Association of Arab Universities (AARU)
Applied Science Private University

Authorization Form

I'm Salah Aldeen D. A. Al- Nabelsi
Authorize Applied Science Private University to supply copies of my thesis to libraries or establishment or individual on request.

Signature: ___________

Date: 12\ 4\ 2010.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا\ ماجستير محاسبة

قرار لجنة المناقشة

اجتمعت اللجنة المكلفة بمناقشة رسالة الماجستير للطالب صلاح الدين داود عبد العزيز النابلسي بتاريخ 2010/4/12م وكانت اللجنة مكونة من:

أ. د. خالد شحادة الخطيب	مشرفا ورئيسا
أ. د. يوسف سعادة	عضوا
د. جمال أبو سردانة	عضوا
أ. د. محمد أبو نصار	عضوا

وبعد المداولة, توصي اللجنة بالقرار التالي:

منح الطالب درجة الماجستير في المحاسبة

أعضاء اللجنة:

رئيس اللجنة	أ. د. خالد الخطيب	التوقيع....................
عضو	أ. د. يوسف سعادة	التوقيع....................
عضو	د. جمال أبو سردانة	التوقيع....................
عضو	أ. د. محمد أبو نصار	التوقيع....................

بسم الله الرحمن الرحيم

{ ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا}

صدق الله العظيم

الإسراء ,آية 85

ألإهداء

إلى الشمس التي أشرقت لتضيء لي درب الحياة

إلى ينبوع الحنان الذي لا ينضب أمي الحبيبة

إلى روح والدي الذي علمني معنى العطاء

إلى رفيقة دربي الزهرة الباسمة في حياتي زوجتي العزيزة

إلى من حبهم يسري في قلبي مسرى الدماء أبنائي جنى وبراء

إلى البدور التي تتوسط صدر السماء أشقائي وشقيقاتي

إلى من شاركني العناء

إلى جميع الذين وقفوا بجانبي

إلى الذين انتظروا كثيرا هذه اللحظات

اهدي هذا العمل المتواضع

مع كل الحب والتقدير..........................

شكر وتقدير

بعد الشكر والحمد لله تعالى, أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور خالد شحادة الخطيب لما بذله من جهد مضن في الإشراف على هذه الرسالة كما وأتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى عميد البحث العلمي والدراسات العليا, وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة, لما قدموه من جهد لإثراء هذه الرسالة.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى كل من الدكتور علي النسور والدكتور عبد الله دعاس والدكتورة كريمة الجوهر والدكتور ناصر الخطيب والدكتور وائل العكشة لإسهامهم الثمين في هذه الدراسة وعلى كل ما قدموه من إرشادات قيمة أثرت هذه الدراسة.

وأخيرا لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في مد يد العون لي واخص بالذكر رؤسائي في العمل السيد جودة شنك والسيد خضر قنعير والزميل خالد الخطيب والأخ يوسف صيام وكافة الزملاء الأفاضل في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

وكل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل

الباحث

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مدى توافق إجراءات تدقيق ضريبة الدخل في الأردن مع معايير الفحص الضريبي الأمريكي

إعداد

صلاح الدين داود عبد العزيز النابلسي

المشرف

الأستاذ الدكتور\ خالد شحادة الخطيب

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى التوافق بين إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن ومعايير الفحص الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية, وذلك للخروج بنتائج وتوصيات يمكن أن تساعد على رفع كفاءة وفاعلية التدقيق الضريبي الذي يقوم به مدقق ضريبة الدخل في الأردن.

ويتكون مجتمع الدراسة من مدققي ضريبة الدخل في الأردن, وقد تم اختيار عينة البحث من المدققين العاملين في تدقيق ملفات كبار ومتوسطي دافعي الضرائب, حيث شملت عينة الدراسة: مديرية كبار المكلفين, مديريات متوسطي دافعي الضرائب, ومديرية الالتزام الضريبي وإدارة التدقيق. وقد تم توزيع 100 استبانه على مجتمع الدراسة والبالغ حوالي 180 مدقق, حيث تم استرداد 81 استبانه أي بنسبة استرداد بلغت 81%, كما تم استبعاد 6 استبيانات لعدم اكتمال الإجابات على الأسئلة الواردة في الاستبيانات ليكون عدد الاستبيانات التي خضعت للتحليل والدراسة 75 استبانه.

وقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي لغايات اختبار وتحليل المتغيرات, من خلال إيجاد قيم المتوسطات الحسابية ,الانحرافات المعيارية ,معاملات الاختلاف والتعليق عليها. ولغايات قبول الفرضيات أو رفضها قام الباحث باستخدام اختبار T- test.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة وترابط كبير بين التدقيق الضريبي من جهة وتدقيق الحسابات من جهة أخرى رغم بعض الاختلاف في بعض الجوانب

والأهداف وخير دليل على ذلك امكانية تطبيق كثير من المعايير الخاصة بتدقيق الحسابات على التدقيق الضريبي.

كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن القيام بالتدقيق الضريبي يتطلب من المدقق أن يكون واسع الاطلاع والمعرفة, وملما بالقوانين المختلفة واستخدامات الحاسب الآلي والبرمجيات المتعددة.

وخلصت الدراسة إلى أن نسبة التوافق بين معايير الفحص الضريبي الأمريكية بمجموعاتها الثلاث و إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن هي 56% وهي تدل على توافق متوسط بحسب مقياس الدراسة وهذه النسبة تشير بوضوح إلى اثر مشروع الإصلاح المالي في الأردن على النظام الضريبي في الأردن والممول من قبل الوكالة الأمريكية والذي بدأ في سنة 2006.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- منهجية الدراسة.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- محددات الدراسة.
- هيكل البحث.
- التعريفات الإجرائية.
- مخطط سير البحث.

مقدمة الدراسة:

لقد تطور مفهوم الضريبة في الآونة الأخيرة فبعد أن كان هذا المفهوم تقليديا وينحصر في الهدف المالي المتمثل بالمساهمة في الإيرادات المحلية اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة حتى تتمكن من القيام بواجباتها التقليدية, تطور هذا المفهوم ليصبح مفهوما عصريا وليكون وسيلة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد واكب هذا التطور ظهور مصطلحات ضريبية حديثة لم تكن معروفة من قبل, وعلى سبيل المثال لا الحصر ظهرت مصطلحات مثل التقدير الذاتي, وتطبيق أسلوب العينات وتشجيع الاستجابة الطوعية, ونشر الوعي الضريبي وغيرها, كما برز دور الضريبة كوسيلة لتشجيع الاستثمارات الخارجية وتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات كالزراعة مثلا والحد من الاستيراد ومن الاستهلاك لبعض السلع التي ترغب الدولة في الحد من استهلاكها, وغيرها من التطورات التي واكبت تطور وتوسع مفهوم الضريبة.

وتعتبر إجراءات التدقيق الضريبي الأساس الذي يبنى عليه تحديد الوعاء الضريبي وبالتالي تحديد الدخل الخاضع للضريبة وقيمة الضريبة المستحقة, و كلما كانت هذه الإجراءات تسير بكفاءة وفاعلية كلما كان النظام الضريبي أفضل ويؤدي عمله على النحو المطلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من وجوده في تحقيق الإيرادات الضريبية وتعزيز المناخ الاستثماري ومعالجة حالات التهرب والتجنب الضريبي وتقديم تعامل راقي ومتقدم مع المكلف الذي يدفع الضريبة.

ولقد كانت المعايير ولا تزال تلعب دورا أساسيا في النهوض بمهنة تدقيق الحسابات عبر العمل على تطويرها ورفع كفاءة المدققين, وتوحيد الممارسات المهنية, وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات المتعلقة بالمهنة وغيرها. ونظرا لوجود علاقة لا يمكن إنكارها بين تدقيق الحسابات من جهة والتدقيق الضريبي من جهة أخرى رغم الاختلاف في بعض الجوانب والأهداف, فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتبني معايير خاصة بالتدقيق الضريبي تنسجم وطبيعة وأهداف أعمال التدقيق الضريبي. وقد تم تبني هذه المعايير ونشرها الكترونيا لأول مرة في عام 2000.

ومن هنا تولدت لدى الباحث فكرة البحث بالاستفادة من هذه المعايير باعتبارها صادرة عن الدولة الرائدة في إيجاد معايير خاصة بالفحص الضريبي, لدراسة مدى توافقها مع إجراءات التدقيق الضريبي الذي يقوم به المدقق في الأردن, لقياس مدى الكفاءة والفاعلية في الأداء, وذلك للخروج بنتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها في رفع كفاءة وفاعلية أداء المقدر في الأردن عند قيامه بإجراءات التدقيق الضريبي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بتقييم مدى كفاءة وفاعلية إجراءات التدقيق الضريبي الذي يقوم به مدقق ضريبة الدخل في الأردن, في ظل عدم وجود معايير خاصة بالتدقيق الضريبي تمكننا من إصدار حكم منطقي وموضوعي محايد حول مدى كفاءة وفاعلية أداء مدقق ضريبة الدخل في الأردن, وذلك أسوة بالمعايير الدولية الخاصة بممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة التي من شانها أن تقيس مدى كفاءة وفاعلية تدقيق الحسابات من جهة, وأداء مدقق الحسابات من جهة أخرى.

ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل توجد معايير موضوعية لتقييم أداء مدقق ضريبة الدخل في الأردن عند قيامه بإجراءات التدقيق الضريبي؟.

2. هل يوجد توافق بين إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن ومعايير الفحص الضريبي الأمريكية؟.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الجوانب التالية:

1. الاستفادة من معايير الفحص الضريبي الأمريكية التي صدرت ونشرت لأول مرة الكترونيا في سنة 2000, من خلال دراسة مدى توافق إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن مع معايير الفحص الضريبي الأمريكية, على اعتبار أن هذه المعايير قد صدرت عن احد الدول المتقدمة في مجال التدقيق الضريبي بهدف الوصول إلى تقييم موضوعي لقياس الكفاءة والفاعلية.

2. تحفيز الإدارة الضريبية في الأردن لزيادة الاهتمام بإجراءات التدقيق الضريبي, باعتباره الجوهر والعنصر الأساسي الذي يحدد الضريبة المستحقة.

3. تحفيز الإدارة الضريبية في الأردن على تبني معايير خاصة بإجراءات التدقيق الضريبي الذي يقوم به المدقق, بهدف الحكم على أدائه وتوحيد النتائج التي يمكن الوصول إليها.

4. فتح الباب أمام دراسات أخرى تتناول مدى إمكانية تطبيق معايير الفحص الضريبي الأمريكية في الأردن بصورة اشمل, أو العمل على إيجاد معايير تتلاءم وخصوصية النظام الضريبي في الأردن.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الأتي:

1. قياس مدى توافق إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن مع معايير الفحص الضريبي الأمريكية من خلال استخدام أسلوب التحليل الإحصائي.
2. الخروج بنتائج وتوصيات يمكن أن تساعد في رفع كفاءة وفاعلية التدقيق الضريبي, الذي يقوم به مدقق ضريبة الدخل في الأردن.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية الآتية:

H01 لا تتوافق إجراءات التدقيق الضريبي الذي يقوم به مدقق ضريبة الدخل في الأردن مع معايير الفحص الضريبي الأمريكية.

ويشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H011 لا تتوافق إجراءات التدقيق الضريبي الذي يقوم به مدقق ضريبة الدخل في الأردن مع معايير الفريق الأمريكية.

الفرضية الفرعية الثانية:

Ho12 لا تتوافق إجراءات التدقيق الضريبي الذي يقوم به مدقق ضريبة الدخل في الأردن مع معايير العمل الميداني الأمريكية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H013 لا تتوافق إجراءات التدقيق الضريبي الذي يقوم به مدقق ضريبة الدخل في الأردن مع معايير التوثيق الأمريكية.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة المختلفة, من خلال القيام بدراسة الجوانب النظرية للدراسة بواسطة جمع البيانات الثانوية, حيث تم إجراء مسح مكتبي لمجموعة من الدراسات السابقة المنشورة وغير المنشورة والدوريات والكتب والمراجع العلمية والمصادر الحكومية والمواقع الالكترونية ذات الصلة, ومن ثم تم الحصول على البيانات الأولية من خلال تطوير استبانه تحتوي على مجموعة من الأسئلة من اجل اختبار الفرضيات والقيام بتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للوصول إلى النتائج والتوصيات.

مجتمع وعينة الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة فان مجتمع الدراسة يتكون من مدققي ضريبة الدخل في الأردن بمستوياتهم الوظيفية المختلفة من مدراء ورؤساء أقسام ومشرفي مجموعات ومدققي ضرائب والذين يقومون بممارسة إجراءات التدقيق الضريبي من خلال المهام الموكلة لهم .

محددات الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على إجراءات التدقيق الضريبي المتعلقة بقانون ضريبة الدخل الأردني دون التطرق للحديث عن الأنواع الأخرى من الضرائب كضريبة المبيعات مثلا, وذلك حرصا على إمكانية ضبط حدود مشكلة البحث كما ستركز الدراسة على معايير الفحص الضريبي الأمريكية مع التطرق وبشكل سريع لطرق وأنواع الفحص الضريبي الأمريكية وذلك حرصا على تحقيق أهداف الدراسة.

نموذج الدراسة:

شكل رقم (1)

معايير الفحص الضريبي ألأمريكية	إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن
المجموعة الأولى **معايير الفريق** - الحكم المهني - الموضوعية والاستقامة - التدريب والمؤهلات	إجراءات إعداد وتحضير الملف أو الإقرار.
المجموعة الثانية **معايير العمل الميداني** - التخطيط - الرقابة - فنيات الفحص - تطور القضية	إجراءات التدقيق الضريبي في حال مسك حسابات. إجراءات التدقيق الضريبي في حال عدم مسك حسابات.
المجموعة الثالثة **معايير التوثيق** - أوراق العمل - التقارير - أنشطة ما بعد الفحص	إجراءات إعداد القرار وتدقيق الملف.

التعريفات الإجرائية:

يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذه الدراسة المعاني المخصصة لها على النحو التالي علما أن الباحث سوف يعتمد على قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009 وهو القانون الأحدث في توضيح تلك المعاني (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 1- 6):

الدائـــرة: دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

المديـــر: مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

المدقق : موظف الدائرة المفوض من المدير بتدقيق الإقرارات الضريبية وتقدير الضريبة واحتساب أي مبالغ أخرى مترتبة على المكلف والقيام بأي مهام وواجبات أخرى منوطـــة بـه وفق أحكام القانون0

المكلـــف : كل شخص ملزم بدفع الضريبة أو اقتطاعها أو توريدها وفق أحكام هذا القانون.

الإقرار الضريبي: تصريح بالضريبة يقدمه المكلف وفق النموذج المعتمد من قبل الدائرة.

الدخل الإجمالي: دخل المكلف القائم من جميع مصادر الدخل الخاضعة للضريبة.

الدخل الصافي: ما يتبقى من الدخل الصافي أو مجموع الدخول الصافية بعد تنزيل الإعفاءات والخسارة المدورة من السنة و/ أو السنوات السابقة والتبرعات على التوالي وكما هو منصوص عليها في القانون.

الدخل الخاضع للضريبة : ما يتبقى من الدخل الإجمالي بعد تنزيل المصاريف المقبولة والخسارة المدورة من الفترات الضريبية السابقة والإعفاءات الشخصية والتبرعات على التوالي .

الدخل المعفى: الدخل الذي لا يدخل ضمن الدخل الإجمالي للمكلف بموجب أحكام هذا القانون

المصاريف المقبولة: المصاريف والنفقات التي أنفقت أو استحقت كليا وحصرا خلال الفترة الضريبية لغايات إنتاج دخل خاضع للضريبة والتي يجوز تنزيلها من الدخل الإجمالي وفق أحكام هذا القانون 0

الضريبـــة المستحقة: ضريبة الدخل المفروضة بموجب أحكام هذا القانون.

رصيد الضريبة المستحقة : مقدار الضريبة المستحقة بعد إجراء التقاص وفق ما تقتضيه أحكام هذا القانون و طرح دفعات الضريبة المقدمة والضرائب المقتطعة من المصدر ما لم تكن قطعية 0

السنة المالية: الفترة المكونة من اثني عشر شهرا متتالية والتي يغلق الشخص حساباته في نهايتها.

الفترة الضريبية: الفترة التي تحتسب الضريبة على أساسها وفق أحكام هذا القانون 0

هيئة الاعتراض: هيئة الاعتراض المشكلة بمقتضى أحكام هذا القانون 0

التعليمات التنفيذية: التعليمات التي يصدرها الوزير بناء على تنسيب المدير لتنفيذ أحكام هذا القانون وتنشر في الجريدة الرسمية 0

الدراسات السابقة:

في ما يلي استعراض لمجموعة من الدراسات السابقة المتاحة والتي ستساهم من وجهة نظر الباحث في إثراء هذه الدراسة:

أولا: الدراسات العربية:

1. دراسة الخطيب(2008) بعنوان "تقييم جودة الفحص الضريبي وأثرها على الإيرادات العامة في الأردن":

هدفت هذه الدراسة إلى قياس جودة الفحص الضريبي من خلال التعرف على أساليب الفحص الضريبي التي يمارسها الفاحص ومشاكل الممارسة والتطبيق, وكذلك التعرف على البيئة التنظيمية والإدارية والتشريعية التي يعمل في ظلها الفاحص الضريبي في الأردن.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أعمال الفحص الضريبي لم تحظ بالاهتمام المطلوب من قبل الإدارة الضريبية, كما أن ممارسة الفحص الضريبي لا تتم بشكل مؤسسي منظم أسوة بالاتجاهات الحديثة في تنظيم ممارسة الفحص الضريبي.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها تقديم منهج مقترح لتطوير ممارسة الفحص الضريبي, وتحسين جودته وفقا لمحورين رئيسيين هما المحور الفني, والمحور التنظيمي, واعتماد معايير الفحص الضريبي الأمريكية كوسيلة لرفع كفاءة الفحص الضريبي في الأردن.

ويرى الباحث أهمية ما توصلت اليه الدراسة فيما يتعلق بأعمال الفحص الضريبي التي لم تحظ بالاهتمام المطلوب من قبل الإدارة الضريبية في الأردن, حيث يرى الباحث واقعية تلك

النتيجة ويتفق مع توصية الدراسة باعتماد معايير الفحص الضريبي الأمريكية كوسيلة لرفع كفاءة الفحص الضريبي في الأردن.

2. دراسة عبد الغفور (2008) بعنوان "العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية":

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اثر العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية في التحصيل والجباية.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الإحتلال الإسرائيلي اثر تأثيرا سلبيا على التحصيل والجباية حيث عمل على تعميق الفجوة بين المكلف والإدارة الضريبية, وذلك بسبب قدم التشريعات الضريبية التي كانت مطبقة في فلسطين إبان الاحتلال الإسرائيلي, واستخدام ذلك الإحتلال لطرق غير قانونية للتحصيل والجباية.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بالعمل على توضيح حقوق والتزامات كل من المكلف والإدارة الضريبية لما لذلك من أهمية في خلق جو من الثقة والتعاون المتبادل بين الطرفين مما سينعكس إيجابا على التحصيل الضريبي.

ويشير الباحث إلى ضرورة أن يكون القانون الضريبي عصريا يأخذ الظروف والمتغيرات الاقتصادية بعين الاعتبار, ويتفق الباحث مع توصية الدراسة الخاصة بضرورة قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بالعمل على توضيح حقوق والتزامات كل من المكلف والإدارة الضريبية, لما لذلك من أهمية في حل النقاط القانونية الخلافية وكذلك وضع نصوص قانونية واضحة لا تحتمل إلا الحد الأدنى من الاجتهاد.

3. دراسة شرف وآخرون (2007) بعنوان "توثيق إجراءات الفحص الضريبي من منظور متطلبات إدارة الجودة الشاملة":

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجه القصور في تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ومتطلباته في دائرة ضريبة الدخل في الأردن, وتسليط الضوء على الجانب الفني العملي في النظام الضريبي المتمثل في الفحص الضريبي, وإبراز دوره في تحقيق الأهداف العامة التي تضطلع بها ضريبة الدخل, وإلى التعريف بمزايا تحديد إجراءات الفحص الضريبي وتوثيقها, وتبيان أهمية وضع إجراءات فحص ضريبي كأحد متطلبات إدارة الجودة الشاملة .

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الفحص الضريبي يتم على أساس تقليدي في ظل عدم وجود معايير للفحص الضريبي أسوة بمعايير تدقيق الحسابات, والإهمال الكبير للفحص الضريبي من قبل الإدارة الضريبية والتركيز على الخدمات المساندة فقط.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها وجوب التماثل في درجة الأداء عن طريق تحديد إجراءات الفحص الضريبي وتوثيقها ووضع معايير فنية له.

وهنا يؤكد الباحث أهمية ما توصلت إليه الدراسة وضرورة اعتماد معايير خاصة بالتدقيق الضريبي وذلك أسوة بمعايير تدقيق الحسابات.

4. دراسة طلال العلكاوي(2006) "بعنوان تقييم العوامل المؤثرة في قرارات مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي في الأردن من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في قرارات مقدري ضريبة الدخل وتقييمها من اجل الوصول إلى مواجهة التهرب الضريبي.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك تأثيرا واضحا للإدارة الضريبية في زيادة التهرب الضريبي, وينبع ذلك من رغبتها في تلميع الصورة أمام الإدارة العامة بسعيها نحو زيادة التحصيل إضافة إلى أن الإدارة غير المؤهلة تساهم في ذلك.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام الإدارة في دائرة ضريبة الدخل بموضوع بناء جسور الثقة مع المكلفين, مما يضمن تخفيف مشكلة التهرب الضريبي عن طريق توعية المكلفين والمقدرين بأهمية ضريبة الدخل.

ويؤيد الباحث ما توصلت له تلك الدراسة بخصوص تركيز الإدارة الضريبية في الأردن على زيادة التحصيل على حساب الجوانب الأخرى مثل زيادة الوعي الضريبي, إلا أن الباحث يرى في نفس الوقت أن نشر الوعي الضريبي يرتبط ارتباطا وثيقا بإحساس المكلف بان الدولة تقدم له ما يستحق من خدمات وضمانات مثل التعليم المجاني, والتامين الصحي المجاني, بحيث يشعر المكلف انه سيحصل على فائدة حقيقية تضمن له حياة كريمة في حال دفع الضريبة المستحقة كما في الدول المتقدمة, وبعكس ذلك يبقى التحدث عن بناء الثقة ضربا من الخيال.

5. دراسة الضابط (2006) بعنوان " مدى تبني معايير المراجعة المقبولة عموما كمعايير لتدقيق الضرائب على الدخل في سورية":

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم خطة إصلاح على مستوى إدارة أعمال تدقيق الضرائب على الدخل في سورية وذلك من خلال تبني معايير المراجعة كمعايير لتدقيق الضرائب على الدخل.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها افتقار اعمال تدقيق الضرائب على الدخل في سورية إلى الحد الأدنى من الجودة المطلوبة, الأمر الذي حال دون تحقيق الأهداف المرجوة من فرض الضريبة, وذلك يعود إلى مستوى الانخفاض الشديد في موضوعية وكفاءة

الفاحصين الضريبيين من جهة والى خلو أعمال التدقيق وبمراحلها المختلفة من الكثير من الإجراءات التي يتطلبها القيام بتلك الأعمال من جهة أخرى.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها الدعوة إلى تبني معايير المراجعة كمعايير لتدقيق الضرائب على الدخل في سورية.

ويرى الباحث أن على الإدارة الضريبية أن تتحمل مسؤوليتها وذلك لأنها هي الجهة المسئولة عن اختيار وتعيين المدققين الضريبيين من جهة, ومن جهة أخرى عليها إذا ما أرادت لكادرها أن يتسم بالكفاءة والفاعلية إلحاق مدقيقيها بالورش والدورات المؤثرة والمفيدة التي من شانها رفع الكفاءة والفاعلية, وتوجيه الاهتمام نحو البحث العلمي لدعم ذلك. أما بخصوص توصية الضابط بالدعوة إلى تبني معايير المراجعة كمعايير لتدقيق الضرائب على الدخل في سورية, كذلك فإن الباحث يعتقد أن التدقيق الضريبي بحاجة إلى معايير خاصة به تختلف عن المعايير الخاصة بالتدقيق بحيث تراعي الاختلافات بينهما, إلا أن ذلك لا يمنع من الاستئناس ببعض المعايير التي يمكن أن تكون مشتركة, وذلك ليس غريبا فرغم الاختلاف لا يستطيع احد أن ينكر أن هناك روابط تجمع بين التدقيق من جهة والتدقيق الضريبي من جهة أخرى.

6. دراسة جبل و المهر (2005) بعنوان " دراسة تحليلية لإجراءات تحقق ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية":

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الدورة المستندية لضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية وذلك بهدف اختصارها لتبسيط العمل الإداري في التكليف والتحصيل والتسهيل على المكلفين والدوائر المالية.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يمكن اختصار طريقة تحصيل ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية, وذلك بدمج مرحلتي التكليف الأولي ومرحلة التكليف المؤقت بمرحلة واحدة.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها تبسيط إجراءات العمل داخل الدوائر المالية وتحقيق العدالة النسبية للمكلف ولخزينة الدولة على اعتبار أن المكلف أعلم الناس بنتيجة أعماله ودخله ونفقاته, وتنمية وتقوية الثقة بين المكلفين والدوائر المالية, وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية وأتمتة الدورة المستندية لضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية.

ويعتقد الباحث أن تسهيل إجراءات التدقيق الضريبي يسهم وبشكل فعال في زيادة كفاءة وفاعلية النظام الضريبي وزيادة ثقة المكلفين, إلا انه وفي نفس الوقت يجب الموازنة بين

تبسيط الإجراءات من جهة وبين قوة النظام الضريبي من جهة أخرى, بحيث لا يؤدي تبسيط الإجراءات إلى ضعف ذلك النظام وتسهيل حالات التهرب الضريبي.

7. دراسة العكشة (2004) بعنوان " تعديل الأرباح المعلنة وتقدير ضريبة الدخل للشركات التجارية والصناعية والبنوك في الأردن":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب الكامنة وراء وجود التباين ما بين الربح الصافي المعلن والربح الصافي المعدل. وكذلك التطرق لطرق العلاج الفعالة لأسباب التباين المختلفة وذلك للحد من مقدار التباين ما بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المعدَّلة.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القطاع التجاري يحتل الأهمية الأكبر من حيث الفروق بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المُعدَّلة، يليه قطاع البنوك، ومن ثم قطاع الصناعة.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها أن يُعطي المشرِّع الضريبي الحوافز الإضافية للمكلف الملتزم والذي يقوم بتعبئة كشف التقدير الذاتي بطريقة صحيحة وأن يقوم بإجراء تعديل دخله المالي (المعلن في حساباته) بما يتفق وأحكام قانون ضريبة الدخل المعمول به، وما صدر تنفيذا له من أنظمة وتعليمات، بعد أن تكون دائرة ضريبة الدخل قد قامت بواجبها من حيث توعية المكلفين بنصوص القانون والأنظمة والتعليمات.

ويعتقد الباحث أن السبب وراء ذلك أن القطاع التجاري يحتل الأهمية الأكبر من حيث الفروق بين ضريبة الدخل المعلنة وضريبة الدخل المُعدَّلة يعود إلى عدد المكلفين الكبير الذين يعملون في هذا القطاع, كما يتفق الباحث مع توصية الدراسة بخصوص أن يُعطي المشرِّع الضريبي الحوافز الإضافية للمكلف الملتزم والذي يقوم بتعبئة كشف التقدير الذاتي بطريقة صحيحة ويعتبر أن هذه التوصية متقدمة وعلى الإدارة الضريبية في الأردن وضعها موضع التنفيذ الجاد.

8. دراسة المجالي (2004) بعنوان "العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأهمية النسبية في فحص الحسابات المقدمة لدائرة ضريبة الدخل":

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الأهمية النسبية وأهميته في العمل المحاسبي وتدقيق الحسابات والفحص الضريبي للحسابات.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها انه يتم تطبيق الأهمية النسبية في جميع مراحل عملية الفحص, كما أشارت الدراسة إلى أن هناك عدة مفردات لها صلة بتحديد الأهمية النسبية ومنها خبرة المقدر, والدراسة الأولية لملف المكلف, والمعلومات الواردة عن المكلف, واختلاف نسبة الربح المحتسبة من قبل المقدر عن النسبة المعلنة في الحسابات.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تخفيض دور التأثير الشخصي للمقدر في تحديد الأهمية النسبية, بحيث ينطلق من قاعدة علمية مبنية على كفاءة وتدريب وتطبيقه لتعليمات واضحة توجه عمله.

ويرى الباحث ضرورة تحديد الأهمية من المرحلة التي تسبق البدء بالتدقيق, بحيث يتم وضع خطة لتدقيق الملفات بناءا على أهميتها النسبية من خلال عدة معايير كمعيار الضرائب السابقة مثلا, ومن ثم يتم إعطاء أولوية لتدقيق ملفات وتأجيل أخرى بناءا على أهميتها النسبية ودرجة خطورتها, مما سيؤدي بالنهاية إلى تخفيض دور التأثير الشخصي للمدقق في تحديد الأهمية النسبية.

9. دراسة عفانة (2002) بعنوان "العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل عند مسك حسابات أصولية في الأردن":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل عند مسك المكلف حسابات أصولية والتعرف على الإجراءات التي يقوم بها في حال مسك حسابات, والى التعرف كذلك على الترابط بين الفحص الضريبي ومعايير المراجعة الدولية.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن الأهداف الأساسية لقانون ضريبة الدخل هي أهداف نظرية ويطغى عليها الهدف التحصيلي, كذلك فإن معايير المراجعة الدولية هي معايير عامة يمكن الاستفادة منها من قبل مدقق ضريبة الدخل في الفحص الضريبي.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام من قبل الإدارة الضريبية بتوجيه المقدر نحو التمسك ببنود القانون, والحد من الاجتهادات التي تمارس من قبله, وعدم التركيز على الهدف التحصيلي فقط فالأهداف الاجتماعية والاقتصادية أكثر أهمية من الهدف التحصيلي, كما أوصت الدراسة باعتماد معايير المراجعة الدولية كمعايير تحكم أداء المقدر عند قيامه بفحص الحسابات.

ويعتقد الباحث بصحة ما توصلت له الدراسة بأن معايير المراجعة الدولية هي معايير عامة يمكن الاستفادة منها من قبل مدقق ضريبة الدخل في التدقيق الضريبي, إلا أن التدقيق الضريبي يجب أن ينفرد بمعايير خاصة بحيث تراعي الفروق بين التدقيق الضريبي من جهة وتدقيق الحسابات من جهة أخرى.

10. دراسة أبو نصار و مبيضين(2000) بعنوان "التهرب من ضريبة الدخل في الأردن":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على صور التهرب الضريبي في الأردن واهم العوامل والأسباب التي تساعد أو تزيد من مدى التهرب الضريبي ومعرفة نطاق التهرب في عدد من بنود الإيرادات والنفقات المختلفة.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أكثر صور التهرب الضريبي تتم عن طريق التلاعب في قيمة الإيرادات والنفقات, ومعادلة التصنيع لدى المنشات الصناعية, كما أظهرت الدراسة أن أهم أسباب التهرب الضريبي في الأردن ترجع إلى عدم صرامة العقوبات المطبقة على المتهربين من الضريبة.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها تشديد العقوبات المفروضة على المتهربين من الضريبة وتطبيقها فعليا, وزيادة كفاءة نظام المعلومات لدى دائرة ضريبة الدخل, وزيادة كفاءة مقدري الضريبة ونشر الوعي الضريبي بين المواطنين.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1. (Iman and Jacobs, 2007), Effect of Corruption on Tax Revenue in the "Middle East".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم اثر الفساد على الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط .

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن السبب في انخفاض التحصيل الضريبي هو وجود الفساد الإداري داخل الدولة وان هذا الأمر جعل المكلفين لا يثقون بهذه الحكومات مما دفعهم إلى عدم الالتزام الضريبي.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها انه إذا ما أرادت الدولة أن ترفع من معدلات التحصيل الضريبي فان ذلك يتم من خلال معالجة الفساد, والعمل على زيادة الرفاه الاجتماعي للمواطنين عن طريق تحقيق العدالة بين الجميع, وتطوير القوانين والتشريعات المتخلفة السائدة في تلك الدول.

ويرى الباحث أن ما توصلت إليه هذه الدراسة يعتبر غاية في الأهمية ,لان انتشار الفساد داخل الدولة وعدم قيامها بواجباتها تجاه مواطنيها هو من الأسباب الرئيسية وراء عدم الالتزام الضريبي وانتشار التهرب الضريبي.

2. (Niemirowski and Wearing, 2006), Do Australian Taxation office Staff and Compliant Taxpayers Identify with Tax from the Same Perspective or are There Significant Degrees of Separation.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان موظفو مكتب الضريبة ودافعوا الضرائب يفهمون ويعتبرون ويفسرون ويتعاملون مع قضايا الضرائب بنفس الطريقة أم لا.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك تطابقا في الإجابات فيما يخص تعقيد الضريبة والصعوبات المتعلقة بالإدارة الضريبية وتحقيق العدالة والكفاءة والأخلاق.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام بتبسيط الإجراءات الضريبية وتحديثها كلما دعت الحاجة, والاهتمام بالناحية الأخلاقية لكل من موظفي الضرائب ودافعي الضريبة.

ويرى الباحث أن تحديث القوانين الضريبية وتغييرها يجب أن يرتبط بوجود الحاجة لذلك لا أن يكون التغير لمجرد التغير بل يجب أن يكون تغيرا مدروسا يحقق هدفا معينا.

3. (Bayer, 2006), Finding Out Who the Crooks are — Tax Evasion with Sequential Auditing.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التهرب الضريبي ودراسة الأسباب التي تؤدي إلى تقديم بيانات كاذبة لدائرة الضرائب.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المستوى الأخلاقي لدافعي الضرائب يشكل عاملا هاما من عوامل التهرب الضريبي.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام بالناحية الأخلاقية لدافعي الضرائب من خلال العمل على رفع المستوى الأخلاقي الذي سيؤدي إلى رفع معدلات الالتزام الضريبي.

ويتفق الباحث مع ذلك إلا انه يرى وفي نفس الوقت أن رفع المستوى الأخلاقي للدولة من حيث فرض الضرائب وتوزيعها و قيام الدولة بواجباتها قد يشكل هو الأخر عاملا من عوامل الالتزام الضريبي.

4. (Stowhase, 2005), Tax Evasion and Auditing in Federal Economy.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجيات المتبعة في التدقيق الضريبي ودورها في الحد من التهرب الضريبي في ظل الاقتصاد الفيدرالي.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تقوم به البنوك في الحد من التهرب الضريبي من خلال توفير معلومات عن أرصدة وحسابات العملاء.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التوسع بالتدقيق ودوره في الحد من التهرب الضريبي, من خلال الحصول على المعلومات الملائمة والموضوعية دون إغفال الكلفة المترتبة على ذلك, وضرورة أن تكون الفائدة المرجوة من التدقيق اقتصادية وتحدث فرقا ملموسا في التحصيل الضريبي.

ويؤيد الباحث ما توصلت له الدراسة حول تفعيل دور البنوك في الحصول على المعلومات الازمة عن المكلفين نتيجة تعاملاتهم البنكية, وكذلك ضرورة الحصول على المعلومات الملائمة والموضوعية دون إغفال الكلفة المترتبة على ذلك.

5. (Ascenzo, 2005), Relationships between Tax Administration and Tax Agents "and Taxpayers.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الإدارة الضريبية ووكلاء الضرائب ودافعي الضرائب وما هي أهم العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن العلاقه بين جميع الأطراف يجب أن تكون تبادلية أي أن يسودها الثقة والاحترام المتبادل, وان على الإدارة الضريبية العمل على كسب ثقة واحترام دافعي الضرائب.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل على غرس الثقة بين أفراد المجتمع بالنظام الضريبي, وان على وكلاء الضرائب القيام بواجباتهم الأخلاقية والقانونية في توعية دافعي الضرائب وحثهم على الالتزام الضريبي, وبالمقابل على الإدارة الضريبية أن تعمل على زيادة كفاءة وتأهيل العاملين لديها لتتمكن من تقديم الخدمات المناسبة.

ويعتقد الباحث أن توصية الدراسة بخصوص وجوب قيام وكلاء الضرائب القيام بواجباتهم الأخلاقية والقانونية في توعية دافعي الضرائب وحثهم على الالتزام الضريبي أمر يصعب تطبيقه عمليا, بسبب أن وكلاء الضرائب يهدفون بشكل أساسي إلى العمل على تخفيض قيمة الضريبة المفروضة على المكلف وليس إلى نشر الوعي الضريبي.

6. (James and Alley, 2004), Compliance, Self – Assessment and Tax Administration in New Zealand.

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف معنى التقدير الذاتي وكذلك وصف هدف الالتزام الضريبي واهم العوامل التي تؤثر على رغبة دافعي الضرائب للالتزام والامتثال للنظام الضريبي.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القسوة والتشدد في فرض العقوبات تقلل من رغبة المواطنين بالالتزام وبالتالي يعتبرونه نظاما غير عادل.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها انه يجب الموازنة بين تشجيع المواطنين على الالتزام وبين الردع القاسي لعدم الالتزام.

7. (Frey and Feld, 2002), the Tax Authority and the Taxpayer - an Exploratory Analysis.

هدفت هذه الدراسة إلى بحث الالتزام الضريبي من خلال النظر إلى كيفية تعامل سلطة الضرائب مع دافعي الضرائب, وكذلك بحثت تلك الدراسة طبيعة العلاقة التي تربط بين الإدارة الضريبية وبين دافعي الضرائب والعوامل التي قد تحسن طبيعة العلاقة بينهما.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها انه من اجل الحصول على التزام ضريبي من دافع الضريبة يجب على سلطة الضرائب أن تعامل دافع الضرائب باحترام, أما استخدام أسلوب الإجبار لدفعه على الالتزام فان ذلك سيولد ردة فعل عكسية ويشجع على التهرب الضريبي.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة أن تكون العلاقة ايجابية بين سلطة الضرائب ودافعي الضريبة من خلال العمل على تعزيز الثقة بين الطرفين.

ويرى الباحث انه في بعض الأحيان قد تحتاج الإدارة الضريبية إلى استخدام الإجبار وقوة القانون لان المكلفين ليسوا على درجة واحدة من الالتزام, والتساهل المفرط يشجع كذلك على التهرب الضريبي.

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الجوانب والنواحي الآتية:

- تعتبر هذه الدراسة الأولى في تقديم قياس لمدى التوافق ما بين إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن مع معايير الفحص الضريبي الأمريكية باعتبار تلك المعايير قد صدرت عن إحدى الدول المتقدمة في هذا المجال.
- تحفز هذه الدراسة الإدارة الضريبية في الأردن على تبني معايير خاصة بالتدقيق الضريبي لتوفير أداة مناسبة لقياس مدى كفاءة وفاعلية التدقيق الضريبي في الأردن.
- تفتح هذه الدراسة الباب أمام دراسات أخرى تتناول المعايير التي يمكن تبنيها لقياس كفاءة وفاعلية التدقيق الضريبي في الأردن للعمل على الارتقاء بمستوى النظام الضريبي ككل بحيث تراعي تلك المعايير خصوصية ذلك النظام.

مخطط سير البحث:

تتضمن هذه الدراسة خمسة فصول, حيث تناول الفصل الأول منها توضيحا لمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضيات الدراسة ومنهجيتها ومجتمع وعينة الدراسة.

وتناول الفصل الثاني مفهوم ونشوء وتطور ضريبة الدخل في الأردن, كما يتطرق بشيئ من التفصيل لمدقق ضريبة الدخل في الأردن باعتباره احد العناصر الرئيسية في النظام الضريبي والشخص المسؤول عن تحديد قيمة الضريبة المستحقة.

فيما تعرض الفصل الثالث لطرق فحص وتقدير ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية, وذلك كمدخل لدراسة واستعراض معايير الفحص الضريبي الأمريكية والتي تقسم إلى ثلاثة مجموعات رئيسية.

وتطرق الفصل الرابع لمفهوم التدقيق الضريبي وطرق تدقيق ضريبة الدخل في الأردن والإجراءات المتعلقة بذلك.

أما الفصل الخامس فقد تعلق بالناحية العملية وتحليل البيانات الأساسية ونتائج وتوصيات الدراسة.

الفصل الثاني

ضريبة الدخل في الأردن

- **المبحث الأول: مفهوم ضريبة الدخل.**
- **المبحث الثاني: نشوء وتطور ضريبة الدخل في الأردن.**
- **المبحث الثالث: مدقق ضريبة الدخل في الأردن.**

المبحث الأول: مفهوم ضريبة الدخل.

- مفهوم الدخل.
- الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي.
- تعريف المحاسبة الضريبية.
- تعريف ضريبة الدخل.
- خصائص ضريبة الدخل.

2.1.1 مفهوم الدخل:

2.1.1.1 مفهوم الدخل من الناحية اللغوية:

ورد في قاموس المنجد " أن الدّخْل: ما دخل عليك من مالك ويقابله الخَرْج، أما المال من مول وهو ما ملكته من جميع الأشياء وهو عند أهل البادية يطلق على المواشي كالإبل والغنم ويذكر ويؤنث فيقال هو المال وهي المال (المنجد في اللغة والإعلام, ط(37) ص 208,780).

و يعرف كذلك في معناه اللغوي بأنه "كل ما يحصل عليه الفرد من عمله أو من ممتلكاته من مردود مادي" (الخطيب وطافش, 2008, ص36).

كما جاء معنى الدخل في اللغة الانجليزية في قاموس (AND Concise) بمعنى المبلغ المالي المتأتي خلال فترة من الزمن كأجر عن عمل أو فائدة أو ربح من حصص أو استثمار (Marriam Webster's collegiate dictionary, 1997, p 988).

2.1.1.2 مفهوم الدخل من الناحية المحاسبية:

قدم مجلس المبادئ المحاسبية (ABP) تعريفا لصافي الدخل على انه "عبارة عن زيادة الإيرادات عن المصاريف الخاصة بالفترة المحاسبية" (APB, 1970,p132).

وتعرف لجنة معايير المحاسبة الدولية الدخل بانه " الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أونقصان في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية خلافا لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حق الملكية (معايير المحاسبة الدولية, 2000, ص 62).

وعرف مجلس المحاسبة المالية (FASB) الدخل الشامل بأنه "عبارة عن التغير في حقوق الملكية (في صافي الأصول) الناتج عن العمليات والأحداث والظروف الخاصة بالفترة والتي لها صلة بأصحاب رأس المال بصفتهم ملاكا للوحدة المحاسبية" (FASB, 1985, p25).

ويعرف كذلك بأنه " إيراد يتجدد أو يتكرر بصفة دورية مع بقاء المصدر واستمراره وهو ينتج عن مصادر مختلفة فقد يكون مصدره رأس المال كريع العقارات والودائع, وقد يكون مصدره رأس المال والعمل معا كأرباح التجارة والصناعة والخدمات الزراعية" (الخطيب وطافش, 2008, ص36).

2.1.13 مفهوم الدخل من الناحية الاقتصادية:

يمكـــــــن تعريـــــــف الـــــــدخل مـــــــن الناحيـــــــة الاقتصـــــــادية

الشخص من عمله أو ماله ويقدر عادة بالنقود ، ويطلق عليه حينئذ الدخل النقدي ، أما الدخل الحقيقي فهو كمية السلع والخدمات التي يستطيع الشخص شراءها بدخله النقدي. فإذا كان الدخل النقدي ثابتاً فإن الدخل الحقيقي يتوقف على مستوى أسعار السلع فارتفاع أسعار السلع يعني انخفاض الدخل الحقيقي" (الجمعة, 2000, ص251).

كما تم تعريف الدخل بأنه " ذلك المبلغ الذي تستطيع الشركة استيفاءه أو توزيعه خلال فترة زمنية معينة مع بقاء وضع الشركة في نهاية الفترة الزمنية كما كان عليه في بداية نفس الفترة" (Bernstein, 2002, p135).

2.1.2 الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي:

يحدد الدخل لأغراض المحاسبة المالية من خلال تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. أما الدخل لأغراض ضريبية فانه يحدد من خلال تطبيق الأحكام والتشريعات التي نصت عليها القوانين الضريبية ,لذلك فان الدخل المحاسبي يختلف عن الدخل الضريبي (عفانة, 2002, ص25).

ويمكن أن نفرق بين الربح المحاسبي والضريبي وفقا للفروق الآتية (العكشة, 2004, ص 45-47) :

1. الفروق الدائمة:

وهي الفروق التي توجد بين الربح الضريبي والربح المحاسبي لفترة زمنية معينة ولا تنعكس في الفترات اللاحقة. وقد تم تعريفها بالمعيار المحاسب الدولي رقم (12) "المحاسبة عن ضرائب الدخل بأنها "تلك الفروق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي للفترة والتي تنشأ خلال الفترة الحالية ولا يتم عكس أثرها في فترات لاحقة".

"وتحدث معظم الفروق الدائمة بسبب إعفاء قانون ضريبة الدخل أو القوانين الأخرى أنواعا معينه من الدخل أو منع اقتطاع أنواع معينة من المصاريف، وهناك ثلاثة أنواع من الفروق الدائمة هي:

أ. عندما لا يخضع الدخل المعترف به محاسبياً للضريبة نهائياً.

ب. عندما يكون هناك مصروف معترف به محاسبياً وغير قابل للاقتطاع نهائياً لغايات ضريبة الدخل.

ج. إن اقتطاعات ضريبة الدخل غير مقبولة كمصاريف وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP".

وليس هناك تأثير لهذا النوع من الفروق على تخصيص ضريبة الدخل، وبالتالي لا يوجد لها أثار ضريبية مؤجلة، ولا يترتب عليها مبالغ خاضعة للضريبة مستقبلاً أو تنزيلات مستقبلية.

2.الفروق المؤقتة:

"وهي الفروق التي تظهر بين الربح الضريبي والربح المحاسبي للفترة المحاسبية، والتي تظهر نتيجة وجود بعض بنود الإيرادات أو المصروفات ضمن ضريبة الدخل ولا تتطابق مع نفس الفترة الزمنية المتضمنة في محاسبة الدخل، وتنشأ تلك الفروق في فترة ما وتنعكس في فترة محاسبية واحدة أو في فترات محاسبية لاحقة على أن يجري قيد عكسي لها. فالفرق هنا يرجع لتوقيت حسم المصاريف مثال ذلك الاستهلاكات".

وقد عرَّف المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) "المحاسبة عن ضرائب الدخل بأنها "الفروق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي للفترة والتي تنشأ نتيجة لعدم تطابق الفترة التي يتم فيها تضمين بعض بنود الإيرادات والمصروفات للدخل الخاضع للضريبة، مع الفترة التي يتم فيها تضمين تلك البنود للدخل المحاسبي. وبالتالي تنشأ فروق التوقيت خلال فترة معينة، ويتم عكس أثرها في فترة أو فترات لاحقة"

وفي التعديل الأخير الذي أدخل على المعيار رقم (12) عُرفت الفروق المؤقتة بأنها" الفروق بين القيمة المدرجة للموجودات أو المطلوبات في الميزانية العمومية وأساسها الضريبي (قيمتها المقبولة ضريبياً)".

ويمكن أن يكون هناك نوعين من الفروق المؤقتة وهي:

1. فروق مؤقتة خاضعة للضريبة

وهي تلك الفروق التي ينتج عنها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) لفترات مستقبلية, وذلك عند القيام باسترداد أو تسديد القيمة المدرجة للموجودات أو المطلوبات. مثل الاهتلاك – فإذا كان الاهتلاك الضريبي أقل من الاهتلاك المحاسبي فينشأ عن ذلك فروق مؤقتة قابلة للاستقطاع ينتج عنها موجودات ضريبية مؤجلة, وعندما يزيد الاهتلاك الضريبي عن الاهتلاك المحاسبي ينشأ عن ذلك فروق مؤقتة خاضعة للضريبة ينتج عنها مطلوبات ضريبية مؤجلة.

2. فروق مؤقتة قابلة للاستقطاع

وهي تلك الفروق التي ينتج عنها مبالغ قابلة للاستقطاع عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) للفترات المستقبلية, وذلك عند القيام باسترداد أو تسديد القيمة المدرجة للموجودات أو المطلوبات. "ومن أمثلة هذا النوع من الفروق المؤقتة والتي ينتج عنها موجودات ضريبية مؤجلة هو عندما يتم الاعتراف بتكاليف البحث كمصروف عند تحديد الربح المحاسبي في الفترة التي يتم خلالها تكبد المنشأة لتلك التكاليف, ولكن قد لا يكون من المسموح اعتبارها كاستقطاعات عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) حتى فترة لاحقة. إن الفرق بين الأساس الضريبي لتكاليف البحث، وهو المبلغ الذي سوف تسمح به السلطات الضريبية كاستقطاعات في الفترات المستقبلية والقيمة المدرجة كصفر يمثل فرق مؤقت قابل للاستقطاع وينتج عنه أصل ضريبي مؤجل".

ويعرف الربح المحاسبي على أنه " الربح الناتج من مقابلة فترة مالية معينة بما يخصها من تكلفة ومصروفات نفس الفترة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها".

بينما يعرف الربح الضريبي على انه " الربح الذي نص عليه قانون ضريبة الدخل ويتم تحديده وفقا لتشريعات وتعليمات مصلحة الضريبة" (صلاح الدين, 2005, ص61).

ويرى الباحث أن كل الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي تندرج تحت بندين رئيسيين هما:

1. مبادئ المحاسبة الدولية والتي تحكم الدخل المحاسبي.
2. القوانين والأنظمة والتعليمات والتي تحكم الدخل الضريبي.

2.1.3 تعريف المحاسبة الضريبية:

هناك عدة تعريفات لمفهوم المحاسبة الضريبية ومنها:

1. هي احد فروع علم المحاسبة ويتم فيها الربط بين المحاسبة وقوانين الضرائب, وبهدف التوفيق بين النظام المحاسبي للمشروع وبين القوانين والنظم التي تقضي بها أنظمة الضرائب والتي قد تتعارض مع قواعد علم المحاسبة (صيام وآخرون, 2000, ص35).

2. هي احد فروع علم المحاسبة ,وفيه يتم ربط الأسس والقواعد المحاسبية بالقانون الضريبي ومجموعة التعليمات الضريبية التي تصدرها دائرة ضريبة الدخل (كراجة والعبادي, 2000, ص 5).

ومن خلال دراسة الباحث لمجموعة من التعريفات للضريبة المحاسبية فيمكن إبراز أهميتها من خلال الأتي:

1. إن المحاسبة الضريبية تشكل حلقة الوصل بين المحاسبة المالية والنظم المحاسبية المعمول بها في المؤسسات والشركات المختلفة من جهة, وبين القوانين والنظم الضريبية التي تصدرها وتشرف عليها الدولة من جهة أخرى.

2. قد تتعارض القوانين الضريبية مع المبادئ المحاسبية, ومن أمثلة ذلك أن قانون ضريبة الدخل الأردني قبل سنة 2002 كان لا يسمح بتشكيل المخصصات لمواجهة احتمالات عدم تحصيل الديون المشكوك في تحصيلها إلا للبنوك وشركات التامين, حيث لا يسمح بذلك للشركات الصناعية والتجارية والخدمية الأخرى, وتسهم المحاسبة الضريبية في توضيح المعالجة القانونية لمثل تلك الحالات.

بقي أن يشير الباحث هنا انه في حال وجود تعارض بين مبادئ المحاسبة الدولية وبين القوانين الضريبية, فان المؤسسات والشركات المختلفة تكون ملزمة بتطبيق النصوص القانونية حتى وان تعارضت مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها, وذلك عند تحديد الربح الضريبي.

2.1.4 تعريف ضريبة الدخل:

توجد عدة تعريفات لضريبة الدخل ومنها:

"الضريبة استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكلفية بطريقة نهائية وبلا مقابل, بقصد تغطية الأعباء العامة للدولة ولتحقيق تدخل الدولة" (الخطيب, 2008, ص18).

وضريبة الدخل ايضا " مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة تؤخذ بصورة مبلغ من النقود يؤديه الممول (المكلف) جبرا وبصورة نهائية من دخله وأرباحه التي حققها بغض النظر عن النفع الذي يعود عليه في مقابلها" (الجندي, 2006, ص 14).

كما عرفها آخرون بأنها "فريضة نقدية، يلتزم الأفراد (سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين) بدفعها إلى الدولة، أو إلى إحدى الهيئات العامة مساهمةً منهم في تحمل النفقات العامة، ودون أن يعود عليهم بالضرورة نفع خاص مقابل دفع الضريبة، وهي تفرض تحقيقاً لأغراض مالية أو اقتصادية أو اجتماعية" (جبل والمهر, 2005, ص190).

وتعرف كذلك بأنها" عبارة مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبرا, ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق قانون أو تشريع محدد, ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها" (أبو نصار وآخرون, 2005,ص 3).

وكذلك هي "مساهمة إجبارية تفرضها الدولة، حيث أن دافعي الضريبة ربما لا يتحقق لهم شيء على مساهمتهم مباشرة, في حين أنه بالمقابل يحصلون على فوائد السكن والتعليم والصحة والأمن"((Nightingale, 2002, P1).

2.1.5 **خصائص ضريبة الدخل** (الخطيب, طافش, 2008, ص 18-20):

للضريبة عناصر تتميز بها وهي:

1. الضريبة التزام نقدي: خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا وذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي, ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من المكلف.

2. الضريبة فريضة جبرية: الضريبة تفرض جبرا, أي أن المكلف ليس حرا في دفعها بل إن السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة وكيفيتها وموعد دفعها, لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد ,وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية الأخرى كالرسوم

والقروض الاختيارية التي تستخدم الدولة أساليب الإغراء العديدة لاكتتاب الأفراد مع تعهدها برد الأصل وسداد قيمة القرض ,كما وتختلف عن الهبات التي تقدم في بعض الأحيان إلى السلطات العامة.

3. الضريبة تفرض من قبل الدولة بموجب قانون: إن الضريبة لا يمكن أن تعدل أو تلغى إلا بقانون. فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إرادة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة, ولكن اغلب التشريعات المالية جعلت أحكام قانون الضريبة ملزمة للدولة كما هي ملزمة للفرد, والقضاء يجب أن يكون رقيبا على كل مخالفة لها إحقاقا للعدل ووفقا للضوابط ومنعا للتعسف.

4. الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين: إن الضريبة تطرح على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية, فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكلفية. وهذا ما سماه آدم سميث بقاعدة العدالة أي أن يسهم كل أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعا لمقدرتهم النسبية على الدفع.

5. تفرض الضريبة بدون مقابل: إن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص به, فهو يدفع الضريبة بصفته عضوا في الجماعة السياسية, وليس معنى ذلك أن دافع الضريبة لا يستفيد منها بل على العكس من ذلك انه يستفيد بصفته واحدا من الجماعة من الإيرادات الضريبية على المرافق العامة, ولقد حاولت نظريات كثيرة في القرن التاسع عشر أن تفسر فكرة المقابل الذي يحصل عليه الفرد أو النفع الذي يعود عليه, ونادى هؤلاء بوجود عقد مالي بين المكلف (دافع الضريبة) والدولة, فالفرد ملزم بدفع الضريبة مقابل قيام الدولة بالخدمات التي ترتب له النفع. ولكن هذه النظريات اختلفت في تحديد طبيعة العقد هل هو عقد تامين أو عقد بيع أو خدمات, ولقد وجه عدد من الانتقادات إلى هذه النظريات من بينها: أن هذه النظريات لم تقدم أي دليل تاريخي على حصول تعاقد بين الدولة والفرد, وأنها تهدف إلى تطبيق قواعد صالحة للنشاط الخاص لا النشاط العام, فهي تتجاهل بذلك طبيعة النشاط الحكومي وأهدافه السائدة مما جعل هذه النظريات تتلاشى مع مرور الزمن.

6. هدف الضريبة تحقيق منفعة عامة: أن هذه الصفة من ابرز علامات التطور الذي مرت به الضريبة, فقد رأى الفكر التقليدي أن هدف الضريبة الأساسي بل الأوحد هو إيراداتها المالية, غير أن الدساتير والقوانين خلال القرنين الثامن والتاسع عشر منعت استخدام الإيرادات الضريبية في إشباع الحاجات الخاصة للملوك والأمراء, بل يجب أن تخصص إيرادات الضريبة لتحقيق المنفعة العامة, إلا أن الخلاف قد قام بين الاقتصاديين حول تحديد المنفعة العامة, فقد اقتصر التقليديون مضمون المنفعة العامة على تغطية النفقات التقليدية(دفاع, امن,

عدالة), وعلى ذلك فالضريبة محايدة هدفها جمع المال دون تدخل في آلية السوق, وعلى عدم التأثير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي, غير أن التطور الذي حدث في مفهوم النفقة العامة قد جعل الضريبة تؤثر في البنيان الاقتصادي والبنيان الاجتماعي.

ولابد هنا من أن يشير الباحث إلى أن الاهتمام بالضريبة يتزايد بشكل مستمر مع تزايد حاجات والتزامات الدول والحكومات التي تبحث وبشكل مستمر عن مصادر لتمويل النفقات وسداد الالتزامات المختلفة, حيث تشكل الضريبة احد أهم تلك المصادر خاصة في تلك الدول التي تقل فيها الثروات الطبيعية, ومنها الأردن. مما يؤدي بتلك الدول إلى البحث المستمر عن طرق لزيادة التحصيل الضريبي لمواجهة هذه الأزمات وللبحث عن مصادر تمويل للنفقات والالتزامات التي تقع على عاتقها, مما يجعل الهدف المالي على رأس الأهداف التي تسعى تلك الدول لتحقيقها ويكون ذلك في العادة على حساب الأهداف الأخرى .

المبحث الثاني: نشوء وتطور ضريبة الدخل في الأردن

- نبذة تاريخية.
- خصائص ضريبة الدخل في الأردن.
- أهداف ضريبة الدخل في الأردن.
- أهم انجازات ضريبة الدخل في الأردن.
- التنظيم الإداري لضريبة الدخل في الأردن.

2.2.1 نبذة تاريخية:

1. صدر أول قانون لضريبة الدخل في الأردن في 1933/4/1م، حيث أخضع الدخل من الرواتب والأجور المتأتية للأفراد من القطاع العام والخاص، وقد تم إنشاء قسم في وزارة المالية في ذلك التاريخ، تمت تسميته بقسم ضريبة الدخل، وقد كان يتم اقتطاع نسبة من الرواتب والأجور التي يتم دفعها سواء للموظفين في القطاع الحكومي أو المستخدمين في القطاع الخاص، حيث اقتصر تحصيل الضرائب على هذه الدخول فقط.

2. قانون ضريبة الدخل رقم 26 لسنة 1946م، حيث تم فرض الضريبة على دخل كل شخص من أرباح أية خدمة أو تجارة أو مهنة أو صنعة يتعاطاها الشخص. وتم استحداث طريقة التقدير على أساس السنة التقديرية أي أن يتم المحاسبة الضريبية عن السنة نفسها، ويتم التقدير على المكلفين خلال نفس السنة، وقد تم وضع بعض القوانين وبعض الشرائح التي تبدأ من نسبة 3% وتنتهي في الحد الأعلى بنسبة 20%، وتم تنظيم إجراءات التحصيل، والعقوبات، والاعتراض، والاستئناف...الخ.

3. قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (50) لسنة 1951م: وذلك بعد أن تم توحيد الضفتين (الشرقية والغربية) وأصبح بعد ذلك كقانون دائم بالرقم (12) لسنة 1954م، وتم من خلاله استحداث دائرة ضريبة الدخل، وقد توسع هذا القانون في الدخول الخاضعة للضريبة، حيث أخضع صافي قيمة الإيجار السنوي للأبنية والأراضي، وإخضاع أرباح الأسهم والفوائد ورواتب التقاعد.

---

(1) انظر:

1. الموقع الالكتروني لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات www.istd.gov.jo.
2. قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 وتعديلاته, ص5.
3. ألعبادي, هيثم, 2003, ص49-52.
4. دليل إجراءات التقدير,1998, ص3-4.
5. الكتاب السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات, 2008,ص7.

4. صدر القانون رقم 25 لسنة 1964م: والذي كان كذلك يعتمد على التقدير على أساس السنوات التقديرية وليس على السنوات المالية، أي يتم تقدير الضريبة على المكلفين بناءً على سنوات تقديرية، وليس بعد انتهاء السنة المالية، ويعتبر هذا القانون من النقلات النوعية، حيث أدخل العديد من التغييرات الهامة على مفهوم الدخل ووضع للمكلف إعفاءات أو تنزيلات عائلية وزاد من شرائح الضريبة، ونص على تشكيل محكمة استئناف ضريبة الدخل، وذلك لأول مرة من أجل فصل الخلاف الذي يحصل بين دائرة ضريبة الدخل والمكلفين.

5. صدر القانون المؤقت رقم 34 لسنة 1982م: والذي تم البدء بالعمل به اعتباراً من 1982/1/1م، واستمر حتى 1984/12/31م، أي أنه استخدم للسنوات المالية 1982م، 1983م، 1984م.

وتم من خلال هذا القانون استخدام مبدأ التقدير الذاتي لأول مرة, أي أن يقوم المكلف بتعبئة نموذج خاص بالدخول المتحققة له داخل المملكة ووضع الإعفاءات الخاصة به والضريبة المترتبة عليه، ونشأ عن هذا القانون زيادة عدد المكلفين الخاضعين للضريبة, أو ما يسمى بالتوسع الأفقي، وكذلك زيادة التحصيل، وقد زاد من جسور الثقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل، علماً بأنه قد تم قبول كثير من كشوف التقدير الذاتي للسنوات 1982م، 1983م في ذلك الوقت.

6. صدر القانون الدائم رقم 57 لسنة 1985م: حيث كان هذا القانون شاملاً لكثير من الأمور وكان يغطي السنوات 1985م وحتى 1990م، حيث تم العمل به اعتباراً من 1985/1/1م وحتى 1990/12/31م، وقد عالج هذا القانون الكثير من المواد, وتم زيادة الإعفاءات لبعض الدخول وأعطى حوافز تشجيعية وانعكس ذلك على زيادة التحصيل الضريبي، وقد طرأ على هذا القانون بعض التعديلات، وهي:

أ. القانون المعدل المؤقت رقم (4) لسنة 1989م، وسمي هذا القانون بـ (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 1989م) ويقرأ مع القانون رقم (57) لسنة 1985م كقانون واحد وقد عمل به اعتباراً من 1989/1/1م وحتى 1990/12/31م.

ب. القانون رقم (4) لسنة 1992م وسمي هذا القانون (القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 1992م) ويقرأ مع القانون رقم (57) لسنة 1985م كقانون واحد وقد عمل به اعتباراً من 1991/1/1م ولغاية 1995/12/31.

ج. القانون رقم (14) لسنة 1995م وسمي هذا القانون (القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 1995م) ويقرأ مع القانون رقم (57) لسنة 1985م وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد وتم العمل به اعتبارا من 1996/1/1م ولغاية 2001/12/31م.

د. القانون رقم (25) لسنة 2001م وسمي هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2001م) ويقرأ مع القانون رقم (57) لسنة 1985م وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد وتم العمل به اعتبارا من 2002/1/1م ولغاية 2003/4/29م.

ه. القانون رقم (39) لسنة 2003م وسمي هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2003م) ويقرأ مع القانون رقم (57) لسنة 1985م وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد وتم العمل به اعتبارا من 2003/4/30م ولغاية 2004/5/31م.

ز. القانون رقم (18) لسنة 2004م وسمي هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2004م) ويقرأ مع القانون رقم (57) لسنة 1985م وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد وتم العمل به اعتبارا من 2004/6/1م ولغاية 2004/8/15م.

ح. القانون رقم (31) لسنة 2004م وسمي هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2004م) ويقرأ مع القانون رقم (57) لسنة 1985م وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد وتم العمل به اعتبارا من 2004/8/16م ولغاية 2009./12/31

7. قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 وسمي هذا القانون قانون ضريبة الدخل لسنة 2009ويتم العمل به اعتبارا من تاريخ 2010/1/1 ولغاية ألان.

ويرى الباحث أن كثرة التعديلات على قانون ضريبة الدخل سلاح ذو حدين ,فمن ناحية تعد التعديلات الضريبية ضرورية بحيث يكون قانون ضريبة الدخل قانون عصري يتواكب مع التطورات الاقتصادية المختلفة وليكون عامل جذب للاستثمارات لا عامل طرد لها, إلا انه ومن جهة أخرى قد تؤدي كثرة التعديلات على قانون ضريبة الدخل إلى إرباك الأطراف ذات العلاقة بالنظام الضريبي من مدققين ومكلفين وإدارة ضريبية, لذلك يرى الباحث أن تعديل القانون يجب أن يكون مبنيا على أسس علمية صحيحة ومدروسة, وعندما يكون هناك حاجة قانونية أو اقتصادية لابد من تلبيتها.

2.2.2 خصائص ضريبة الدخل في الأردن:

إن لكل نظام ضريبي خصائص يتميز بها عن الأنظمة الأخرى مع إمكانية اشتراك تلك الأنظمة في الخصائص, وهذا ينطبق على نظام ضريبة الدخل في الأردن والذي يتميز بعدد من الخصائص أهمها:

1. المكانية (الإقليمية):

أي أن الدخل المتحقق داخل المملكة يخضع للضريبة وبغض النظر عن التبعية السياسية الذي حقق الدخل " جنسيته" (المجالي, 2004, ص 22).

2. النظام الضريبي الموحد:

ويعني النظام الضريبي الموحد جمع جميع مصادر دخل المكلف الخاضعة للضريبة في وعاء واحد ويفرض عليها سعرا موحدا حسب ما ورد بالمادة (17) من القانون (ألمجالي, 2004, ص 22).

3. يعتبر القانون المصدر الوحيد للالتزام بدفع الضريبة: إن المصدر الوحيد للالتزام بدفع الضريبة هو نص القانون ولا تصلح المصادر الأخرى للالتزام في هذا المجال (المحاميد, 2003, ص 45).

4. الشخصية :

وتظهر هذه الصفة بشكل واضح عندما راعى المشرع النواحي المالية والاجتماعية للمكلف حيث منح الإعفاءات، خاصة تلك المنصوص عليها في المادتين (13)، (14) من القانون، والتي نصت – على سبيل المثال – على منح المكلف (الشخص الطبيعي) إعفاءا شخصياً للمكلف بواقع (1000) دينار، ولكل من والديه وكل ولد من أولاده ممن يتولى إعالتهم بواقع (500) دينار لكل منهم، بالإضافة إلى الإعفاء الجزئي من الرواتب أو الأجور وما في حكمها بواقع (50%) منها للعاملين في القطاع العام، وبواقع (50%) لأول (12000) دينار منها وبواقع (25%) مما يزيد عن الـ (12000) الأولى من ذلك الدخل للعاملين في القطاع الخاص (العكشة, 2004, ص33).

5. سنوية الضريبة

تسري الضريبة على إيرادات السنة المالية (اثنا عشر شهرا) وهذا ينسجم مع احد المبادئ المحاسبية المتعارف عليه وهو مبدأ السنوية, حيث يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات زمنية متساوية وغالبا ما تكون سنة ميلادية, وقد عرف المشرع الضريبي الأردني السنة في المادة

الثانية من القانون بأنها (المدة التي تبدأ باليوم الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها), إلا انه أجاز عدم انتظام السنة المالية مع السنة الميلادية (صيام وآخرون, 2000, ص 22).

6. تصاعدية الضريبة:

حرصا من المشرع على تحقيق العدالة الضريبية, فان معدل الضريبة يتصاعد مع زيادة الدخل الخاضع على الأفراد فقط, حيث أن الشركات المساهمة تخضع لنسب ثابتة(ألمجالي, 2004, ص 22).

ويشير الباحث هنا إلى أن ضريبة الدخل في الأردن إضافة إلى الخصائص السابقة الخاصة بها تتميز كذلك شأنها شأن الأنظمة الضريبية الأخرى بالخصائص العامة لجميع الأنظمة الضريبية ,مثل أنها التزام نقدي, وإنها جبرية تفرض من قبل الدولة, وان هدفها هو تحقيق منفعة عامة وغيرها من الخصائص العامة.

2.2.3 أهداف الضريبة في الأردن:

بلورت الإدارة الضريبة في الأردن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وصاغتها على شكل رؤية ورسالة:

الرؤية:

نظام ضريبي كفؤ وفعَال وأنموذج اقتداء يحقق الإيرادات الضريبية المستهدفة ويعزز المناخ الاستثماري ويقدم الخدمة المثلى للمواطنين(نشرة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات, 2008, ص 4).

الرسالة:

رفع كفاءة وفاعلية الدائرة في تقدير وتحصيل الضريبة لتحقيق الأهداف الوطنية, من خلال تعزيز فلسفة التقدير الذاتي وتطبيق أسلوب العينات وتشجيع الاستجابة الطوعية ونشر الوعي الضريبي وتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين, لتحقيق أفضل رضا ممكن عبر تطبيق معايير الجودة الشاملة(نشرة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات, 2007, ص 2).

وقد حددت الإدارة الضريبية في الأردن أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها شأنها شان أي إدارة ضريبية أخرى وقسمتها إلى قسمين رئيسيين هما: الأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية (الكتاب السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات, 2008, ص10, 11):

أولا: الأهداف الوطنية وهي:

1. تحسين الأوضاع المالية الكلية للخزينة العامة.

2. دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

3. تطوير ورفع كفاءة وفاعلية أداء القطاع العام, وتجذير ثقافة التميز فيها من خلال تحسين إدارة الموارد في القطاع العام والارتقاء بتنظيمها, وهذا يشمل إدارة الأداء الحكومي وتحسين نوعية الخدمات الحكومية, وهيكلة الجهاز الحكومي, وإدارة الموارد البشرية وإدارة الموارد المالية, وتطوير آليات الرقابة الداخلية في الجهاز الحكومي, وإدارة الاتصال عبر تطوير الإستراتيجية الشاملة للحكومة الالكترونية, بهدف تشجيع المعاملات الالكترونية وتسهيلها وإتاحتها للجميع لتحقيق مزيد من التقدم في قطاع الاتصال.

ثانيا: الأهداف الإستراتيجية وهي:

1. تنمية مورد مالي للحكومة يرفد الخزينة بالإيرادات اللازمة لتمكينها من ممارسة وظائفها وذلك من خلال ما يلي:-

أ- إدارة عملية فرض الضريبة و التحقق منها و تحصيلها بكفاءة و فاعلية و متابعة الإجراءات المتعلقة بها من خلال نشر ثقافة المعرفة.

ب- تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين و تعريفهم بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

ج- الحد من التهرب الضريبي.

د- مراجعة و تقييم و تحديث السياسة الضريبية في مجال ضريبة الدخل و الضريبة العامة على المبيعات.

2- رفع مستوى الوعي الضريبي و الامتثال الطوعي لدى المكلفين.

3- مواكبة التطورات الاقتصادية في مجال الضريبة, و العمل على تحديث التشريعات الضريبية بما يكفل تشجيع الاستثمار و تحقيق العدالة و المساواة بين مختلف شرائح المكلفين.

وفي رأي الباحث أن الهدف المالي يعتبر على رأس تلك الأهداف حيث لا تزال الإدارة الضريبية في الأردن تقيم أداء وعمل الموظفين لديها بناء على التحصيل الضريبي بالدرجة الأولى, وتعتبر الأهداف الأخرى مثل: رفع مستوى الوعي الضريبي ,والامتثال الطوعي أهداف اقل أهمية. ويدل على ذلك أسس التقييم,حيث لا يتم تقييم أداء المقدر الضريبي إلا بمعيارين أساسيين هما: عدد الملفات المنجزة,وقيمة الفروق الضريبية. وقد يلعب صعوبة تقييم أداء المقدر في نشر الوعي الضريبي دورا في ذلك.

ويرى البعض أن الهدف من فرض الالتزامات الضريبية هو ضمان مصلحة الخزينة العامة للدولة (عبد الغفور, 2008, ص60).

ويشير آخرون إلى أن الاهتمام بالهدف التحصيلي دون الأهداف الأخرى سيؤدي بالنتيجة إلى الإضرار بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية (العلكاوي, 2006, ص180).

2.2.4 أهم انجازات ضريبة الدخل في الأردن:

تميزت الدائرة في الأردن على صعيد القطاع العام, فقد حصلت على المركز الثالث من بين (25) مؤسسة تنافست على جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية لعام 2005 وعلى المركز الرابع لعام 2006(www.kaa.jo).

وهناك مؤشرات عملية على تقدم أداء هذه الدائرة, ومن أهمها ما يلي(الكتاب السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات, 2008, ص17):

1. تميز العنصر البشري في الدائرة بعدد الذين يحملون مؤهلات جامعية(بكالوريوس, دبلوم عالي, ماجستير, دكتوراه) حيث بلغ عددهم(970) موظفا أي ما نسبته(64%) من العاملين.

2. حصلت الدائرة على شهادة الجودة ISO 9001 بعد أن قامت بتصويب أوضاعها مع متطلبات الجودة الشاملة, وقامت بإجراء مراجعة لهذا النظام مرتين خلال عام 2007 ولم تحصل على أية مخالفات سواء رئيسية أو ثانوية.

3. تميزت الدائرة في حرصها على الالتزام المجتمعي, المتمثل في التوعية والتثقيف لنشر المعرفة الضريبية لدى المجتمع, وذلك من خلال تنظيم دورات تثقيفية مجانية بالكامل في مركزها الرئيسي وعلى مدار العام.

4. توزيع الأدلة والنشرات التوضيحية, ونشر معظم البيانات باللغتين العربية والانجليزية على موقع الانترنت.

5. تنتهج الإدارة وبكافة مستوياتها سياسة الباب المفتوح, وخلق جو من الألفة بين مؤدي الخدمة ومتلقيها.

6. أشار التقرير الصادر عن مجموعة البنك الدولي (Doing Business) والذي يقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية وسهولة ممارسة الأعمال إلى حصول الأردن وفي مجال دفع الضرائب على الترتيب 22 في عام 2009, والترتيب 19 في عام ,2008 والترتيب 26 في عام 2007 من بين 181 دولة مشاركة.

وبلغة الأرقام فقد شهد تحصيل ضريبة الدخل خلال الأعوام الخمسة الماضية زيادة مضطردة وذلك ما يبينه الجدول الأتي(www.istd.gov.jo):

جدول رقم (2)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
التحصيل/ مليون دينار	217900	283700	411400	497920	614440

وقد قامت الدائرة كذلك بتحديث تقنية المعلومات فيها, والتي لا تخفى أهميتها في مجال تدقيق ضريبة الدخل خاصة في ضوء ثورة تكنولوجيا المعلومات, وظهور التدقيق الالكتروني, وتبني الدولة في الأردن لمشروع الحكومة الالكترونية. فكانت أهم انجازات الدائرة في هذا المجال(الكتاب السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات, 2008, ص46):

1. الربط بين أنظمة ضريبة الدخل والمبيعات من حيث قواعد البيانات والشبكة وتوحيد رمز جهاز الحاسب الرئيسي I P Address.
2. ربط الدائرة مع الحكومة الالكترونية S G N.
3. تفعيل خدمة البريد الالكتروني.
4. الأرشفة الالكترونية.
5. تطبيق الأنظمة المالية المحسوبة وأتمتة الوصل المالي.
6. تنفيذ العديد من البرامج الإحصائية.
7. تفعيل أنظمة المراقبة والكاميرات.
8. تنفيذ البنية التحتية للمديريات التي تم تغير مواقعها.

ويبين الجدول الأتي عدد الأجهزة الالكترونية العاملة في الدائرة (Hard Ware) لسنة 2008 (الكتاب السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات, 2008, ص46):

جدول رقم (3)

2008	البيان	التسلسل
1050	عدد أجهزة الحاسب الآلي الثابتة(Fixed top)	1
200	عدد أجهزة الحاسب الآلي المتنقلة(Lap top)	2
650	طابعات حاسب شخصي(printer)	3
90	ماسح ضوئي(Scanner)	4
16	أجهزة رئيسية(Server)	5
94	أجهزة اتصال(Call instrument)	6
2100	مجموع عدد الأجهزة	

2.2.5 التنظيم الإداري لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن(الموقع الالكتروني لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات www.istd.gov.jo):

تأسست دائرة ضريبة الدخل كدائرة مستقلة سنة 1951م, حيث كانت قبل ذلك تدار من قبل قسم في وزارة المالية. واعتبارا من تاريخ 2004/8/16 تم دمج دائرتي ضريبة الدخل والمبيعات في دائرة واحدة دمجا إداريا بموجب القانون المعدل لكل من قانون ضريبة الدخل وقانون الضريبة العامة على المبيعات المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 4672 الصادر بتاريخ 2004/8/16 تحت اسم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. وقد تم إجراء العديد من التغيرات على برامج عمل الدائرة وذلك بالتعاون مع مشروع الإصلاح المالي في الأردن والممول من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي, فتم العمل على توحيد جهات تطبيق كل من قانون ضريبة الدخل وقانون الضريبة العامة على المبيعات, كما تم مؤخرا خلال عام 2008 استحداث مديريات متخصصة, فتم استحداث مديرية لكبار دافعي الضرائب من المكلفين سميت بمديرية تقدير وتدقيق كبار المكلفين. وكذلك استحدثت مديريات بناء على طبيعة أنشطة المكلفين, فاستحدثت مديرية متوسطي دافعي الضرائب للقطاع الصناعي ومديرية متوسطي دافعي الضرائب للقطاع التجاري الأولى, ومديرية متوسطي دافعي الضرائب للقطاع التجاري الثانية, ومديرية متوسطي دافعي الضرائب لقطاع الخدمات, كما استحدثت مديرية لمكافحة التهرب الضريبي سميت بمديرية مكافحة التهرب الضريبي, وقد

حققت الدائرة معدلات نمو مرتفعة في الحاصلات خلال الأعوام السابقة تفوق معدلات النمو الاقتصادي ، ولعل ذلك يعزى إلى ما يلي:

1. توسيع القاعدة الضريبية من خلال شمول قطاعات مستهدفة لم تكن ملتزمة بدفع الضريبة المستحقة عليها ، مثل استيفاء ضريبة مقطوعة على قطاع النقل والاستيراد وتخفيض حد التسجيل لضريبة المبيعات لتغطية أكبر عدد ممكن من المسجلين .

2. تفعيل نظام المعلومات والتحري ، الأمر الذي أدى إلى تقليص حالات التهرب الضريبي

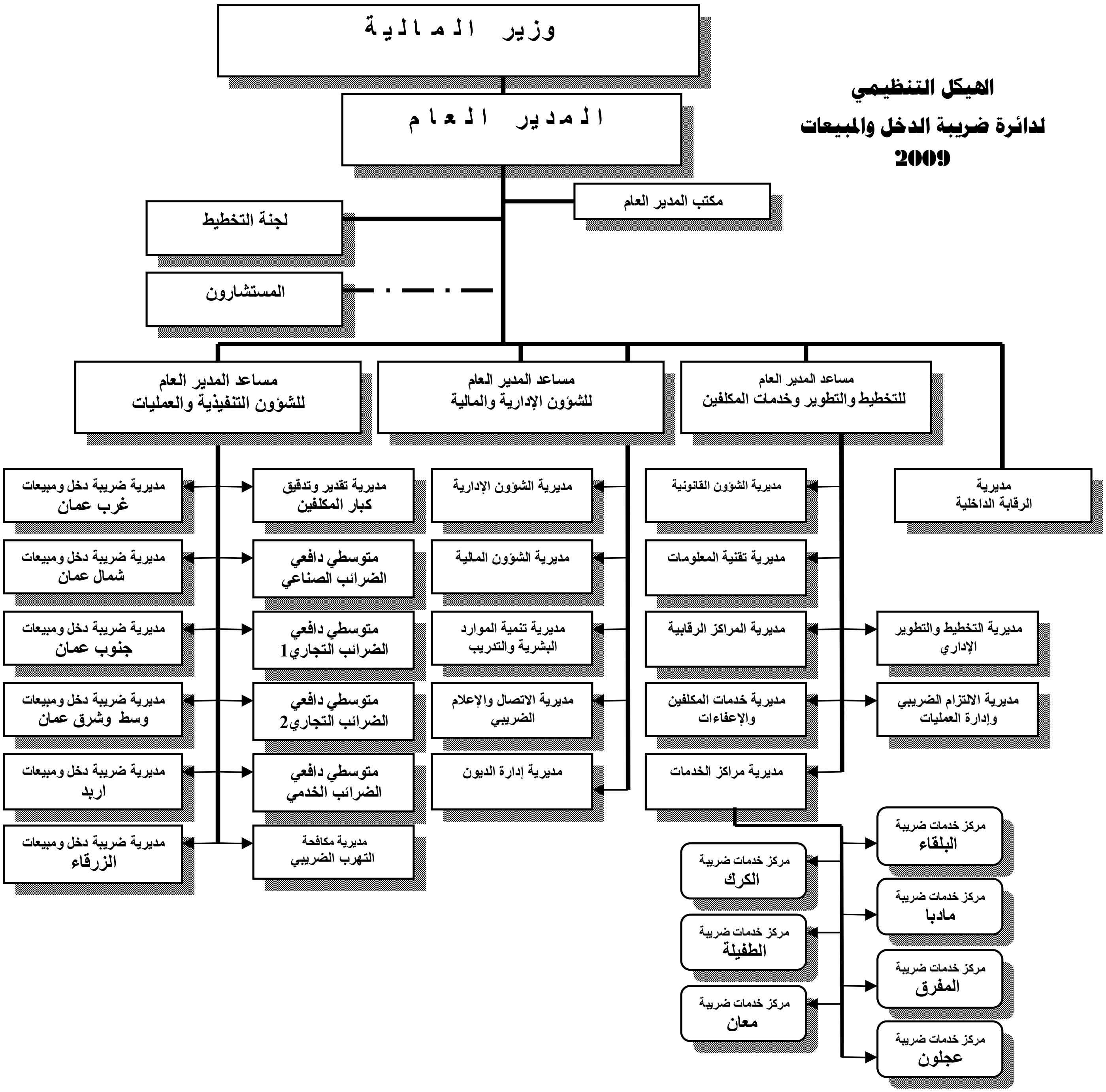
3. الأخذ بمبدأ التقدير الذاتي عزز الثقة والمصداقية ما بين المكلف والدائرة ، وساعد على رفع مستوى الاستجابة الطوعية ، مما أدى إلى تراجع كبير في عدد القضايا الضريبية المرسلة إلى المحاكم.

4 التطوير والتحسين المستمر في تشريعات الضريبة ساعد على خلق مناخ استثماري أفضل وساهم في إيجاد شفافية أكبر في التعامل مع المكلفين.

ويبدو الهيكل التنظيمي الأحدث للدائرة والمنشور على موقعها الالكتروني على النحو الأتي:

شكل رقم (4)

الهيكل التنظيمي
لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات
2009



المبحث الثالث: مدقق ضريبة الدخل في الأردن.

- من هو المدقق.
- أنواع المدققين في الأردن.
- الشروط الواجب توفرها في من يشغل وظيفة المدقق.
- واجبات المدقق كونه أمينا على التدقيق في الأردن.
- سمات المدقق الناجح.

2.3.1 من هو المدقق:

إن عملية التدقيق لا تكتمل إلا بوجود ثلاثة أطراف رئيسية هي: المدقق, والمكلف, وملف التدقيق. ويعتبر المدقق الجهة المسئولة عن إصدار الأحكام وتحديد الدخل الخاضع للضريبة, وذلك من خلال قيامه بمهامه وواجباته التي حددها القانون وصولا إلى تحديد قيمة الضريبة المستحقة على المكلف.

وقد عرف قانون ضريبة الدخل المدقق بأنه" موظف الدائرة المفوض من المدير بتدقيق الإقرارات الضريبية, وتقدير الضريبة واحتساب أي مبالغ أخرى مترتبة على المكلف والقيام بأي مهام وواجبات أخرى منوطة به وفق أحكام القانون0" (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص4).

ويعرف احد الباحثين المدقق بأنه " كل موظف لديه صلاحية قانونية شكلية موضوعية بدراسة البيانات والقرائن والأدلة والإثباتات المتعلقة بالمكلف ومصادر دخله المختلفة, وفحص حساباته إن وجدت, واتخاذ القرار الذي يحدد بموجبه الوعاء الضريبي وسعر الضريبة ومقدارها" (الخطيب, 2008, ص39).

ويمكن للباحث أن يعرف المقدر بأنه" أي موظف أو لجنة من الموظفين المفوضين خطيا من قبل المدير العام بممارسة أعمال التقدير المختلفة التي نص عليها القانون, وفحص حسابات المكلف إن وجدت لبيان مدى توافقها مع أحكام قانون ضريبة الدخل, وتقدير الإيرادات والمصروفات والإعفاءات القانونية وصولا إلى تحديد الوعاء الضريبي وسعر الضريبة ومقدارها.

ويمكن للباحث كذلك أن يسجل بعض العناصر الهامة عند تناول تعريف المدقق ومن أبرزها ما يلي :

1. لغايات هذا القانون يعتبر المدير مدققاً, وهذا ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (21) من القانون (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة (2009), ص 26).

2. إن قيام المدقق بممارسة صلاحياته محددة بموجب القانون فلا يجوز أن يقوم المدقق بأداء مهامه الموكلة إلية إلا في إطار قانون ضريبة الدخل.

3. في حالات معينة وبموافقة المدير يجوز أن يكون المدقق عبارة عن لجنة من المدققين المفوضين بتدقيق الضريبة. كما ويمكن للمدقق نفسه أن يطلب تشكيل لجنة لمساعدته في انجاز ملف ضريبي معين.

2.3.2 أنواع المدققين في الأردن:

قد يتبادر إلى الذهن أن أعمال ومهام المدقق في ضريبة الدخل تنحصر في تقدير الضريبة وتدقيقها, وهذا ليس صحيحا, حيث أن الواقع الفعلي لعمل المدقق في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن يثبت أن هناك أعمالا أخرى يقوم بها المدقق عند القيام بأداء المهام الموكولة إليه, مثل تبليغ وتحصيل الضريبة, وجمع المعلومات اللازمة لإتمام عمليات تدقيق ضريبة الدخل على المكلفين, والقيام بعمليات المسح الميداني. وجميع هذه الأعمال تعتبر من الأعمال التي يمكن للمدقق أن يكلف بالقيام بها ويتم اعتبارها من صلب مهام المدقق, وسيتم التعرض لذلك في هذا المبحث لاحقا عند الحديث عن واجبات المدقق من خلال نصوص القانون المختلفة.

ويميز احد الباحثين بين نوعين من أنواع المقدرين في ضريبة الدخل في الأردن وهما: (الخطيب, 2008, ص38)

1. مدققين يعملون في الخدمات الإدارية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات (الخدمات المساندة), ومثال ذلك مدراء المديريات, ورؤساء الأقسام, وموظفي التحصيل والتنفيذ الجبري والرقابة الداخلية وخدمة الجمهور وغيرهم.

2. مدققين يعملون في الخدمات الفنية المهنية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات, وهؤلاء هم الذين يقومون بالفحص الضريبي ويمارسون اتخاذ القرارات الضريبية.

ويشير الباحث في هذا المجال إلا أن هذه المهام التي يقوم بها المدقق الذي ينتمي إلى النوع الأول (مدقق الخدمات المساندة) ذات أهمية بالغة, إلا أن الباحث يرى ضرورة تفريغ المدقق من النوع الثاني (مدقق الفحص الضريبي) والذي يعتبر الفحص الضريبي واتخاذ القرارات الضريبية جوهر عمله وعدم إشغاله بمهام جانبية مثل تبليغ الإشعارات الضريبية, وجمع المعلومات عن المكلفين, وهذه الإجراءات على أهميتها فإنها تشكل عائقا أمام المدقق حيث تأخذ الكثير من وقته, ومن هنا يرى الباحث ضرورة تفريغ هؤلاء لمهمتهم الأساسية في فحص وتدقيق ضريبة الدخل وضرورة تحديد موظفين بعينهم من غير المدققين الذين يقومون بالتدقيق الضريبي لأداء هذه المهام.

2.3.3 الشروط الواجب توفرها في من يشغل وظيفة المدقق:

توجد ثلاثة شروط لشغل وظيفة المقدر في الأردن, وقد وردت هذه الشروط الثلاثة ونشرت في دليل إجراءات التقدير لعام 1998 وهي (دليل إجراءات التقدير, 1998, ص18):

1. شهادة الدراسة الجامعية الأولى في المحاسبة أو الاقتصاد أو العلوم الإدارية أو القانون.
2. دورات تدريبية في المحاسبة وقانون ضريبة الدخل.
3. تدريب ميداني على أعمال التقدير مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

ويرى الباحث ضرورة أن تولي الإدارة الضريبية في الأردن عناية اكبر في مجال الدورات التدريبية, والتي يعتقد الباحث أنها غير كافية ويتم إعطاؤها بشكل سريع, بحيث لا تحقق الفائدة المرجوة, أما في مجال التدريب الميداني فلا تمتلك الإدارة الضريبية في الأردن برنامج تدريبي ميداني ممنهج, حيث يتم توزيع المقدرين الجدد على المقدرين القدامى لتدريبهم على أعمال التقدير بما يتوفر لديهم من ملفات دون وجود برنامج وخطة تدريبية محددة, وهذا أدى إلى وجود ضعف في أداء بعض المقدرين نتيجة سوء التدريب, وعدم ايلاء الإدارة الضريبية العناية الواجبة في هذا المجال: مثل اختيار الأوقات غير المناسبة للتدريب, بحيث لا يتم اختيار الأشهر التي يوجد بها انجاز نوعي للملفات التي تكون موزعة على المقدرين.

2.3.4 واجبات المدقق كونه أمينا على التدقيق في الأردن:

سيقوم الباحث ومن خلال قانون ضريبة الدخل الأحدث الصادر في سنة 2009 بتحديد واجبات المدقق, وذلك من خلال النصوص القانونية حيث أن جميع المراجع في هذا المجال قد تقادمت لأنها حددت تلك الواجبات من خلال القانون السابق, والذي تم إلغاؤه بموجب الفقرة (أ) من المادة (68) من القانون وهي على النحو الآتي:

1. تدقيق الإقرارات الضريبية وتقدير الضريبة واحتساب أي مبالغ أخرى مترتبة على المكلف والقيام بأي مهام وواجبات أخرى منوطة به وفق أحكام القانون (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 4) .
2. للمدقق من تلقاء ذاته أو بناء على طلب المكلف احتساب الضريبة على أي مكلف على وشك مغادرة المملكة نهائياً قبل نهاية الفترة الضريبية وتقدير الضريبة المستحقة عليه وتحصيلها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه مذكرة خطية بذلك (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 21) .
3. إصدار مذكرة تدقيق يتم فيها دعوة المكلف لحضور جلسة لمناقشته في الإقرار الضريبي الذي تم تقديمه (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 29).

4. إجراء التدقيق في مركز عمل المكلف أو أي مكان آخر يتعلق به (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 29).

5. تبليغ المكلف إشعارا خطيا بنتيجة قرار التدقيق (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 30) 0

6. إصدار قرار تقدير أولي تحدد فيه قيمة الضريبة المقدرة على المكلف عن الفترة أو الفترات الضريبية المعنية وأي غرامات ومبالغ أخرى متحققة عليه ويبلغ المكلف إشعارا خطيا بنتيجة ذلك القرار وذلك إذا تخلف المكلف عن تقديم الإقرار الضريبي خلال المدة المحددة في هذا القانون (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 31,30) .

7. إصدار قرار تقدير إداري بالاستعانة بأي من مصادر المعلومات التي تحددها التعليمات التنفيذية إذا لم يقدم المكلف إقرارا ضريبياً بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ تبلغه الإشعار الخطي بنتيجة قرار التقدير الأولي وتبليغ المكلف إشعارا خطياً بنتيجة قرار التقدير الإداري (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 31) .

8. البت في الاعتراضات المقدمة وفق أحكام هذا القانون وتبليغ المكلف إشعارا خطيا بنتيجة القرار الصادر بشأن الاعتراض (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 33, 31).

9. إعادة النظر في قرار التدقيق أو قرار التقدير الإداري أو القرار الصادر عن هيئة الاعتراض وتبليغ المكلف إشعارا خطياً بنتيجة القرار المعدل الصادر (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص31).

10.تدقيق قرارات التدقيق وقرارات التقدير الإداري و القرارات الصادرة عن هيئة الاعتراض بشأن أي منها والقرارات المعدلة لها وأي قرارات أخرى صادرة وفق أحكام هذا القانون (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص34).

11. احتساب الأقساط والفوائد والتعويضات وغرامات التأخير المنصوص عليها وفق أحكام هذا القانون والمطالبة بدفعها والقيام بالحجز والتنفيذ (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص35-37) .

12. إلقاء الحجز التحفظي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لأي مكلف أو منعه من السفر إذا كانت الدائرة تطالبه بدفع الضريبة أو أي مبالغ أخرى تزيد على ألفي دينار ترتبت بموجب أحكام هذا القانون ووجدت دلائل كافية لدى الدائرة بان هذا المكلف قد يقوم بتهريب أمواله أو التصرف بها بقصد منع التنفيذ عليها بأي شكل من الأشكال, علما بان القانون قد

اشترط مصادقة الوزير على ذلك الإجراء (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص37) .

13. طلب المعلومات الضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون من أي شخص أو جهة كانت (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص46).

14. الدخول إلى أي مكان يجري مزاولة عمل فيه وان يفحص البضائع المخزونة والنقد والآلات والماكينات والدفاتر والقيود والمستندات الأخرى المتعلقة بذلك العمل كما يجوز له ضبط هذه الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات والاحتفاظ بها لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ ضبطها إذا اقتنع أن ذلك ضروري لتنفيذ أحكام هذا القانون (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص46) .

15. تصحيح الأخطاء الكتابية والحسابية التي تقع في القرارات والإشعارات والمذكرات عن طريق السهو العرضي (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص52) .

وكما سبق أن أشار الباحث فان هناك عدة مهام يقوم بها المقدر حسب أحكام قانون ضريبة الدخل في الأردن تتعدى مجرد قيامه بتدقيق وتحديد ضريبة الدخل كما نلاحظ من خلال استعراض المهام السابقة.

2.3.5 سمات المدقق الناجح:

إن التدقيق الضريبي عملية تحتاج إلى مقدرين ذوي كفاءة عالية فهناك سمات ومزايا لابد من توفرها في الشخص الذي يشغل هذه الوظيفة حتى يمكن له أن يقوم بالمهام الموكولة إلية على الوجه الأمثل وقد حددت الإدارة الضريبية في الأردن تلك السمات وسيقوم الباحث هنا بتلخيصها وهي على النحو الأتي (دليل إجراءات التقدير, 1998, ص 20- 30):

1. المعرفة التامة بالقوانين والأنظمة والتعليمات:

فلابد للمدقق إذا ما أراد أن يكون قراره سليما أن يكون عارفا بالقوانين والأنظمة والتعليمات لان ذلك يبعده عن الاستنتاج والتصور ويجعله يبني قراره على أساس قانوني سليم مما يبعث في نفسه الثقة بالنفس.

2. الخلق الحسن وحسن التعامل مع الآخرين:

فالأخلاق الحميدة للمدقق تجعل اتصاله مع الآخرين يتم بناءا على الاحترام المتبادل ويعطي للمدقق الاحترام اللازم من الآخرين للقيام بمهامه ضمن إطار الأخلاق الحميدة مما ينعكس على إيجاد جو من الثقة بين المكلف والمدقق.

3. قوة الشخصية والثقة بالنفس:

لكي يؤدي المدقق عمله بشكل جيد لابد من توفر قوة الشخصية لديه, وذلك لا يعني استخدام أساليب الضغط النفسي والتسلط على المكلفين بل أن قوة الشخصية ينبغي أن تكون مستمدة من الخلق الفاضل والسلوك الحسن وهي تعزز لدى المقدر صفة النزاهة.

ويشير الباحث في هذا المجال إلى المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة والتي أكدت في بيانها لمفهوم النزاهة إلى أن صفة النزاهة لا تعني مجرد الأمانة بل التعامل العادل والثقة بالنفس (المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة, 2004, ص25).

4. الجدية في العمل والرصانة في التصرفات:

والمقصود هنا أن يكون المدقق جديا في عمله رصينا في تصرفاته فلا يفسح المجال للآخرين ليسيروه كما يريدون وان يكون محايدا فلا يسمح لزملائه بالتدخل في قراراته على نحو سلبي ولا يتدخل هو في قرارات زملائه على ذلك النحو.

5. المعرفة الكافية بأساليب المحاسبة المختلفة والمعاملات التجارية والمالية:

فلابد للمقدر من ثقافة عالية بكل ما يحيط بعمله ومعرفة شاملة ليتمكن من فهم ودراسة ما يعرض عليه أو يقال له, كما أن الإحاطة بفنون التجارة ومعرفة أسرار المهن إضافة إلى فنون المحاسبة ضروري لكل مدقق لديه الرغبة الجادة في الوصول إلى الحقيقة والعدل والإنصاف.

6. العدل:

إن مواصفات المدقق الناجح أن يكون عادلا بين الناس مساويا فيما بينهم في التعامل والمودة وعادلا في فرض الضرائب التي تتحقق عليهم, مراعيا بذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمكلفين دون أن يكون هناك تمييز أو تفريق بين الناس.

7. تنظيم العمل والمحافظة على المواعيد واستخدام الأجندة:

فعلى المدقق أن يضع بين يديه جدولا زمنيا وسجلا منسقا مرتبا يبين فيه مواعيده اليومية, وأسماء المكلفين الذين يستدعيهم للمناقشة ويحدد اتجاهات سيره, بحيث يقوم بزيارة أكثر من مكلف في المنطقة الواحدة لا أن يوزع وقته على أكثر من مكلف في أكثر من منطقة.

8. المظهر الحسن:

إن نظافة المدقق ورتابته وحسن مظهره مطلب أساسي للقيام بواجبه, فعلى المدقق أن يكون لائقا في ملبسه وهندامه أمام المجتمع, وذلك في حدود الوسطية والاعتدال, وان يتجنب

الألبسة غير المقبولة في الدين والمجتمع, فلا يثير الناس, كما أن عليه أن يحافظ على نظافة مكتبه على نحو لائق.

9. التشاور مع الزملاء والرؤساء:

أن المدقق الناجح هو الذي يستفيد من خبرة زملائه ومعرفتهم فيرجع إليهم في ما يعترضه من مشاكل وصعوبات لان الرجوع إلى الزملاء أصحاب الخبرة والدراية وكثرة النقاش والتدارس يثري المدقق ويزيده خبرة ومعرفة.

10. المحافظة على الأموال العامة:

يتوجب على المدقق أن يكون حكيما في التعامل مع المال العام فلا يظلم الخزينة مجاملة للمكلف, لكن بالمقابل لا يظلم المكلف ليرفد الخزينة, كذلك عليه أن يكون مقتصدا في استعمال اللوازم والأدوات التي يستعملها في مكتبه أو في عمله وان يكون هذا الاستعمال لمصلحة العمل لا للمصلحة الشخصية.

11. المحافظة على أسرار المعلومات:

يعتبر المدقق أمينا على أسرار المكلفين فلا يجوز له أن يصرح بأي جزء من أسرار المكلفين الذين يدلون بها, كما يترتب عليه أن يعتبر الوثائق والمستندات والمعلومات وقرارات التدقيق ونسخها التي يطلع عليها والمتعلقة بدخل أي شخص أنها سرية ومكتومة, وان يتداول بها على هذا الأساس وقد نصت المادة (51) من القانون على ذلك الأمر (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 47.

12. تقوية اللغة وتحسين الخط وزيادة المطالعة وتنمية المهارات:

تعتبر اللغة مرآة المدقق التي يراها الناس من خلاله والخط الواضح والجميل والمعرفة بقواعد اللغة الصحيحة كلها أمور تعطي المقدر إضافة هامة تنعكس في ترابط الجمل والتراكيب وتخرج قرارا نوعيا مفهوما لمن يقرؤه.

13. الابتعاد عن مواطن الشبهات:

إن مواطن الشبهات تفقد المدقق الهيبة والاحترام فعليه أن يبتعد عنها وان يكون أمينا في التعامل مع الآخرين لا يقبل أية معاملة خاصة تبطن أمرا لا يتفق ومتطلبات وظيفته وعليه إغلاق منفذ من منافذ الشبهة واستغلال الوظيفة.

وتقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعقد العديد من الدورات والبرامج التدريبية للارتقاء بمستوى موظفيها بشكل عام والمدققين بشكل خاص, ويوصي الباحث في هذا المجال بضرورة تكثيف تلك الدورات والبرامج وتنظيمها بشكل مؤسسي لما لها من اثر في إثراء المعرفة والمهارة اللازمة لدى مقدر ضريبة الدخل في الأردن.

وقد أشار بعض الباحثين إلى ضرورة زيادة كفاءة مدققي الضريبة وقدرتهم على الكشف عن حالات التهرب المختلفة (أبو نصار, مبيضين, 2000, ص40).

وفيما يلي جدول يبين الدورات والبرامج التي تم عقدها خلال الأعوام الثلاثة الماضية في الدائرة (الكتاب السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات, 2008, ص 51):

جدول رقم (5)

تسلسل	البرنامج	عدد المشاركين		
	السنة	2006	2007	2008
1	برامج الإدارة	83	198	121
2	برامج القانون	6	30	6
3	برامج القانون والمحاسبة	114	113	265
4	برامج المحاسبة	170	26	95
5	برامج اللغة الانجليزية	128	0	2
6	برامج الحاسوب	27	42	358
7	برامج ICDL	207	178	201
8	برامج توجيه الموظف الجديد	24	192	110
9	برامج خدمات	3	3	1
10	برنامج تطبيقات ضريبة المبيعات	0	0	177
11	برامج إحصاء	0	0	54
	الورش والندوات			
1	ورش عمل وندوات داخل الدائرة	165	306	59
2	ورش عمل وندوات خارج الدائرة	12	84	164
1	برامج خارج الأردن	10	12	2
	المجموع	949	1184	1639

الفصل الثالث

ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية

- **المبحث الأول: مفهوم المعيار.**
- **المبحث الثاني: طرق فحص وتقدير ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية.**
- **المبحث الثالث: معايير ممارسة الفحص الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية.**

المبحث الأول: مفهوم المعيار.

- تعريف المعيار.
- فوائد ومزايا تبني المعايير.
- عيوب وسلبيات تبني المعايير.

3.1.1 تعريف المعيار:

عرف مجمع اللغة العربية المعيار لغة بأنه عبارة عن " نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء فيقال عاير المكيال والميزان أي امتحنه لمعرفة صحته" (المعجم الوسيط,1961, ص 645).

وقد عرّفت اللجنة الاستشارية لسياسة المعايير الوطنية US-NSPAC المعيار بأنه" مجموعة محددة مسبقاً من القواعد، الشروط أو المتطلبات المتعلقة بتعريف المصطلحات، تصنيف المكونات، تحديد المواد، الأداء أو الإجراءات، تخطيط العمليات، القياسات الكمية أو الجودة لتوصيف المواد، المنتجات، الأنظمة، الخدمات أو الممارسة"(www.alhandasa.net).

وعرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه" كل ما يستخدم في القياس فقد يكون أنموذجا أو مثالا موضوعا بوساطة السلطات المختصة أو نتيجة للعرف أو الاتفاق العام كأساس لما ينبغي إتباعه" (اشرم, 1992, ص 43).

كما اصدر ديوان المراقبة العامة في السعودية تعريفا للمعيار بأنه "أداة قياس ذات مواصفات محددة يرتبط بالهدف الذي يرتجى تحقيقه وبقدر ما يكون المعيار واضحا ودقيقا وواقعيا بقدر ما يحظى استخدامه بالنجاح أو هو مقياس يسترشد به لتقييم نوعية وكفاءة المراجعة كما انه يعتبر الأساس أو الإطار الذي يحدد نوعية وتفاصيل إجراءات المراجعة أو الخطوات التفصيلية التي يقوم بها المراجع (ديوان المراقبة العامة في السعودية, 1982, ص21).

ويمكن للباحث بان يعرف المعيار بأنه" عبارة عن مقياس محدد يتم الاتفاق عليه من قبل الأطراف ذات العلاقة ويستخدم لتقييم كفاءة وفاعلية الممارسات أو الأعمال بهدف رفع مستوى الأداء".

ومن الجدير ذكره أن هناك سمات تتسم بها المعايير وهي (الخطيب, 2008, ص 101):

1. انه وسيلة للقياس.

2. متفق عليه إما بشكل إلزامي بنص تشريعي أو إجماع مهني على مراعاته.

3. يخضع بعد اعتماده للملاحظة والتجربة والبحث مما يجعله قابلا للتعديل ما دام الهدف والغرض منه يوجبان هذا التعديل.

4. ينبغي أن يراعي المعيار النواحي السلوكية نظرا لارتباط تطبيقه مع السلوك الإنساني وان تعتمد مسألة اختياره بشكل عام على تحديد الأهداف المرجوة حيث يختلف عدد المعايير المعتمدة باختلاف الأغراض المنشودة.

3.1.2 فوائد ومزايا تبني المعايير:

إن هناك مزايا وفوائد عديدة تشكل دافعا أساسيا للسعي نحو تبني المعايير, وحيث أن موضوع البحث يتعلق بمعايير الفحص الضريبي وأهمية تبني معايير خاصة به, فان الباحث سوف يركز على إبراز هذه الفوائد والمزايا من الناحية المحاسبية بشكل عام, ومن خلال التدقيق باعتباره احد فروع المحاسبة بشكل خاص. ونظرا لوجود تشابه وعلاقة لا يمكن إغفالها بين الفحص الضريبي من جهة وتدقيق الحسابات من جهة أخرى خاصة في ظل تبني معايير التدقيق الدولي والتي سبقت تبني معايير للفحص الضريبي وذلك في عام 1954, لاسيما وان الباحث يعتقد أن الهدف الأساسي من تبني المعايير من الناحية المحاسبية هو رفع مستوى الأداء للأعمال والممارسات المهنية المتعلقة بمهنة المحاسبة والفروع التي تتبع لها مثل تدقيق

الحسابات. ومن المبررات التي تستدعي تبني معايير محددة للفحص الضريبي (الصعيدي, 1987, ص 167):

1. توحيد الممارسة المهنية, فالمعيار يقدم حلا لمشكلة هامة تعترض المكلفين في أثناء خضوعهم لإعمال التدقيق وهي: تفاوت المعاملة الضريبية بين فاحص ضريبي وآخر, وبين مكلف وآخر. فغالبا ما يشوب أعمال الفحص العديد من الأحكام الشخصية التي تتفاوت باختلاف مقدرة الفاحصين العلمية والعملية, ونوعية تدريبهم ومتعلقاتهم الأخلاقية. الأمر الذي يجعل من اعتماد معايير فحص لجميع الفاحصين ولكل عملية فحص وسيلة للحد من هذا التفاوت وزيادة موضوعية تلك الأحكام.

2. توفير المصداقية المطلوبة لكل من الإدارة الضريبية والمكلف على حد سواء, وبالتالي ترسيخ ثقة المكلفين بمصداقية النظام الضريبي ويزيد من التزامهم الطوعي بالتصريح عن التزاماتهم الضريبية الصحيحة.

3. المعيار يحدد مسؤولية الفاحص الضريبي المهنية, ويمثل المقياس الذي يفرق بين تلك التحريفات المادية في الالتزامات الضريبية المصرح عنها وغير المكتشفة الناجمة عن جوانب القصور المتأصلة في هكذا نوع من الأعمال بعد إثبات تقيد الفاحص الضريبي بتلك المعايير, وكفاية الإجراءات المتخذة في ضوء الظروف المحيطة وبين تلك الناجمة عن إهمال أو تقاعس أو تواطؤ الفاحص الضريبي بعد إثبات عدم تقيده بتلك المعايير وكفاية الإجراءات المتخذة في ضوئها.

4. المعيار يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الوقت والجهد والتكلفة لكل من الإدارة الضريبية والمكلفين على حد سواء.

5. المعيار يؤدي إلى سرعة في العمل ونوعية في الانجاز.

6. تزود المعايير الشخص الذي يمارس التدقيق الفني والنوعي على أعمال الفاحصين بمؤشرات تسمح بتامين نوعية معينة من العمل المنفذ وتقييم قدرات هؤلاء الفاحصين.

7. المعيار يتحكم في نوعية القرار الصادر عن الفاحص الضريبي بعد الانتهاء من عملية الفحص.

8. المعيار وسيلة لتقييم الأداء المهني للفاحص بعد أدائه لواجباته.

9. المعيار هو أداة اتصال وتوضيح لطبيعة متطلبات عملية الفحص بالنسبة لجميع الأطراف المعنية.

10. المعيار نموذجا يقتدي الفاحص أثناء قيامه بواجباته المهنية.

3.1.3 عيوب وسلبيات تبني المعايير:

إن لكل فكرة أو نظرية مزايا وعيوب فهناك جانب ايجابي وآخر سلبي, وذلك ينطبق على معايير الفحص الضريبي, وحيث انه تم التطرق لفوائد ومزايا تبني معايير للفحص الضريبي سابقا, وحتى تكتمل الصورة فلابد من التطرق إلى العيوب والسلبيات وهي حسب اعتقاد الباحث:

1. إن تبني معايير للفحص الضريبي مشتركة بين الدول قد لا يتوافق مع القيم والمعتقدات و الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة, فما قد يكون صالحا في دولة قد لا يكون صالحا في دولة أخرى.

2. صعوبات قانونية تتعلق بالاختلافات في القوانين والتشريعات الضريبية بين الدول, مما يجعل أمر الاتفاق على معايير للفحص الضريبي أمرا غير سهل ويحتاج إلى جهد ووقت للخروج بمعايير مناسبة يمكن عولمتها.

3. اختلاف مستوى التأهيل العلمي والعملي لدى الدول والذي ينعكس على مستوى الفاحص الضريبي, مما يخلق مستويات متعددة لتطبيق المعايير بسبب الاختلافات في الفهم والقدرة على تطبيق المعايير.

المبحث الثاني: تقدير وفحص ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية

- طرق تقدير ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية.
- طرق فحص ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية.

3.21 طرق تقدير ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية:

3.2.1.1 التقدير الإداري:

قبل البدء بالحديث عن التقدير الإداري في الولايات المتحدة الأمريكية, لابد من الإشارة إلى أن النظام الضريبي الأمريكي يستند بالأساس إلى مبدأ التقدير الذاتي, إلا انه وفي حالات معينة فان الإدارة الضريبية هناك تقوم بتقدير الضريبة والغرامات إداريا, وذلك عندما لا يقوم المكلف هناك بالالتزام بتقديم كشف التقدير الذاتي أو عند وجود بعض فروع أو مصادر الدخل التي لم يتم التصريح عنها, أو صرح عنها بأقل من الحقيقة, حيث تقوم الإدارة الضريبية بتقدير الفرق بين المبلغ المستحق والمبلغ المصرح به وفرض غرامة على ذلك, بالإضافة إلى الفائدة على المبلغ المستحق, ويبرز التقدير الإداري في الولايات المتحدة الأمريكية في حالتين (الخطيب, 2008, ص106) :

1. التقدير الإداري عن طريق إجراءات الربط الإضافي خلال وبعد تدقيق الكشوف المقدمة وذلك عندما يتمخض عن إجراءات الرقابة التي تمارسها الإدارة الضريبية وجود بعض فروع الدخل التي يتم التصريح عنها أو صرح عنها بأقل من الحقيقة.

2. قيام الإدارة الضريبية بتقدير دخل بعض المكلفين حيث أباح المشرع الضريبي لبعض العمال الذين لا تتعدى دخولهم السنوية- شرط اقتصارها على الأجور والمرتبات- خمسة ألاف دولار التقدم بطلب خاص للإدارة الضريبية يشتمل مجموع دخول المكلف وإعفاءاته ووضعه الاجتماعي لتقوم الإدارة بحساب الضريبة بدلا عنه.

وقد أشارت مدونة التعليمات الضريبية "Collection method" إلى أن التقدير الضريبي يستند إلى الكشوف التي يتطلبها القانون أو الأنظمة والتعليمات, أما المكلفون الذين يختارون استخدام الجداول الضريبية الاختيارية"Optional Tax Table" فقد يختارون أن تقوم الإدارة الضريبية بحساب الضريبية وإرسال إشعار بالمبلغ المستحق إليهم مع مراعاة أحكام المادة (6020) من التشريع الفيدرالي "Internal Revenue code" لعام 1986 وتعديلاته وتقوم الإدارة الضريبية بتقديم المساعدات الضريبية لما يقارب عشرة ملايين شخص سنويا لتعبئة كشوفهم عبر الهاتف من خلال برنامج "Group Help and Self-Help" (Dickerson 1999,p2).

3.2.1.2 التقدير الذاتي:

يلزم قانون ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية الأشخاص بتقدير دخولهم ودفع الضريبة المترتبة عليهم عن طريق تعبئة الكشوف التي تصدرها منظمة خدمة الإيراد الوطني الأمريكية وتقديمها بالنسبة إلى الأفراد في موعد أقصاه الخامس عشر من الشهر الرابع الذي يأتي نهاية السنة الضريبية. أما بالنسبة للشركات فان أقصى موعد لتقديم الكشوف هو الخامس عشر من الشهر الثالث لنهاية السنة الضريبية عنه, حيث يتم تقدير الدخل والضريبة المستحقة على تلك الدخول هناك من واقع الإقرارات الضريبية التي يتقدم بها المكلفون وكل من يتخلف عن ذلك فانه يكون عرضة للتقدير الإداري الذي سبق أن تحدثنا عنه (www.irs.gov) .

وتحرص الإدارة الضريبية على تنمية قدراتها بإجراء عمليات تدقيق واعية دون القيام بتدقيق جميع الكشوف المقدمة أو الاستناد إلى التدقيق العشوائي بشكل كلي, حيث انه مع بداية عام 1966 أصبح يتم فحص جميع كشوف التقدير المقدمة أليا ويتم تدقيق الكشوف المقدمة من قبل قسم تحليل الوثائق (Document Analysis Branch) للتأكد من اشتمالها على جميع المعلومات الضرورية واتفاقها مع التشريعات الضريبية ثم يتم تحويلها إلى رموز آلية

"Coded Return" وترسل إلى قسم أخر "Transcription Division" حيث يتم تحويل الكشوف المرمزة إلى بطاقات مثقبة "Punch Card" يتم تدقيقها وتخزينها في كمبيوتر مركز خدمة الدخل الإقليمي, حيث تخضع بدورها إلى فحص تقيمي يشتمل على مراجعتها محاسبيا ويتم تخزين تلك المعلومات على أشرطة ممغنطة ترسل إلى مركز مارتينز بيرغ "Martinsburg" وهناك تخضع بدورها إلى مراحل أخرى من التدقيق وصولا إلى انتقاء كشوف معينة لتخضع إلى تدقيق مكتبي أو ميداني من قبل مكتب خدمة الدخل (Dickerson,1999,45).

3.2.2 طرق الفحص الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن نظام المراجعة والفحص الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية يستند إلى نظام العينات, وذلك باختيار الإقرارات الضريبية التي ستخضع للفحص الضريبي بالاستناد إلى وسائل آلية وإجراء عملية الاختيار اعتمادا على أسلوب التحليل التميزي الذي يسمى "Discriminate Analysis" ويعمل هذا النظام أليا ويقوم بتحديد تلك البيانات الضريبية التي يكون فيها احتمال وجود ضريبة دخل إضافية هامة تنتج عن عمليات الفحص أو التدقيق أكثر من غيرها, كما يعمل هذا النظام بالتنسيق مع برنامج قياس امتثال وطاعة المكلفين "Taxpayer Compliance Measurement Program" أو "TCMP" الذي يقوم بقياس أو تقييم مدى طاعة أو التزام المكلفين خلال عمليات الفحص التي تقوم بها المنظمة حيث تستخدم نتائج هذه التدقيقات في تطوير صيغ ومعادلات نظام التشغيل التفاضلي "Discriminate Function DIF" المستخدم باتجاه التحسين المستمر لمدخلات هذا النظام من حيث زيادة أو تعديل المؤشرات التي تزيد من احتمالية اختيار بيان ما دون غيره من اجل المزيد من عمليات التدقيق والفحص(www.irs.go).

3.2.1.2 التدقيق المكتبي "Office Examination":

وهنا تقوم الإدارة الضريبية بفحص كشوف معينة تتضمن بعض البنود المخالفة للتشريع الضريبي, ويتم ذلك مركزيا عن طريق قسم الفحص "Examination Division" حيث يتم التوصل من خلال ذلك الفحص إلى مجموعة من الملاحظات ترسل بمذكرة إلى المكلف, وإذا طلب المكلف إجراء مقابلة يتمكن من خلالها من إجراء حوار حول ملاحظات التدقيق المكتبي المركزي "Office Examination Service center " وعند ذلك تحال القضية إلى مركز الخدمة الضريبية الذي يتبع له المكلف حيث تخضع هنالك إلى فحص مكتبي إقليمي "Examination of Direct Office" ويخضع لهذا النوع من الفحص عدد من الكشوف المتعلقة بالدخل الناتج عن التجارة "Business Returns " وجميع الكشوف المتعلقة بالدخل الناتج من غير التجارة "Non Business Returns". ويستند التدقيق المكتبي إلى إجراء جلسات ومقابلات مع المكلف "Interview Method" ولا يتم اللجوء إلى طريقة التدقيق بالمراسلة "Corresponds Examination" إلا إذا اقتضت طبيعة الأسئلة المطروحة أو كان ذلك أكثر ملاءمة, ويملك المكلف خلال جلسة التدقيق الإشارة إلى مصادر دخل أوردها في الكشف دون أن تكون خاضعة, أو المطالبة بإعفاءات وتنزيلها حتى وإن لم يقم بإدراجها في الكشف.

(Examination of Returns and Claim, 1986, p12)

3.2.1.2 التدقيق الميداني "Field Examination" (الخطيب, 2008, ص 108):

ويتضمن هذا التدقيق فحص سجلات وقيود ومستندات المكلف بناءا على موافقته مع ملاحظة إمكانية استعانة الفاحص بخبراء في مجالات معينة قد يحتاج إليها, وهذا يؤكد لنا حقيقة مفادها أن الإدارة الضريبية تستطيع الاستعانة بتقارير الخبراء ليس خلال إجراءات المراجعة

القضائية فقط_ كما هو حاصل في الأردن_ وإنما أيضا خلال إجراءات التدقيق الميداني للكشوف ومرفقاتها. ويتمخض عن إجراءات الفحص بنوعية الوصول إلى احد النتائج الآتية:

1. إذا وجد الفاحص الضريبي أن الكشف المقدم صائب فانه يقوم بإعداد تقرير يتضمن ذلك وتتم مراجعته من قبل قسم التدقيق, وإذا وافق المراجع على ملاحظات الفاحص فان العملية تنتهي عند ذلك الحد.

2. أما إذا توصل الفاحص إلى ملاحظات وتعديلات مقترحة تؤدي إلى زيادة الضريبة عندئذ فان المكلف يمنح فرصة الموافقة على ملاحظات الفاحص وتعبئة النموذج رقم (870) أو أي نموذج اتفاق آخر.

3. إذا رفض المكلف الموافقة على التعديلات المقترحة, فانه قد يطلب إجراء لقاء رسمي أو غير رسمي مع الإدارة الضريبية ولقاء المشرف "Examination Supervisor" أو قد يلجا مباشرة إلى إتباع المراجعة القضائية(Delaney, 1995, p379).

ويشير الباحث هنا إلى أن قانون ضريبة الدخل الأمريكي يسمح بإجراء المقابلات غير الرسمية بين المكلفين من جهة, وبين الفاحص والمشرف من جهة أخرى. والمقصود هنا باللقاءات غير الرسمية أي أن تكون هذه اللقاءات غير مكتوبة, ويكون الهدف منها توضيح النقاط القانونية أو المحاسبية التي قد تنشأ بين الإدارة الضريبية والمكلفين ومحاولة الوصول إلى حلول بشأنها, ويعتقد الباحث أن هذا الأمر يعد نقطة أيجابية من شأنها أن تعزز الثقة بين الطرفين.

3.2.1.3 تدقيق القضية الكبيرة "Large Case Audit":

إن أحداث برنامج الفحص التنسيقي "Coordinated Examination Program " ضرورة أملتها الحاجة إلى فريق فحص ضريبي لكبار مكلفي ضريبة الدخل والحاجة إلى إدارة عمليات التنسيق بين أعضاء الفريق من اجل الإسراع في تخصيص وتنفيذ وإقفال القضايا وتعزيز

الرقابة الإدارية وإدارة عمليات التدقيق بكلفة مناسبة والامتحانات بشكل نوعي وبأقل عبئ ممكن لكل من الإدارة الضريبية والمكلف, وذلك وفقا لرسالة الإدارة الضريبية بزيادة درجة الامتثال الطوعي (Mccormally,1991,p135).

وتتضمن فرق التدقيق التابعة لهذا البرنامج فاحصين ضريبيين ومتخصصين آخرين هم الأكثر خبرة وكفاءة في أداء عمليات الفحص في المنظمة ككل حيث كانت تحصيلات هذا البرنامج مبلغا مقداره 9.5 بليون دولار في عام 1993 من جراء تدقيق أكثر من 1650 شركة كضرائب إضافية وفوائد وغرامات ويدار فحص القضية الكبيرة من قبل فرق من المتخصصين لتدقيق شركة واحدة يرأس كل فريق تدقيق مدير يسمى بمدير القضية "Case Manager" ويكون مسئولا عن تقديم التوجيه العام لبرنامج الفحص أو تدقيق الفريق بما فيه التنظيم والتحفيز والرقابة والتوجيه إضافة إلى وجود منسق الفريق "Team Coordinator" والذي يعتبر بمثابة صلة الوصل بين مدير القضية وفريق الفحص, بحيث يقوم بالتنسيق والربط بين مهام أعضاء الفريق الواحد والرقابة على تنفيذ تلك المهام وإصدار تقارير دورية بذلك وتوجيهها إلى مدير القضية (www.irs.gov).

كما حددت الإدارة الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية مسئوليات مدير القضية على النحو الأتي (Internal Revenue Manual, 2003, P4):

1. تحديد مجال وعمق الفحص الموكل لكل عضو من أعضاء الفريق.
2. المصادقة على خطط التدقيق المعدة من قبلهم.
3. فحص أو معاينة البيان الضريبي المتعلق بالشركة موضوع الفحص.
4. التحضير الملائم لنقاط عدم الاتفاق مع المكلف.
5. طلب المساعدة أو الاستشارة الفنية في وقت مبكر وعندما يكون ذلك عمليا.

المبحث الثالث: معايير ممارسة الفحص الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية:

- نبذة تاريخية
- المجموعة الأولى: معايير الفريق.
- المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني.
- المجموعة الثالثة: معايير التوثيق.

3.3.1 نبذة تاريخية:

بعد أن استعرضنا في المباحث السابقة من هذا الفصل مفهوم المعيار, وكذلك طرق تقدير ضريبة الدخل, وطرق الفحص الضريبي في منظمة خدمة الإيراد الوطني الأمريكية, يعتقد الباحث أن الطريق قد أصبح ممهدا لاستعراض معايير الفحص الضريبي الأمريكية. وحتى تكتمل الصورة بشكل أدق لابد من استعراض تاريخي بسيط لنشأة وولادة فكرة تتبي معايير تكون خاصة بالفحص الضريبي تختلف عن معايير التدقيق وأخلاقيات المهنة الخاصة بمهنة التدقيق.

و بتاريخ 1993/9/30 قامت الإدارة الضريبية الأمريكية بتبني معايير المراجعة المهنية كمعايير لتدقيق الضريبة على الدخل, وأرسلت تلك المسودة تحت عنوان معايير التدقيق المقبولة عموما من اجل برنامج الفحص التنسيقي إلى معهد منفذي الضرائب, وقد قام المعهد في عام 1994 بالتعليق على تلك المعايير وإعادتها إلى الإدارة الضريبية مشيرا إلى مدى أهميتها في المساهمة في عملية تدقيق أكثر فاعلية وأكثر كفاءة, وتناولت تعليقات المعهد كل معيار على حدة وبشكل منفصل وبعدها عملت الإدارة الضريبية لعدة سنوات على تحسين وتطوير وإعادة صياغة تلك المعايير بما ينسجم وطبيعة وأهداف أعمال التدقيق الضريبي إلى أن تم تبني تلك المعايير نهائيا ونشرها الكترونيا لأول مرة في عام 2000-2001 (الخطيب, 2008, ص109,110).

وقد وافقت الإدارة الضريبية الأمريكية IRS بالتعاون مع مجموعات مهنية مثل معهد منفذي الضرائب "Tax Executive Institute TEI"> ومجمع المحاسبين القانونيين "AICPA" علـى تطـوير برنـامج لتـدقيق كبـار المكلفـين تحـت مـا يسـمى برنـامج الفحـص التنسـيقي "Examination Program CEP Coordinated" وذلك من خلال النص على تنفيذ عشرة إرشادات هامة كانت كفيلة بإحداث نقلة نوعية في هذا المجال, كان من بينها ضمان النوعية وأنظمة القياس, وقد تناولت هذه الإرشادات ضرورة تبني معايير أو مقاييس للتدقيق وتطوير مفهوم فحص النظير "Peer Review Concept" الذي يزود الفاحصين بالمعايير اللازمة لانجاز تدقيق نوعي من جهة, وتزويد الإدارة بالمعلومات التي تحتاجها لتأكيد أو ضمان تلك النوعية أو الجودة من جهة أخرى(Monaco, 1991,p43).

3.3.2 المجموعـة الأولـى: معـايير الفريـق "Teams Standards" وتضـم الآتـي(IRS, Internal Revenue manual, 1994-2000, p4) و (الخطيب, 2008, ص110-122):

3.3.2.1 معيار الحكم المهني "Professional Judgment Standard":

1. يتضمن هذا المعيار جميع معايير التدقيق الأمريكية, ومن المستوجب معرفته من قبل كل عضو من أعضاء فريق الفحص أن الفريق الماهر فنيا والمدرب بشكل كاف يجب أن يؤلف لإتمام فحص على كفاءة عالية.

2. يتضمن الحكم المهني الأولوية في أعمال دون أخرى, واعتبار الأهمية النسبية والقيام بتحليل الخطر حيث يمكن أن يقرر الفريق عدم فحص بند ذي قيمة كبيرة جدا كون تحليل الخطر يشير إلى احتمال ضريبة إضافية في حدها الأدنى (غير ذات قيمة نسبيا).

3. إن الحكم المهني الراجح يجب أن يستخدم في تحديد مجال وعمق إجراءات ومنهجية الفحص, كما يجب أن يستخدم في أداء الفحص وتقرير نتائج التدقيق.

4. يحمل هذا المعيار المسؤولية لكل عضو من أعضاء الفريق بالإضافة إلى الفريق ككل عند ممارسة الحكم المهني, كما انه لا يقتضي أن يكون كل عضو من أعضاء الفريق أو الفريق ككل معصوما من الخطأ.

3.3.2.2 معيار الموضوعية والاستقامة "Objectivity and Integrity":

1. يدعم هذا المعيار رسالة المنظمة التي تؤكد على وجوب تأدية الفحص بطريقة تلبي ثقة العموم في استقامة الفاحصين وعدالتهم ومهارتهم إلى أقصى حد, وان تؤدى جميع الأحكام والنتائج بتجرد تام.

2. على الفاحص أو فريق الفحص أن يأخذوا بعين الاعتبار جميع الجوانب التي تضعف موضوع الاستقلال, ويتناول هذا المعيار الجوانب التي تضعف الاستقلال بالآتي: الجانب الشخصي Personal, الجانب الخارجي External, والتنظيمي Organizational, كما يجب على الفاحصين الاهتمام بموضوعيته, واستقامتهم حيث تتضمن الموضوعية مراعاة المظهر, أما الاستقامة فهي غير محددة بقواعد أخلاقية معينة أو بنموذج للسلوك. وفي حال وجود ما يضر أو يضعف من موضوعية الفريق الفاحص أو استقامته فعلى الفريق أو أي من أعضائه إخبار ذلك إلى المكتب المختص الذي سيعمد إلى تقييم الظروف التي أدت إلى هذا الإضعاف أو الضرر, وتقرر فيما إن كان سيؤثر على قدرة هذا العضو على المحافظة على الاستقلال شكلا ومضمونا في أدائه لعمليات التدقيق.

3. من المؤثرات الشخصية التي تضعف الاستقلالية أو صراع المصلحة:

أ. الحصول على فائدة مالية جراء القيام بتدقيق الحالة أو القضية.

ب. الاعتقاد بأفكار أو عقائد اجتماعية أو سياسية قد تتسبب في الانحياز لمصلحة المكلف.

ج. العلاقات المالية أو الشخصية مع المكلف يمكن أن تؤثر على موضوعية العضو الفاحص.

د. تتمثل المؤثرات الخارجية للاستقلالية في المؤثرات أو التدخلات الخارجية التي يمكن أن تضغط باتجاه التأثير على عمليات الفحص أو التدقيق ونتائجها.

3.3.2.3 معيار التدريب والمؤهلات "Training and Qualifications Standard":

1. على جميع أعضاء الفريق أن تكون لديهم المعلومات الأساسية والفهم الجيد لمبادئ المحاسبة, وتطبيق مهارات التدقيق "Auditing Skills" بشكل ناجح, خاصة تلك المهارات التي تتطلبها عملية فحص كبار المكلفين على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية.

2. على جميع أعضاء الفريق أن تكون لديهم معرفة عامة وجيدة بالقانون الضريبي الفيدرالي, وان تكون لديهم المقدرة على القيام بالبحث العميق في الاتصال والتواصل الشفهي والكتابي, وممارسة تلك المهارات بشفافية وفعالية والمقدرة على الانتفاع منها وترجمتها إلى معلومات ذات قيمة ثم تبويبها أليا.

3. يجب تزويد أعضاء الفريق بتجهيزات الحاسب المناسبة, وإجراء تطبيقات وتدريبات على البرامج المستخدمة التي تسمح لهم تلبية أفضل لأهداف الفحص.

4. الاستعانة بخدمات الخبرة الخارجية لمواجهة الأوضاع التي لن تتمكن معها كفاءات الفريق الحالية من تجاوزها.

3.3.3 المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني "Field Work Standards":

3.3.3.1 معيار التخطيط "Planning Standard":

1. يجب أن يخطط للفحص الضريبي بالشكل الأمثل بمشاركة كل من المكلف وفريق الفحص بأكمله, وان الحوار الذي يتم بين المكلف وبين الفريق قبل البدء بأعمال الفحص أو التدقيق يجب أن تعود إلى اتفاقات واتصالات أخرى, ومن هذه الاتفاقات وضع أطر زمنية محددة لانجاز كل مرحلة من مراحل الفحص, كما يجب مشاركة كل من الاختصاصيين والمدراء أصحاب الاختصاص في تحضير خطة الفحص, واختيار إجراءاتها بما فيها المصادر الضرورية لإتمام عملية الفحص, ويجب الاحتفاظ بملف التخطيط لهذا الفحص الأتي.

2. يجب أن يتم تخطيط كل عملية فحص بصورة خاصة ولكل مكلف على حدة. وتتضمن خطة الفحص القضايا الآتية:

أ. الدورات الزمنية للفحوص السابقة.

ب. الفترة الزمنية اللازمة لإتمام عملية الفحص.

ج. تحليل الخطر.

ح. القوانين والتشريعات المطبقة.

د. المعلومات التي يفصح عنها المكلف.

ر. استخدامات الحاسب.

ز. متطلبات الفحص الداعم في حال البعد الجغرافي.

ف. نوع الصناعة.

ق. الظروف الاقتصادية.

ن. الرقابة الداخلية.

ه. نتائج الفحوص السابقة وتاريخ المكلف.

و. مراجعات الامتثال والميزانية العمومية والبنود غير العادية والبنود المثيرة للتساؤل.

3. يجب أن توضح الخطة المكتوبة مجال للفحص وعمقه وإجراءاته وإجراءات إقفال الحالة أو القضية وأية سمات أو مظاهر تتعلق بتلك القضية ونذكر منها:

أ. اللجنة المشتركة الخاصة بفحص النظير.

ب. برنامج التخصص الصناعي:

وهو عبارة عن برنامج لتصنيف الصناعات على أساس التعقيد والأهمية للقضايا الضريبية, ويتم الحصول على المعلومات من خلال الصناعات المنسقة على المستوى الوطني, وحاليا توجد حوالي 27 صناعة مصنفة في البرنامج. وحالما يتم تصنيف الصناعة في إطار البرنامج المذكور يصار إلى تأسيس فريق من الخبراء من قسم الفحص والقسم الاستشاري كل بحسب وظيفته يصبحون مسئولين عن تقديم التوجيه الفني والقانوني لإفراد الخط الأمامي وهم الفاحصون الضريبيون (www.mckenzielaw.com).

3.3.3.2 معيار الرقابة "Monitoring standard":

1. يجب مراقبة عمليات الفحص ومجرياته بعناية, وهي بمثابة أساس لتعديل خطة الفحص.

2. يجب استخدام طريقة الوقت المتسلسل كموجة للمساعدة في الرقابة على سير عمليات مناطق الفحص الرئيسية, ويمكن أن يتضمن تعديل الخطة حصص الوقت والهدف ومهام الفحص (بما فيها الفحوص الداعمة) وإجراءات الفحص.

3. يجب أن يصار إلى كتابة تلك التعديلات وإيصالها إلى الأطراف ذات العلاقة بأعمال الفحص.

4. على كل من مدير القضية والمدراء المختصين أن يشاركوا بشكل فعال في مراقبة سير عمليات الفحص الضريبي وتقدمها.

5. يجب أن يعقد الفريق اجتماعات خاصة لبحث ما توصل إليه خلال عملية المراقبة.

3.3.3.3 معيار فنيات الفحص "Examination Technique standard":

1. يجب أن تستخدم جميع إجراءات الفحص وفنياته بما فيها المقابلات الشخصية, وطلبات الأسئلة المكتوبة, والاستقصاء (البحث والتحقق), والملاحظة أو المعاينة, والفنيات الأخرى لتقصي الحقائق في جمع المعلومات الكافية والصالحة لتحديد الالتزام الضريبي الفيدرالي الصحيح.

2. يشجع الفاحصون على استخدام عدد كبير من فنيات الفحص التي تتنوع وفقا لظروف كل قضية على حدة. كما يجب أن تراجع الرقابة الداخلية للمساعدة في تحديد مجال وعمق فنيات الفحص المخططة المستوجب استخدامها في كل حالة. كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فنيات الفحص الآلية بما فيها استخدام تقنيات العينة الإحصائية أو فنياتها, وغيرها من الطرق الآلية المشابهة لاستخلاص الأعداد الضخمة من المعلومات وتحليلها.

3. يجب احترام الاتفاقات الناتجة عن التواصل والاتصال مع المكلف, كما يجب أن تجري المقابلات الشخصية مع الأشخاص المناسبين وتؤدى أعمال الفحص في مواقع ملائمة.

4. يجب ضمان الحصول على المعلومات من المكلف ومن المصادر الأخرى للتأكيد على التطور الكامل للقضايا ويتم ذلك من خلال:

أ. تحضير طلبات توثيق المعلومات المكتوبة أبكر ما يمكن وبشكل عملي ومناقشتها مع المكلف.

ب. استخدام سجل طلب توثيق المعلومات لتوفير التسجيل المناسب لطلبات المعلومات المرسلة والمستعملة.

ج. يجب على الفريق أن يطلب مساعدة إدارية أو أن يستحضر إجراءات جديدة في حال نشوء صعوبات في الحصول على المعلومات

, بحيث يتم القيام أولا بجهود معقولة مع المكلف لحل صعوبات كهذه, وفي حال تمنعه التام

عن إعطاء المعلومات للمنظمة الحق في استدعاء المكلف ليمثل أمام قاضي محكمة الضرائب المختص. ويتم تقييم تلك المعلومات التي تم الحصول عليها لضمان صحة نتائج التدقيق وتخضع أية معلومات يتم الحصول عليها عن طريق الأطراف (الثالث) إلى تعليمات الاتصال مع الطرف الثالث المشروعة في قانون إصلاح وإعادة بناء خدمة الإيراد الوطني "IRS" الصادر في عام 1998, القسم رقم 3417 المعدل بالقسم الجديد رقم 7602.

5. يصار إلى طلب الفحص الداعم عندما تصبح عملية أداء الفحص من قبل أعضاء فريق المقاطعة في موقع الشركة التابعة أو الفرع غير عملية من حيث المبدأ بسبب البعد الجغرافي, ويجب أن يتم طلب هذا الدعم بشكل مبكر, وفي هذه الحالة يحق للمقاطعة الأخرى التي ستقدم الفحص الداعم المشاركة في التخطيط لعملية استخدام المصادر.

6. إن الطلبات المتعلقة باستخدام الاختصاصيين والخبرات الخارجية في أعمال الفحص يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بشكل مسبق, وذلك حالما تتطلب الأهمية النسبية للقضايا الاستفادة من معارف وخبرات هؤلاء الاختصاصيين. كما ينبغي طلب مساعدة قسم استشاري المقاطعة في القضايا التي يتمخض عنها اثر ضريبي كبير, أو عند مواجهة تطبيقات صناعية معقدة أو قضايا قانونية صعبة.

وقد بينت هيئة معايير المحاسبة المالية "FASB" انه عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة ضرورة مراعاة محددين أو قيدين أساسيين هما (حنان, 2006, ص120):

1. الموازنة بين تكلفة إنتاج معلومات مفيدة والمنفعة المتوقعة من تلك المعلومات بحيث تكون المنفعة اكبر من التكلفة.

2. الأهمية النسبية أو كما يسميها "FASB" عتبة الاعتراف.

ويمكن للفاحص الضريبي أو فريق الفحص الإطلاع على جميع مصادر المعلومات بما فيها أوراق العمل ذات العلاقة حتى أوراق عمل المحاسبين والمراجعين ضمن شروط تم تحديدها في دليل عمل المنظمة ويقصد بهما (Teufel and Mike, 2000, p21):

1. أوراق عمل المحاسبين "Accountants "Work Papers : أوراق العمل المحتفظ بها من قبل المحاسبين والتي تتناول عمليات تخطيط وإعداد القوائم المالية ورأيهم في تلك القوائم. كما يتم طلب أوراق عمل تسوية الضريبة "Reconciliation Work Papers " والتي يعمل المحاسبون على تحضيرها بهدف تقديمها إلى الفاحص المختص بتدقيق البيان الضريبي ويتم طلب هذه الأوراق للتحقق من صحة بعض البنود الموجودة في البيان الضريبي.

2. أوراق عمل المراجعين: وهي أوراق العمل المحتفظ بها من قبل المحاسب القانوني, والتي تتضمن الإجراءات المتبعة في أعمال التدقيق وتنفيذ الاختبارات, وكذلك الأدلة والمعلومات التي يتم جمعها والحصول عليها, وبرنامج التشغيل والإجراءات التحليلية, والمذكرات الحسابية, ورسائل التمثيل, والملخصات حول وثائق الخطة, وعمليات التخطيط, والجداول التي يتم الحصول عليها أو تحضيرها من قبل المراجع.

3.3.3.4 معيار تطور القضية "Issue Development Standard":

إن استعمال قانون ضريبة الدخل بعناية ومهنية لازمتين, وفهم مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها, والتي تشكل ما يسمى القضية, هو أمر ضروري للوصول إلى نتيجة صحيحة. ويجب أن يعطى المكلف فرصة المشاركة في تقدم أو تطور القضية, على أن تستخدم إجراءات ملائمة تضمن التقدم التام والكامل للقضايا ذات الأثر الضريبي الهام نسبيا, لذلك ينبغي أن تطور القضايا ذات الأهمية النسبية إلى النقطة التي يكون فيها للمكلف والفاحص فهم مشترك ومتفق عليه بالنسبة إلى الوقائع ذات الصلة بالبند, موضوع الفحص, كما أن القضايا التي ينشأعنها اثر ضريبي منخفض والتي تسوى خلال فترة زمنية قصيرة قد لا تتطور لفترة

طويلة, وفي حال تطور القضية وتحديد نواحي الاختلاف, أن وجدت, مع الأخذ بعين الاعتبار وضع المكلف وجميع الوقائع ذات الصلة بتلك النواحي يمارس فريق الفحص جميع سلطاته المتاحة لحل القضايا, كما ينبغي على مدير القضية والمدراء الاختصاصين أن يعملوا بنشاط على حل تلك القضايا أيضا.

إن تأدية معاملة ضريبية ملائمة لكل قضية على حدة تتطلب القيام بدراسة مستفيضة تغطي أقسام التشريع الضريبي المطبق, وأنظمة الخزينة,وأحكام محكمة الضرائب, وأي معلومات غير نظامية مثل: المجلات الصناعية والمالية, والمقالات, والأخبار, والإعلانات, وغيرها من المعلومات المتاحة. وفي حال القضايا المصنفة (صناعات تنسيقية) من المستوجب القيام بطلب مساعدة أو استشارة مدير برنامج التخصص الصناعي لضمان المعاملة بالمثل لتلك القضايا, كما يجب أن يتم طلب مساعدة أو نصيحة فنية من المكتب الوطني للقضايا المهمة نسبيا في الأحوال الآتية:

1. للقضايا التي لا يمكن التوصل فيها إلى تحديد معاملة ضريبية واضحة.
2. للقضايا التي ينشأ عنها اثر موسع أو ممتد.
3. للقضايا التي سوف تخضع لمعاملة ضريبية جائرة.

3.3.4 المجموعة الثالثة: معايير التوثيق "Documentation Standards":

3.3.4.1 معيار أوراق العمل "Work Papers Standard":

1. تقدم أوراق العمل محضرا مكتوبا يوضح مجال الفحص, والإجراءات المستخدمة, والأدلة التي تم فحصها, والية الفحص المتبعة, والنتائج التي تم التوصل إليها. كما يجب الاحتفاظ بتوثيق مكتوب للاجتماعات المهمة والمناقشات والأعمال الرئيسة التي تقرر في أثناء الامتحان أو الفحص, كما يجب إعادة التنسيق للوثائق التي تفضي إلى احتمال مهم لمعاملة

ضريبية صحيحة للبند موضوع الفحص في حينه, ويجب أن تميز أوراق العمل بدقة اسم المكلف والشخصية الاعتبارية والمادة الخاضعة واسم الفاحص والتاريخ.

2. بشكل عام يجب أن يتم الاستفادة من تطبيقات الحاسب والبرامج في تحضير أوراق العمل والتقارير والجداول التحليلية وأمور أخرى, وذلك من اجل تشجيع الاستخدام الأمثل للوقت والدقة والمظهر المهني في العمل.

3. يجب أن تتم مراجعات الامتثال أو الالتزام ووضع الملاحظات في أوراق العمل, و تلك الملاحظات التي تتضمن مدى تقيد المكلفين بواجبات تقديم البيانات الضريبية الأخرى ومتطلبات التقرير. ويجب أن تؤدي مراجعات الامتثال في السنة الحالية (موضوع الفحص) في الوقت المناسب.

4. يجب أن تقدم التسويات المقترحة إلى المكلف عندما يتم تطور القضية إلى النقطة التي يصبح فيها من المستطاع احتساب قيمة تلك التسويات بدقة معقولة, كما يجب عدم التأخر في احتساب تلك التسويات إلى القسم الأخير من الفحص, ويجب أن تقدم التسويات المقترحة وفق نموذج مكتوب ومدعمة بالحقائق والقانون والمناقشات ووضع المكلف والنتائج.

وبذلك نلاحظ أن أوراق العمل الجيدة تعد نقطة ارتكاز رئيسة في عمل فريق الفحص.

3.3.4.2 معيار التقارير "Reports Standard":

1. يجب أن تتم كتابة تقارير الفحص تبعا لإجراءات كتابة التقرير, كما يجب أن تتصف بالكمال والدقة والموضوعية والوضوح والاختصار والتوقيت. ويجب أن تعبر عن النتائج بوضوح, وهنا يجب أن تتضمن تقارير الفحص الشروح والتفسيرات المعللة والإثباتات والجداول والمرفقات وتقارير الاختصاصيين.

2. يجب أن تناقش التقارير مع الأشخاص المسئولين وتدعم بتلك المناقشات, كما يجب ألا تتضمن التقارير معلومات مكررة إلا إذا كانت الزيادة في إطار توضيح وفهم النتائج المعروضة.

3. يجب أن تتضمن متطلبات إغلاق الفحص والتقارير الآتية:

أ. تقارير المعلومات.

ب. تقارير اللجنة المشتركة لفحص النظير.

ج. تقارير الامتثال.

د. التقارير الموجهة إلى وكالات فيدرالية أخرى.

ه. التسويات أو الاتفاقيات التي يتم على أساسها إقفال القضية.

و. وثائق الإقفال وتقارير أخرى.

ي. يجب أن تحضر جميع التقارير باستخدام إجراءات التقرير الموصفة.

3.3.4.3 معيار أنشطة ما بعد الفحص "Post Examination Activities Standard":

1. تتضمن أنشطة ما بعد الفحص مراجعة الاعتراض المقدم من قبل المكلف وتقديم رد مكتوب عليه وتقديم مساعدة لاحقة إلى قسمي الاعتراضات والمستشارين.

2. إن جميع التسويات التي تتم بين الفاحص وقسم الاعتراضات بعدم الفحص يجب أن يوافق عليها المكلف والفريق معا.

3. على فريق الفحص أن يراجع الاعتراض المقدم من قبل المكلف ويعد ردا مكتوبا على الاعتراض المذكور ويرسل نسخة منه إلى المكلف.

4. يجب على فريق الفحص أن يطلب ويشارك في حوار مع قسم الاعتراضات قبل قيام هذا الأخير بالبت في الاعتراض المقدم من قبل المكلف والرد عليه من قبل الفريق الفاحص,

وذلك لتأسيس خطوط اتصال لمناقشة القضايا المثارة ما لم يقتنع كل من قسم الاعتراضات وقسم الفحص بان تلك الحوارات لن تكون مفيدة, كما يجب أن تتم دعوة المكلف للمشاركة في تلك الحوارات وان يحافظ قسم الفحص على الحوار مفتوحا مع قسم الاعتراضات وذلك أثناء عملية الحسم أو البت من قبل هذا الأخير.

كما أن أية اتصالات تتم بين الفاحص وقسم الاعتراضات بعدم حضور المكلف فان ذلك قد يخضع كل من قسم الفحص وقسم الاعتراضات إلى المحاسبة في ضوء قانون الاتصال المتحيز الصادر بمرسوم الإصلاح وإعادة البناء في عام 1998.

5. بعد انتهاء مرحلة الاعتراض يجب أن يعقد اجتماع على مستوى جميع قضايا برنامج الفحص التنسيقي C E P بعد قيام قسم الاعتراضات بالتدبير الأخير وذلك من اجل مناقشة التسويات التي تم التوصل إليها وتأثيرها اللاحق على المكلف, وما لم يقر استثناء من قبل قسم الاعتراضات وقسم الفحص يجب أن يشارك المكلف بنتائج هذا الاجتماع.

كما أن مكلفي البرنامج لديهم مهلة قدرها تسعون يوما لتقديم اعتراضهم (الفترة الأصلية ثلاثون يوما ويضاف إليها ستون يوما كتمديد). كما يجب ألا يستغرق الرد أكثر من تسعين يوما بعد تقديم الاعتراض علما انه لا يعد الفحص منتهيا إلا بعد تقديم الرد.

الفصل الرابع

طرق وإجراءات التدقيق الضريبي في الأردن

- **المبحث الأول: مفهوم التدقيق الضريبي.**
- **المبحث الثاني: طرق تدقيق ضريبة الدخل في الأردن.**
- **المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن.**

المبحث الأول: مفهوم الفحص الضريبي.

- تعريف التدقيق الضريبي.
- تعريف تدقيق الحسابات.
- الفرق بين التدقيق الضريبي وتدقيق الحسابات.
- نقاط الترابط بين معايير المراجعة الدولية والتدقيق الضريبي لحسابات المكلفين.

4.1.1 التدقيق الضريبي:

هنالك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع التدقيق الضريبي, وقد انقسم الباحثون إلى قسمين رئيسيين: فمنهم من يرى ان مفهوم التدقيق الضريبي مفهوم عام وشامل حيث يشمل جميع إجراءات التدقيق على المكلفين سواء أكانوا يمسكون حسابات مدققة من مكاتب تدقيق معتمدة أم لا وهم الأغلب, ومثال ذلك تعريف مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي (GAO) الذي يعرف التدقيق الضريبي على انه " جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات المصرح بها بموجب البيان الضريبي المقدم من قبل المكلف لتحديد فيما إذا قام بتسديد مبلغ الضريبة الصحيح " (G A O,1997, P1)

حيث يلاحظ أن التعريف السابق لم يفرق بين مسك المكلف لحسابات أصولية أم لا, كذلك فان التعريف لم يتطرق إلى المكلفين الذين لا يلتزمون بتقديم الإقرارات الضريبية, حيث انحصر على المكلف الذي يقوم بتقديم البيان الضريبي فقط مغفلا المكلفين الذين يتم التدقيق عليهم بدون أن يقوموا بتقديم بياناتهم الضريبية.

ومنهم من يرى أن مفهوم التدقيق الضريبي أضيق من ذلك حيث ينحصر في إجراءات التدقيق على المكلفين الذين يمسكون حسابات مدققة فقط, وذلك مانجده في تعريف الفحص الضريبي التالي: " عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والأدلة والحسابات والدفاتر الخاصة بالنشاط مستنديا وفنيا والتحليل الانتقادي المنظم وتعديل الحسابات والدخل الصافي بما يتفق مع قانون الضريبة, بقصد إصدار قرار ضريبي يحدد بموجبه وعاء الضريبة وسعرها وقيمتها"(ناصر,2008,ص48-49).

ويلاحظ في التعريف السابق أن هناك حصر وافتراض أن المكلف يمسك حسابات ولم يتطرق التعريف للمكلفين الذين لا يمسكون حسابات ويتم إجراء التدقيق عليهم وفحص سجلاتهم وكل ما يتعلق بدخولهم.

ويرى الباحث أن التدقيق الضريبي يشمل جميع المكلفين سواء الذين يمسكون حسابات أم الذين لا يمسكون حسابات, لأن المدقق يقوم بإجراءات التدقيق على كليهما وإجراء الفحص للسجلات المختلفة, وقد يكون هذا السجل دفتر أجندة مكتوب عليها المبيعات مثلا ويشمل كذلك المكلفين الملتزمين بتقديم الإقرارات الضريبية وغير الملتزمين حيث يتم التدقيق على كليهما من قبل مدقق ضريبة الدخل.

وقد اجتهد الباحث في تعريف التدقيق الضريبي على انه"عبارة عن قيام مدقق ضريبة الدخل باتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة من فحص ومعاينة كل ما يتعلق بإيرادات المكلف ومصاريفه ووضعه الاجتماعي لإصدار حكم صحيح على مقدار الضريبة التي يجب على المكلف دفعها وفق القوانين الضريبية المعمول بها".

وتكمن أهمية التدقيق الضريبي في كونه وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم يحافظ على حقوق المكلفين والدولة جنباً إلى جنب, بالإضافة إلى زيادة مستوى الالتزام بأحكام التشريع الضريبي والامتثال له، وتقليل حالات التهرب الضريبي وأشكاله، وزيادة حصيلة الضريبة، وكلها تساند النظام الضريبي في تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية (شرف وآخرون, 2007, ص188).

ومن الجدير بالذكر أن التدقيق الضريبي المبكر يساعد مدقق الضريبة قي الوصول إلى نتائج أفضل (Ralph, 2006, p196).

4.1.2 تعريف تدقيق الحسابات:

توجد عدة تعريفات لتدقيق الحسابات ومن أهمها تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التي عرفت التدقيق على انه "عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن وتقويمها بشكل موضوعي فيما يتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية, وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية" (AAA,1972,P18).

ويعرف كذلك على انه " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما, وبشكل يمكن المدقق من تقديم تقريره الذي يضمنه رأيه الفني المحايد المستقل حول مدى دلالة القوائم المالية لذلك المشروع عن المركز المالي له في نهاية فترة زمنية محددة, ومدى بيان تلك القوائم لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة (عبد الله,2000, ص5).

ويتضمن تعريف (AAA) عدة نقاط ذات أهمية ذكرها المجمع العربي للمحاسبين وهي (المجمع العربي للمحاسبين, 2001, ص9):

1. التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية حيث يتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمخططة, يقوم بها المدقق استنادا إلى الأهداف والمعايير المتفق عليها.

2. ضرورة الحصول على أدلة وبراهين بطريقة موضوعية بمعنى أن الأدلة والقرائن يجب أن لا تتأثر أو تخضع لأهواء جامعيها أو تكون عرضة لتحيزهم.

3. إن عملية التدقيق تشتمل على إبداء رأي أو إصدار حكم حول عدالة القوائم المالية المعدة على أساس مجموعة نمطية من معايير متعارف عليها, وهذه المعايير تتمثل في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المقبولة قبولا عاما.

4. توصيل نتائج الفحص من خلال تقرير إلى الأطراف المعنية.

4.13 الفرق بين التدقيق الضريبي وتدقيق الحسابات:

من خلال استعراض التعريفات السابقة نجد أن هناك علاقة وثيقة بين كل من التدقيق الضريبي وتدقيق الحسابات. وعلى الرغم من ذلك فانه توجد فروق لا يمكن إغفالها بينهما وقد اجتهد الباحث في بيان أهمها وهي على النحو الأتي:

1. من حيث الهدف: يهدف المدقق الضريبي إلى التأكد من أن حسابات المكلف سليمة تعكس الوضع الحقيقي للمكلف وتتواءم مع القوانين والتشريعات الضريبية لإصدار قرار ضريبي يحدد فيه الوعاء الضريبي والسعر والقيمة, بينما يهدف مدقق الحسابات إلى فحص القيود والمستندات والسجلات ونظام الرقابة الداخلية بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة وعدالة القوائم المالية.

2. من حيث التوقيت: إن المدقق الضريبي يبدأ عمله بعد أن ينتهي مدقق الحسابات من تقديم تقريره حول صحة القوائم المالية والتي يطلع المقدر عليها بدوره ويتأكد من صحة ما ورد فيها.

3. من حيث نطاق الفحص: يقوم المدقق الضريبي في بعض الحالات وتبعا للوضع القانوني للمكلف بتدقيق الوضع الاجتماعي للمكلف للوصول إلى مقدار الضريبة, إضافة إلى إيراداته ومصاريفه. أما المدقق فيقوم بتدقيق الإيرادات والمصاريف, ولا يتطرق إلى الوضع الاجتماعي للمكلف.
4. من حيث الجهة التي يتبع لها : إن الجهة التي يتبع لها المدقق الضريبي هي دائرة ضريبة الدخل التي تتبع المؤسسة العامة للدولة, أما الجهة التي يتبع لها مدقق الحسابات فهي الجمعيات المهنية الخاصة بمهنة تدقيق الحسابات.

4.1.4 نقاط الترابط بين معايير المراجعة الدولية والتدقيق الضريبي لحسابات المكلفين:

بما أن هناك علاقة وثيقة بين التدقيق الضريبي وتدقيق الحسابات كما ذكرنا سابقا فلابد إذا من وجود نقاط ترابط بين معايير المراجعة الدولية والفحص الضريبي وهي على النحو الأتي (عفانة, 2002 ص70-72)

1. معرفة طبيعة عمل الشركة: ينص معيار التدقيق الدولي رقم (310) على ضرورة معرفة المدقق لطبيعة عمل الشركة قبل القيام بتدقيق حساباتها, وهذا الأمر مهم جدا بالنسبة للمدقق الضريبي قبل البدء في عملية التدقيق حتى يتمكن من معرفة كيفية تحقق الإيراد وطبيعة المصاريف الاعتيادية للشركة حسب طبيعة نشاطها.
2. التركيز على الأهمية النسبية: ينص معيار التدقيق الدولي رقم (320) على الأهمية النسبية في التدقيق على أساس العينات, حيث يتوجب على المدقق أن يختار البنود ذات الأهمية النسبية العالية عند اختيار عينة التدقيق. وينطبق الحال بالنسبة لعمل المدقق الضريبي والذي غالبا ما يقوم باختيار المبالغ ذات الأهمية الكبيرة ذات التأثير على نتيجة أعمال المكلف مثل: بند تكلفة المبيعات, وبند المصاريف الإدارية, والعمومية.

3. التوثيق: ينص معيار التدقيق الدولي رقم (320) على ضرورة قيام المدقق بتوثيق المعلومات الهامة في أوراق عمله الخاصة والتي توفر له القرائن لدعم رأيه المهني حول عدالة البيانات المالية, والأمر مشابه بالنسبة لعمل المدقق الضريبي فهو من خلال عمله يحاول كشف المخالفات لقانون ضريبة الدخل لتوفير أساس وحجة لدعم قراره الضريبي.

4. إجراء المقارنات: ينص معيار التدقيق الدولي رقم (710) على المقارنات بين الأرقام للسنة الحالية مع السنة السابقة, وينطبق نفس الأمر على عمل المدقق الضريبي عند فحصه للحسابات مثل المقارنة بين نسبة الربح في السنة موضوع التدقيق وبين نسبة الربح في السنة السابقة.

5. التخطيط: ينص معيار التدقيق الدولي رقم (300) على ضرورة قيام المدقق بالتخطيط لمهمة تدقيق الشركة من خلال وضع خطة مكتوبة وشاملة تبين عدد ساعات العمل اللازمة لتنفيذ مهمة التدقيق والية التنفيذ وينطبق الأمر على المدقق الضريبي الذي يقوم بالتخطيط- ولكن الغير موثق- من خلال قيامه بمراجعة ملف السنة السابقة للمكلف.

6. الاهتمام بالهدف من التدقيق: ينص معيار التدقيق الولي رقم (200) على الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية والمتمثلة في تمكين المدقق من إبداء رأيه المهني حول حقيقة وعدالة تمثيل البيانات المالية. وينطبق نفس الأمر على فحص الحسابات من قبل المدقق الضريبي عندما يهدف من عمله إلى التأكد بان البيانات أعدت بصورة حقيقية وعادلة ووفقا لمتطلبات القانون الضريبي.

7. الرقابة على العمل: يتحدث معيار التدقيق الدولي رقم (220) عن رقابة الجودة على أعمال التدقيق لضمان الالتزام بسياسات مؤسسة التدقيق, أما بالنسبة لعمل المدقق الضريبي فان مديرية الرقابة والتدقيق الداخلي التي تراقب عمل المدققين وتتأكد من انجاز الملفات لديهم دون تأخير إضافة إلى التأكد من أن التدقيق لضريبة الدخل يكون ضمن متطلبات القانون الضريبي.

8. الحصول على الأدلة والإثباتات: نص معيار التدقيق الدولي رقم (500) على أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها من قبل المدقق لإصدار رأيه المهني, ويحتاج المدقق الضريبي أيضا إلى أدلة إثبات لتعزز قراره الضريبي.

9. تدوين القرار في ضوء نتيجة التدقيق: ينص معيار التدقيق الدولي رقم (700) على تقرير المدقق حول البيانات المالية بعد حصوله على أدلة الإثبات الكافية للخروج برأي مهني, ويصدر المدقق الضريبي أيضا قراره الضريبي في ضوء أدلة الإثبات التي توصل إليها من خلال قيامه بالفحص الضريبي للخروج بأساس صحيح لتدقيق الضريبة على المكلف, خاصة عندما يقوم المقدر الضريبي برد بعض المصاريف إلى الأرباح في حال مخالفتها للقانون الضريبي ليصار إلى تحديد حقيقة ربح أو خسارة المكلف.

المبحث الثاني: طرق تدقيق ضريبة الدخل في الأردن.

- **التدقيق الأولي.**
- **الإقرار الذاتي.**
- **تقدير الضريبة المقطوعة.**
- **التقدير الاعتراضي.**
- **تقدير الأخطاء الحسابية.**

- **التقدير عند مغادرة المكلف.**
- **الموظف المفوض (المناب).**

4.2.1 التدقيق الأولي:

جاء في المادة (30) من القانون انه "إذا تخلف المكلف عن تقديم الإقرار الضريبي خلال المدة المحددة في هذا القانون ، تقوم الدائرة بإصدار قرار تقدير أولي تحدد فيه قيمة الضريبة المقدرة على المكلف عن الفترة أو الفترات الضريبية المعنية وأي غرامات ومبالغ أخرى متحققة عليه ويبلغ المكلف إشعارا خطيا بنتيجة ذلك القرار"(قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 30-31).

وتشير المادة أعلاه بوضوح إلى أن المقصود بالتقدير الأولي هو قيام المدقق بإجراء التقدير على المكلف دون أن يقوم هذا الأخير بتقديم الإقرار الضريبي الذي يبين فيه مصادر دخله ومصاريفه وإعفاءاته في ضوء ما يتوفر لديه من معلومات.

و التقدير الأولي هو أقدم أنواع التقدير الضريبي في الأردن, وقد تم تطبيقه من خلال قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1966 م, وكان في ذلك الوقت هو النوع الوحيد للتقدير على المكلفين. وبعد صدور قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (34) لسنة 1982 والذي اعتمد فيه التقدير الذاتي أصبح هذا النوع من التقدير يطبق في حال عدم تقديم المكلف لكشف التقدير الذاتي حسب أحكام المادة 30 (عفانة وآخرون, 2004, ص 34-35).

إلا أن الجديد في الأمر ما جاء في الفقرة (ج) من المادة (30) من القانون والتي نصت على انه "يعتبر قرار التقدير الأولي ملغى حكماً إذا قدم المكلف الإقرار الضريبي عن الفترة أو الفترات الضريبية المعنية, ودفع الضريبة وأي غرامات أو مبالغ أخرى مترتبة عليه بموجب ذلك الإقرار. على أن يتم ذلك قبل صدور قرار التقدير الإداري"(قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 31).

وهنا فان الباحث يرى أن المشرع أراد إعطاء فرصة إضافية للمكلف لتقديم الإقرار الضريبي بعد صدور القرار الأولي لتحفيز المكلف على التقدير الذاتي, حيث أن قيام المكلف بتقديم الإقرار الضريبي ودفع الضريبة وأي غرامات أو مبالغ أخرى مترتبة عليه بموجب ذلك الإقرار يلغي حكما القرار الأولي بشرط عدم صدور القرار الإداري والذي سيتم الحديث عنه لاحقا.

وفيما يلي جدول يوضح عدد القضايا المقدرة وقيم الضريبة للسنوات الخمس الأخيرة والتي تخص التقدير الأولي (الكتاب السنوي, 2008, ص23-24):

جدول رقم (6) الخاص بعدد القضايا المقدرة والضرائب المفروضة

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
عدد القضايا المقدرة(السنوات)	73532	113763	108191	128815	140108

مبلــــــــــــــغ الضرائب(بالدينار)	8402926	1087525 0	12773872	22226185	116906704

4.2.2 التدقيق الذاتي:

جاء في الفقرة (ا) من المادة (26) من القانون أنه " يقدم الإقرار الضريبي إلى الدائرة من قبل المكلف شخصيا أو من ينوب عنه (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 28).

وسمي هذا النوع من التقدير بالذاتي كون المكلف يصرح عن دخله من تلقاء نفسه ويقوم بتقديم تفاصيل هذا الدخل على شكل كشف سنوي سمي بكشف التقدير الذاتي (محاميد,2000,ص44).

ويشير الباحث هنا إلى أن قانون ضريبة الدخل لسنة 2009 قد استبدل لفظ كشف التقدير الذاتي والذي ورد في جميع قوانين ضريبة الدخل السابقة بلفظ الإقرار الضريبي, والذي سيعمل به ابتداء من تاريخ سريان القانون الجديد أي اعتبارا من 1-1-2010.

ويوضح الجدول التالي عدد الإقرارات الضريبية المستلمة من قبل المكلفين للسنوات الخمس الأخيرة(الكتاب السنوي, 2008, ص21):

جدول رقم (7)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
عدد كشوف الشركات المساهمة	3575	4093	4437	4902	5597
عدد كشوف الأفراد	61610	58643	60440	62224	61505
عدد كشوف المستخدمين	146392	128488	129563	179611	198798

عدد كشوف شركات التضامن	10907	10636	11058	11418	11829
المجموع	222484	201860	205498	258155	277729

وفي هذا النوع من التقدير هناك ثلاثة حالات حددها القانون للكشف المقدم وهي:

1. الحالة الأولى أن يتم قبول الإقرار الضريبي المقدم من قبل المكلف كما ورد دون تعديل إما بقرار من المدقق وفق أحكام المادة 29/أ من القانون, أو وفق نظام العينات الذي تم العمل به اعتبارا من سنة 2002 م. ويشير الباحث هنا إلى أن المقصود بنظام العينات هو"اختيار مجموعة معينة من كشوف التقدير الذاتي المقدمة وقبولها كما وردت دون تحويلها إلى التدقيق اللاحق, وذلك وفق شروط محددة من قبل الإدارة الضريبية مثل درجة التزام المكلف, ومقارنة قيمة الضريبة المعلنة لهذا العام الذي تم تقديم الكشف فيه بالسنوات السابقة, وغيرها من الشروط التي تحددها الإدارة.

وتعمل الدائرة على زيادة نسبة الكشوف المقبولة ضمن نظام العينات, حيث بلغت نسبة الإقرارات الضريبية المقبولة ضمن ذلك النظام لسنة 2008 حوالي 54% من عدد الكشوف المقدمة, وهي أعلى نسبة قبول لكشوف التقدير الذاتي على مر السنوات السابقة, كذلك قامت الدائرة بتطبيق عملية تقدير فورية وهي ما تعرف بالمسرب الأخضر, وتعني انه يتم التدقيق على بعض المكلفين والذين لا تزيد ضرائبهم عن (500) دينار بحيث يتم مقارنة الضريبية المعلنة بآخر سنتين مقدرتين. وإذا كانت الضريبة المعلنة قريبة من الضرائب السابقة المعلنة يتم قبول الكشف وإنهاء معاملة المكلف فورا (الكتاب السنوي, 2008, ص21).

وفيما يلي جدول يبين عدد الإقرارات الضريبية المقبولة بقرار من قبل المدقق أو ضمن نظام العينات للسنوات الخمس الأخيرة بعد استثناء إقرارات الموظفين (الكتاب السنوي, 2008, ص22):

جدول رقم (8)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الكشوف المقبولة دون تعديل بقرار من المقدر	7905	8380	14922	15093	13945
عدد كشوف المقبولة ضمن نظام العينة	37198	41296	34574	36343	41856
المجموع	45103	49676	49496	51436	55801

2. الحالة الثانية إصدار المدقق قرار بتعديل الإقرار الضريبي المقدم وفق أحكام المادة 29/أ/1 من القانون وذلك بموافقة المكلف على ذلك التعديل.

وفيما يلي جدول يبين عدد الإقرارات الضريبية التي تم تعديلها بموافقة المكلف وفق المادة أعلاه للسنوات الخمس الأخيرة (الكتاب السنوي, 2008, ص22):

جدول رقم (9)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الكشوف التي تم تعديلها بموافقة المكلف	36594	26933	17115	12410	17332

3. الحالة الثالثة إصدار المدقق قرار بتعديل الإقرار الضريبي المقدم وفق أحكام المادة 29/أ/2 من القانون وذلك بعدم موافقة المكلف على ذلك التعديل ويجوز للمكلف في هذه الحالة التوقيع بعدم الموافقة على نتيجة القرار. ويعتبر امتناعه عن التوقيع أو تخلفه عن الحضور بمثابة عدم موافقة, ويكون القرار في هذه الحالة قابلا للاعتراض لدى هيئة الاعتراض.

وفيما يلي جدول يبين عدد الإقرارات الضريبية التي تم تعديلها بعدم بموافقة المكلف وفق المادة أعلاه للسنوات الخمس الأخيرة (الكتاب السنوي, 2008, ص23):

جدول رقم (10)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الكشوف التي تم تعديلها بعدم موافقة المكلف	5793	6128	7572	5362	7016

4.2.3 التقدير الإداري:

جاء في الفقرة (أ) من المادة (31) من القانون انه " إذا لم يقدم المكلف إقرارا ضريبياً بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ تبلغه الإشعار الخطي بنتيجة قرار التقدير الأولي فيجوز للمدقق إصدار قرار تقدير إداري بالاستعانة بأي من مصادر المعلومات التي تحددها التعليمات التنفيذية (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 31).

ويكون هذا القرار قابلاً للاعتراض لدى هيئة الاعتراض, حيث أن القرار الأولي الذي سبق أن تحدثنا عنه وحسب ما ورد في الفقرة (ب) من المادة (30) من القانون لا يعتبر هذا نهائياً لغايات الاعتراض أو الطعن القضائي.

ويشير الباحث هنا إلى أن هذا النوع من التدقيق هو نوع جديد لم يرد في قوانين ضريبة الدخل السابقة حيث تم استحداثه في قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009.

4.2.4 التدقيق الاعتراضي :

جاء في الفقرة (أ) من المادة (32) من القانون أنه " تشكل بقرار من المدير هيئة إدارية واحدة أو أكثر تسمى (هيئة الاعتراض) للبت في الاعتراضات المقدمة. وفق أحكام هذا القانون تتألف كل منها من مدقق أو أكثر من ذوي الخبرة والاختصاص, وتحدد التعليمات

إجراءات عمل هذه الهيئة وكيفية اتخاذ قراراتها " (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 32).

ويشير الباحث في هذا المجال ومن خلال استعراضه للقانون إلى انه يجوز للمكلف الاعتراض لدى هيئة الاعتراض على قرار التدقيق الذاتي أو قرار التقدير الإداري الصادر خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه القرار, وتدعو هيئة الاعتراض المعترض إلى جلسة للنظر في اعتراضه ، وللمعترض حق تقديم البينة على أسباب اعتراضه, ولهيئة الاعتراض حق طلب المعلومات والتفاصيل الضرورية وطلب إبراز السجلات والمستندات المتعلقة بدخل المعترض, كما لها استجواب أي شخص يعتقد أن لديه معلومات تتعلق بالقرار المعترض عليه, وتصدر هيئة الاعتراض قرارا معللا بشأن الاعتراض خلال تسعين يوما من تاريخ تقديمه, ولها تأييد القرار المعترض عليه أو تعديله سواءً بزيادة الضريبة أو تخفيضها أو إلغائها.

و يجوز للمكلف الاطلاع على مضمون القرار ولدينا هنا حالتين:

1. التوقيع بالموافقة على نتيجة القرار0

2. التوقيع بعدم الموافقة على نتيجة القرار, ويعتبر امتناعه عن التوقيع أو تخلفه عن الحضور بمثابة عدم موافقة, وهنا يجوز للمكلف الطعن به لدى المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه الإشعار.

ويبين الجدول التالي عدد القضايا المنجزة في مرحلة الاعتراضات للسنوات الخمس الأخيرة (الكتاب السنوي, 2008, ص25):

جدول رقم (11)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
عدد القضايا المعترض عليها(السنوات)	12621	16345	16911	18535	18486

عدد القضايا المفصولة بالموافقة	8662	10787	9490	10933	12623
عدد القضايا المفصولة بعدم بالموافقة	5489	6441	7204	7999	8092
المجموع	26772	33573	33605	37467	39201

بينما يبين الجدول الأتي الفرق الضريبي في مرحلة النظر في الاعتراضات (الكتاب السنوي, 2008, ص26):

جدول رقم (12)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الفروق المفصولة بالموافقة (دينار)	9097377	12403547	8120533	8583068	18701553
الفروق المفصولة بعدم بالموافقة (دينار)	807969	1277741	1769282	2913077	6292473
الإجمالي للتخفيض	9905346	13681288	9889815	11496145	24994026

4.2.5 تقدير الأخطاء الحسابية:

جاء في المادة (62) من القانون بأنه " يجوز للمدير أو الموظف المفوض من قبله أو المدقق حسب مقتضى الحال وفي أي وقت أن يصحح من تلقاء ذاته أو بناء على طلب المكلف الأخطاء الكتابية والحسابية التي تقع في القرارات والإشعارات والمذكرات عن طريق السهو

العرضي ولا تكون إجراءات التصحيح خاضعة للطعن" (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة (2009) , ص 52).

4.2.6 التقدير عند مغادرة المكلف المملكة :

جاء في الفقرة (د) من المادة (13) من القانون انه للمدقق من تلقاء ذاته أو بناء على طلب المكلف احتساب الضريبة على أي مكلف على وشك مغادرة المملكة نهائياً قبل نهاية الفترة الضريبية, وتقدير الضريبة المستحقة عليه وتحصيلها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه مذكرة خطية بذلك (قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص21).

04.2.7قرار الموظف المناب:

جاء في الفقرة (ا) من المادة (33) من القانون بأنه يجوز للمدير أو من يفوضه خلال مدة لا تزيد على أربع سنوات من تاريخ تقديم الإقرار الضريبي أو تاريخ إصدار قرار التقدير الإداري أن يقرر إعادة النظر في قرار التدقيق, أو قرار التقدير الإداري, أو القرار الصادر عن هيئة الاعتراض بشأن أي منها, وبعد أن يتيح المدير أو من يفوضه للمكلف فرصة معقولة لسماع أقواله وبسط قضيته فله إصدار قرار معدل لأي من هذه القرارات لزيادة الضريبة إذا ثبت تحقق أي من الحالتين التاليتين :-

1. وجود خطأ في تطبيق القانون.
2. إغفال القرار السابق لحقيقة أو واقعة أو لوجود مصدر دخل لم يعالج في حينه.

(قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009, ص 33, 34).

كما يشير الباحث هنا ومن خلال القانون إلى عدة نقاط مهمة في هذا المجال وهي:

1. لا يجوز أن يتضمن القرار المعدل لقرار التدقيق أو قرار التقدير الإداري والقرار الصادر عن هيئة الاعتراض أي من الوقائع التي فصلت فيها المحكمة عندما نظرت في الطعن المقدم بشأن ذلك القرار.

2. يكون هذا قرار الموظف المفوض قابلاً للطعن أمام المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الإشعار للمكلف 0

وفيما يلي جدول يبين عدد القضايا المنجزة والفرق الضريبي بالزيادة في مرحلة تقدير الموظف المفوض (الكتاب السنوي, 2008, ص25, 26):

جدول رقم (13)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
عدد القضايا المنجزة	489	359	409	690	808
الفرو قات بالزيادة الضريبية (دينار)	1095898	1093183	2020125	1308220	7317581

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن

- **تمهيد**.

- **إجراءات إعداد وتحضير الملف أو الإقرار.**
- **إجراءات التدقيق الضريبي في حال مسك حسابات.**
- **إجراءات التدقيق الضريبي في حال عدم مسك حسابات.**
- **إجراءات إعداد القرار وتدقيق الملف.**

4.3.1 تمهيد:

أصدرت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن في سنة 2008 بالتعاون مع مشروع الإصلاح المالي والممول من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي دليلا للمدقق يوضح المهام المتبعة من أجل تنفيذ أحكام قانون ضريبة الدخل على شكل نقاط محددة, وسيقوم الباحث

بالتعليق على هذه الإجراءات والتي تعتبر جوهر هذا البحث خاصة عند ورود كلمات وعبارات تحتاج للتوضيح, كما سيجتهد الباحث ومن اجل التبسيط في تقسيم وتصنيف تلك الإجراءات إلى أربعة أنواع وهي: إجراءات إعداد وتحضير الملف أو الإقرار, وإجراءات التدقيق الضريبي في حال مسك حسابات, وإجراءات التدقيق الضريبي في حال عدم مسك حسابات, وإجراءات إعداد القرار وتدقيق الملف وهذه الإجراءات على النحو الآتي (دليل المدقق,2008,ص5-7):

4.3.2 إجراءات إعداد وتحضير الملف أو الإقرار:

المهمة رقم (1): استلم سجل المدقق.

ويشير الباحث إلى أن سجل المدقق عبارة عن سجل يحتوي على معلومات أساسية يستفيد منها المدقق في عمله, ومنها اسم المكلف, ورقمه الضريبي, وتاريخ ورود الإقرار أو الملف, وتاريخ إرسال مذكرات الحضور من اجل مناقشة المكلف, وتاريخ انجاز الملف, وأية ملاحظات أخرى تقتضيها طبيعة الملف الذي يعمل المدقق المعني على انجازه.

المهمة رقم (2): استلم الإقرارات أو الملفات من اللجنة المسئولة عن تحويل الإقرارات والملفات.

المهمة رقم (3): سجل الإقرارات والملفات المحولة في سجل المدقق, مع بيان ما يلي:

1. اسم المكلف.
2. الرقم الضريبي.
3. تاريخ تقديم الإقرارات للدائرة.
4. تاريخ التحويل للمدقق.

5. السنة المالية.

6. الملاحظات.

المهمة رقم (4): أرسل إشعارا مبدئيا بعدم قبول الإقرار (مذكرة الحضور) متضمنا ما يلي:

1. ثبت تاريخ الإشعار.

2. حدد المادة القانونية المراد التدقيق على أساسها.

3. حدد الموعد المراد حضور المكلف فيه مع مراعاة مهلة زمنية بحدها الأدنى (15) يوم من تاريخ الإرسال بالبريد المسجل.

4. تحقق من صحة العنوان البريدي .

5. حدد السنة المراد بحثها وتدقيقها.

6. حدد المطلوبات والتعزيزات المراد إبرازها.

7. تجنب كتابة أية عبارة خارجة عن نص الإشعار من شأنها أن تبطل الإشعار.

8. سجل الإجراء السابق في سجل المدقق.

ومن وجهة نظر الباحث فان ذلك الإجراء بحاجة إلى تعديل, حيث انه من خلال عمل الباحث كمدقق فان هناك عدد من الإقرارات تكون مكتملة, ويمكن للمدقق أن يقوم بقبولها دون الحاجة إلى إرسال مذكرة الحضور ومناقشة المكلف بخصوصها, بمعنى انه يمكن للمدقق دراسة الإقرار قبل إرسال مذكرة الحضور فان كان هناك داعي لحضور ومناقشة المكلف فيقوم بإرسال المذكرة, وان لم يكن هناك داع فيتم قبول الإقرار دون إرسال مذكرة الحضور فلا تكون مذكرة الحضور مبدئية وإنما بعد التأكد من جدواها لما في ذلك من اثر في توفير الوقت والجهد والمال على الدائرة من جهة, وعلى المكلف من جهة أخرى. وتعزيز ثقة الأخير بالدائرة.

المهمة رقم (5): التحضير للتدقيق:

حضر المعلومات اللازمة للمهمة:

1. جهز كشف الإقرار الضريبي ومرفقاته (الميزانية العمومية).

2. اطبع قسائم المعلومات من النظام المالي من الحاسوب.

3. اجمع المعلومات المتوفرة عن المكلف من خلال الأرشفة, وما هو متوفر من معلومات, وادخل على موقع الصناعة والتجارة وأمانة عمان الكبرى والبرامج الأخرى المتاحة للتحقق من وجود مصادر دخل أخرى غير معلنة.

ويشير الباحث هنا إلى أن المقصود بقسائم المعلومات ما يتم جمعه عن المكلف من معلومات مالية مفيدة عند إجراء التدقيق على المكلف من مصادر داخلية كالمكلفين الآخرين, أو مصادر خارجية كدائرة الجمارك مثلا.

بعد ذلك جهز للمهمة كما يلي:

1. حلل كشف التقدير الذاتي.

2. قارن المعلومات المتوفرة عن المكلف مع المقدم من قبله في الكشف.

3. حلل الحسابات المقدمة.

4. قارن نتائج السنوات السابقة من خلال الأرشفة مع ما تم الإقرار به في هذا العام مدار البحث.

5. حلل أوراق العمل المتضمنة (أوراق الأرشفة, التقارير السابقة, قرارات ضريبة الدخل, الاطلاع على نظام الاسيكودا لمعرفة حجم الاستيراد, قسائم المعلومات).

6. حدد موعد مع المكلف للقيام بالزيارة الأولى.

المهمة رقم (6): القيام بأعمال التدقيق:

أولا:

1. حدد طبيعة نشاط المكلف.

2. حدد مكان العمل وفروعه إن وجدت.

3. ابدأ المحضر بتحديد اليوم والتاريخ.

4. استفسر عن الوضع القانوني للمكلف, وبيان التغيرات عليه إن وجدت, ومن هو المفوض عنه.

5. بين إذا كان المكلف يمسك حسابات رسمية أم لا.

6. حدد إذا كان المكلف من الفئات الملزمة بمسك حسابات وتقديم الإقرارات الضريبية.

7. حدد إن كان المكلف مسجلا في ضريبة المبيعات.

8. تحقق من النظام المحاسبي المستخدم لدى المكلف.

ويشير الباحث هنا إلى أن المحضر عبارة عن تقرير يتم كتابته من قبل المقدر يتضمن معلومات أساسية عن المكلف, وطبيعة وموقع عمله, وغيرها من المعلومات الضرورية اللازمة لعملية التدقيق, إضافة إلى المعلومات المالية المتعلقة بالإيرادات, وحجم المبيعات, والمشتريات, والمصاريف, وكذلك الوضع الاجتماعي للمكلف إذا لزم الأمر وغيرها من المعلومات الضرورية اللازمة لإتمام عملية التدقيق والتي يحتاجها المدقق.

أما الوضع القانوني للمكلف فيشير الباحث إلى أن المقصود به صفة تسجيل المكلف لدى وزارة الصناعة والتجارة, فهناك المؤسسات الفردية (الأفراد) وهناك الشركات بمختلف أنواعها وتحديد الوضع القانوني مهم لغايات التعامل الضريبي مع المكلف حسب أحكام القانون.

وقد حدد قانون الشركات الأردني أنواع الشركات على النحو الأتي (قانون الشركات الأردني, 1997, ص1-2):

1. شركة التضامن.

2. شركة التوصية البسيطة.

3. الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

4. شركة التوصية بالأسهم.

5. الشركة المساهمة الخاصة.

6. الشركة المساهمة العامة.

4.3.3 إجراءات التدقيق الضريبي في حال مسك حسابات:

قبل البدء بالحديث عن الإجراءات المتعلقة بالتدقيق الضريبي في حال وجود حسابات يجد الباحث أنه من المفيد الإشارة إلى الدفاتر المحاسبية التي ألزم قانون التجارة الأردني التجار الاحتفاظ بها وهي (قانون التجارة الأردني,1966, ص3):

1. دفتر اليومية ويجب أن يقيد فيه يوما فيوماً جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه إلى عمله التجاري, وان يقيد بالجملة شهرا فشهرا النفقات التي أنفقها على نفسه وأسرته.

2. دفتر صور الرسائل ويجب أن تنسخ فيه الرسائل والبرقيات التي يرسلها كما يحفظ به ويرتب الرسائل أو البرقيات التي يتلقاها.

3. دفتر الجرد والميزانية اللذان يجب تنظيمهما مرة على الأقل في كل سنة.

أما إجراءات التدقيق الضريبي في حال مسك حسابات فهي على النحو الأتي (دليل إجراءات التدقيق, ص7-8):

1. ابدأ بالتدقيق من واقع الميزانية المرفقة حسب الأهمية النسبية لكل بند.

2. تأكد عند تدقيق المبيعات أو الإيرادات من نوع الفواتير المستخدمة وتسلسلها وفحص عينة لما ورد بقسائم المعلومات ومطابقتها مع الذمم وسندات الإخراج وبطاقة الصنف.

3. افحص في المشتريات الأتي:

أ- أن تكون الفواتير أصولية ومكتملة الشروط.

ب- طابق عينة من الأصناف مع بطاقات الصنف.

وقد تم تحديد الشروط الواجب توفرها في الفواتير حتى تكون أصولية بموجب تعليمات مسك الحسابات والواردة في قانون ضريبة الدخل, حيث يجب تتضمن الأتي (قانون ضريبة الدخل, 1985 وتعديلاته, ص149):

أ- الرقم المتسلسل.

ب- اسم وعنوان الجهة التي أصدرتها واسم الجهة التي صدرت إليها.

ج- مكان تحريرها.

د- نوع الخدمة أو البضاعة وكميتها.

ه- قيمة الوحدة وقيمة الفاتورة كاملة.

و- التاريخ.

ي. التوقيع.

4. دقق المصاريف مع مراعاة البنود الآتية:

أ- دقق الرواتب بموجب نموذج أر/3 والتحقق من الإعفاءات وتحديد الفروق الضريبية إن وجدت وتسديدها.

ب- دقق الإضافات للأصول الثابتة من خلال ما ورد بنموذج الاستهلاك.

ج- أرفق ابرز التعزيزات ومنها مثلا لا حصرا : شهادة الضمان الاجتماعي, شهادة بالفوائد البنكية, وصل المسقفات, إيصالات التبرعات أو ما يحقق ذلك.

ويشير الباحث هنا إلى أن المقصود بنموذج الاستهلاك: النموذج الذي تعتمده الدائرة من اجل تحديد قيم الأصول القابلة للاستهلاك حسب أحكام قانون ضريبة الدخل, ويحتوي على عدة خانات أهمها اسم ونوع الأصل, وتكلفة الأصل, وتاريخ بدء الاستعمال, ومجمع الاستهلاك في بداية العام, ومجمع الاستهلاك في نهاية العام, والاستهلاك السنوي, وغيرها من البنود. وهذا النموذج وارد في قانون ضريبة الدخل لمن أراد الاطلاع عليه (قانون ضريبة الدخل,1985 وتعديلاته,ص149).

5. دقق بنودا الميزانية (الموجودات والمطلوبات) وحسب الأهمية ومنه مثلا:

أ. الذمم المدينة والدائنة.

ب. حسابات جاري الشركاء.

ج. حسابات الأمانات.

د. دقق بنود معينة من قائمة التدفقات النقدية والتي تمثل انعكاس لقائمة الموجودات والمطلوبات وقائمة الدخل.

4.3.4 إجراءات التدقيق الضريبي في حال عدم مسك حسابات (دليل إجراءات التدقيق, ص9):

1. اكتب محضر من المكلف أو المفوض بالتوقيع متضمنا ما يلي:

أ. مدى الاحتفاظ بفواتير للمبيعات أو الإيرادات.

ب. حدد نوع المشتريات المستوردة والمحلية.

ج. حدد حجم المشتريات لكل نوع.

د. اسأل عن نسبة الربح القائم.

ه. إذا كان المكلف شركة تضامن أو توصية بسيطة أو أفراد واسأل عن الوضع الاجتماعي ومصادر الدخل الأخرى وتعزيز الإعفاءات الشخصية والمالية.

و. توقيع المكلف أو المفوض والمدقق مع بيان الاسم على المحضر.

2. إجراء الكشف الحسي إذا لزم مراعيا ما يلي:

أ. اختر الوقت المناسب لإجراء الكشف حسب طبيعة النشاط

ب. الوصول إلى المكان المحدد لنشاط المكلف .

ج. ابرز إثبات الشخصية (هوية الدائرة وكتاب بالمهمة).

ح. صف مكان العمل ومساحته وموجوداته من البضاعة والمعدات المستخدمة والأجهزة واستعمالات كل منها.

خ. حدد عدد الزبائن أثناء الزيارة .

د. حدد عدد العاملين وطبيعة عمل كل منهم ورواتبهم ومدة عملهم.

ر. افحص السجلات والدفاتر إن وجدت.

ز. ثبت النقد الموجود ساعة الكشف وإثباته بالمحضر .

ع. ثبت وقت بداية ونهاية العمل .

ن. دون أية مشاهدات أخرى وما سبق في محضر الكشف الحسي .

ه. في حالة ضبط أية سجلات سجل محضر ضبط فيها.

و. نظم قسائم معلومات بالمعلومات المهمة التي يتم جمعها أثناء التدقيق والمحاضر .

ي. الانتهاء من أعمال التدقيق.

ويشير الباحث إلى إمكانية القيام بإجراء الكشف الحسي على موقع عمل المكلف أي زيارة موقع عمل المكلف إذا اقتضى الأمر ذلك حتى في حال مسك حسابات إذا رأى المقدر إمكانية الاستفادة من ذلك.

4.3.5 إجراءات إعداد القرار وتدقيق الملف (دليل إجراءات التدقيق, 2008 , ص10-13):

المهمة رقم (1): إعداد القرار من واقع أوراق العمل وعرضها على المكلف.

1. ادرس أوراق العمل ومحاضر التدقيق وضع الملاحظات عليها.
2. حدد النقاط التي يجب أن يعدل الدخل بناءا عليها مع بيان أسباب التعديل إن وجدت ومناقشة المكلف أو المفوض بهذه النقاط.
3. اعمل مقدمة القرار موضحا فيها ما يلي:

أ. ترويسة أوراق العمل.

ب. طبيعة عمل المكلف وموقعه وفروعه إن وجدت والاسم التجاري.

ت. الوضع القانوني للمكلف (مؤسسة فردية, شركة بمختلف أنواعها).

ث. هل المكلف مسجل في الضريبة العامة على المبيعات.

ج. هل يمسك المكلف حسابات أم لا.

ح. هل هو ملزم بتسليم كشف التقدير الذاتي.

خ. حدد مصادر الدخل الأخرى للمكلف إن وجدت.

د. مراعاة تعميم نسب الأرباح القائمة.

وللتوضيح فان تعميم نسب الأرباح القائمة المذكور في النقطة (د) عبارة عن تعميم يصدر عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يوضح نسب الأرباح القائمة للقطاعات المختلفة, حيث تتغير تلك النسب وفقا للجان مختصة يتم تشكيلها لهذه الغاية من فترة لأخرى.

ومن وجهة نظر الباحث فان تلك التعاميم فيها الكثير من النسب التي لا تعكس الواقع الفعلي للربح القائم لكثير من القطاعات, ومنها على سبيل المثال لا الحصر نسبة ربح البارات حيث تبلغ حسب التعميم 100% وهي من واقع عمل المقدر الفعلي تفوق هذه النسبة بكثير, وكذلك نسبة ربح بيع الملابس الجاهزة تبلغ حسب التعميم 25% وهي كذلك تفوق في الواقع العملي هذه النسبة بكثير. علما أن هذا التعميم غير ملزم للمدقق عند إصدار قراره, لكن يمكن للمكلف الاستفادة منه لمصلحته في مرحلة الاعتراض ومراحل التقاضي المختلفة.

4. اكتب القرار بقبول الإقرار الضريبي في حالة عدم وجود أية تعديلات وعكس ذلك ابدأ بالخطوة رقم (5).

5. ابدأ بكتابة القرار معتمدا على التعديلات للوصول إلى الدخل الصافي/ الخاضع المعدل والضريبة المستحقة, وضريبة الخدمات حسب مقتضى الحال, والضريبة المضافة إن وجدت.

6. استخرج بيان ضرائب للسنوات مدار البحث.

ويشير الباحث إلى أن بيان الضرائب عبارة عن كشف يوضح قيمة ضريبة الدخل والغرامات المختلفة, حيث تكون مفصلة في بيان الضرائب التفصيلي وبقيمة إجمالية في بيان الضرائب الإجمالي.

7. قم بتعبئة تابع القرار ونموذج التدقيق.

ويشير الباحث هنا إلى أن هذه النماذج عبارة عن أوراق عمل خاصة ترفق مع القرار, حيث يوضح تابع القرار وبشكل أساسي القيم التي أعلنها المكلف إن وجدت, والقيم التي قدرها المدقق, والفرق بينهما إضافة إلى معلومات أخرى مثل: اسم المكلف, ورقمه الضريبي وغيرها. أما نموذج التدقيق فهو ضروري لغايات تدقيق القرارات الصادرة عن المدقق حيث يتم توقيع اللجنة المسئولة عن إجازة القرار عليه, وكذلك كتابة أية ملاحظات على القرار من قبل اللجنة في حال وجودها.

8. اطبع بطاقة معلومات للمكلف لتعديل العنوان إن وجد.

9. قم بتسديد الملف المنجز عن السجل الخاص بالمدقق لغايات إحصاء عدد الملفات المنجزة والمتبقية أو لأية راجعات لاحقة.

المهمة رقم (2):

بعد استكمال جمع الوثائق والأوراق المطلوبة قم بترتيب الملف على النحو الأتي:

1.الإقرار الضريبي.

2. أرشفة القرار السابق.

3. مذكرة الحضور.

4. بيان الضرائب.

5. قسائم المعلومات.

6. الكشف الحسي.

7. الميزانية.

8. التفويض.

9. كشف الرواتب.

10. نموذج الاستهلاك.

11. كشف الجرد.

12. أوراق المحاضر والتدقيق.

13. أوراق العمل.

14. القرار.

15. تابع القرار.

16. نموذج التدقيق.

17.بطاقة معلومات.

18. نموذج أرشفة الملف.

19. اكتب محتويات الملف بالتسلسل مع الترقيم على جلد الملف .

المهمة رقم (3): إرسال الملف إلى لجنة إجازة القرار وعرضه على المكلف/ المفوض

1. أرسل الملف إلى اللجنة.

ويشير الباحث هنا إلى أن الملف يمكن أن يدقق كذلك من قبل ديوان المحاسبة.

2. استلم الملف الوارد من اللجنة وتأكد من نموذج التدقيق المرفق بالملف على النحو الأتي:

أ. إذا لم يحتوي الملف على أي ملاحظات من قبل اللجنة وتم إجازته انتقل إلى البند (5).

ب. إذا ظهر أن هناك ملاحظة تدقيق قم بدراستها والرد عليها كما يلي:

- وضح ما ورد في قرارك من وجهة نظرك كمدقق.

- عدل القرار إذا وجد ما يلزم ذلك في ضوء الملاحظة بإصدار قرار ونموذج تابع قرار جديدين.

ج. في حالة التعديل يراعى شطب القرار وتابعه السابقين بوضع علامة اكس أو كلمة ملغي على كامل صفحة القرار وتابعه الملغيان.

3. أرسل الملف إلى اللجنة من اجل إعادة التدقيق.

4. في حال استمرار الخلاف يحول الملف للفصل من قبل مدير المديرية.

- عدل القرار في حال كان الفصل مؤيدا لوجهة نظر اللجنة.

- ثبت القرار إذا كان الفصل مؤيدا لوجهة نظرك كمقدر.

5. استلم الملف من اللجنة بعد إجازته من اجل:

أ. استكمال إجراءات التقدير في الحالات التالية:

- قبول الإقرار دون تعديل.

- التقدير الأولي.

ب. في حال تم تعديل الإقرار الضريبي يتم عرض القرار المعدل على المكلف أو المفوض.

6. اتصل بالمكلف/ المفوض لتحديد موعد من اجل التوقيع على القرار الذي تم إجازته.

7. اعرض القرار على المكلف/ المفوض واحرص على أن يتم التوقيع على القرار بالموافقة أو عدم الموافقة.

المهمة رقم (4) :- استكمال إجراءات إنجاز الملف .

1. ثبت المادة القانونية وحركة التقدير على القرار .

2. ادخل تابع القرار على الحاسب الآلي .

3. ادخل حصص الشركاء على الحاسب الآلي حسب حصة كل منهم, بعد أن تتأكد أنها مدخلة على بيان ضرائب الشركة.

ويشير الباحث هنا إلى أن قانون ضريبة الدخل رقم (28) الجديد الصادر في سنة 2009 قد فرض الضريبة مباشرة على الشركات على اختلاف أنواعها باعتبارها شخص معنوي, ولم

يسمح بتوزيع الدخل على الشركاء كما كان في جميع قوانين ضريبة الدخل السابقة, وذلك تجنبا لتفتيت الدخل والاستفادة من القانون في التجنب الضريبي.

4. أرسل الملف إلى المشرف للتدقيق على الحاسب الآلي .

5. استلم الملف من المشرف بعد تدقيقه على الحاسب الآلي .

المهمة رقم (5) :- إصدار الإشعارات والمطالبات .

1. قم بإصدار الإشعار من نسختين لكل سنة مالية على الحاسب الآلي .

2. قم بتدقيق الإشعارات مع تابع القرار وتأكد من وضوح العنوان وكافة المعلومات على الإشعار المطبوع.

3. قم بترميز الملف إذا تغيرت حالة الملف .

4. قم بالتوقيع على نسختي الإشعار .

5. أحفظ نسخة من الإشعار في الملف .

المهمة رقم (6) :- إرسال الإشعارات والمطالبات :-

1. أرسل النسخة الثانية (نسخة المكلف) والمطالبة إلى شعبة التبليغ .

2. أرسل الملف إلى قسم الأرشفة .

3. التنسيب بتسجيل المكلف بضريبة المبيعات إذا بلغ حد التسجيل ولم يكن مسجلا .

الفصل الخامس

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

- تمهيد.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- تصميم أداة الدراسة.
- الأسلوب الإحصائي المستخدم.
- إجراءات معالجة الاستبانة.
- عرض وتحليل البيانات.
- اختبار الفرضيات وتفسير النتائج.

تمهيد:

قام الباحث من خلال هذا الفصل بدراسة مدى توافق إجراءات التدقيق الضريبي قي الأردن, والتي تم التعرض لها في الفصل الرابع من هذا البحث, مع معايير الفحص الضريبي الأمريكية. والتي تم التعرض لها من خلال الفصل الثالث. وقد تم الحصول على البيانات من خلال استبانه تم توزيعها على عينة من مدققي ضريبة الدخل, ولغايات اختبار الفرضيات فقد تم الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي المستخرج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS, وبناء عليه تم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات واقتراح بعض التوصيات.

مجتمع وعينة الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة فان مجتمع الدراسة يتكون من مدققي ضريبة الدخل في الأردن بمستوياتهم الوظيفية المختلفة: من مدراء ورؤساء أقسام, ومشرفي مجموعات, ومدققي ضرائب, والذين يقومون بممارسة إجراءات التدقيق الضريبي من خلال المهام الموكولة لهم. وقد تم اختيار عينة البحث من ذوي الخبرات المميزة في مجال التدقيق الضريبي, حيث شملت عينة الدراسة مديرية كبار المكلفين, ومديريات متوسطي دافعي الضرائب, ومديرية الالتزام الضريبي وإدارة التدقيق. وقد تم توزيع 100 استبانه على مجتمع الدراسة والبالغ حوالي 180 مدقق, واعتمد الباحث على الاتصال المباشر والمقابلة الشخصية في الغالب للحصول على أعلى نسبة استجابة ممكنة, حيث تم استرداد 81 استبانه أي بنسبة استرداد بلغت 81% كما تم استبعاد 6 استبيانات لعدم اكتمال الإجابات على الأسئلة الواردة في الاستبيانات, ليكون عدد الاستبيانات التي خضعت للتحليل والدراسة 75 استبانه.

وقد روعي عند اختيار العينة الاعتبارات التالية:

1. أن يتم توزيع معظم استبيانات الدراسة على المدققين العاملين في المديريات الأكثر أهمية, وهي مديرية كبار المكلفين, ومديريات متوسطي المكلفين كون المدققين العاملين في تلك المديريات يتعاملون في الغالب مع مكلفين يقومون بمسك حسابات أصولية وذلك يخدم أهداف البحث بصورة أفضل.
2. أن يتم توزيع عدد من استبيانات الدراسة على المدققين العاملين في مديرية الالتزام الضريبي وإدارة التدقيق, وهي مديرية أنشئت وبشكل أساسي لإدارة وتخطيط عملية

التدقيق الضريبي, وقد تم إنشاءها بناءا على توصية مشروع الإصلاح المالي في الأردن والممول من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي في سنة 2008 ولهذه المديرية علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

ويوضح الجدول رقم (14) المديريات التي شملها توزيع الاستبيانات وأعداد الاستبيانات المستردة والمستبعدة الخاضعة للدراسة:

جدول رقم (14)

المديرية	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للدراسة
كبار المكلفين	30	24	-	24
متوسطي المكلفين	63	50	6	44
الالتزام الضريبي وإدارة العمليات	7	7	-	7
المجموع	100	81	6	75

تصميم أداة الدراسة:

استخدم الباحث أسلوب الاستبيان للحصول على البيانات الأولية والذي يتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة كونه يتعلق بالوظائف العامة للدولة, وقد تكونت أداة الدراسة من محورين احتوى المحور الأول على معلومات ديمغرافية حول عينة البحث شملت: المركز الوظيفي, والمؤهل العلمي, والتخصص, والخبرة العملية ومجالات الخبرة السابقة. فيما احتوى المحور الثاني على أسئلة الاستبانة والبالغة 64 سؤال لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية, حيث صممت أسئلة الاستبانة من 1- 24 لاختبار الفرضية الفرعية الأولى, بينما صممت الأسئلة من 25- 46 لاختبار الفرضية الفرعية الثانية فيما صممت الأسئلة من 47- 64 لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة, وقد تم اعتماد مقياس الإجابة الثلاثي وذلك لتحديد الإجابات بشكل أكثر دقة على النحو الآتي:

- ملتزم به بشكل كبير.
- ملتزم به إلى حد ما.
- غير ملتزم به.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لوصف الإجابات المتحققة عن أسئلة الاستبانة وبيان مدلولات العلاقة بين المتغيرات المدروسة وتشمل هذه الأساليب:

1. الوسط الحسابي (Mean) وقد استخدم لقياس متوسط الإجابات على أسئلة الاستبانة.
2. الانحراف المعياري (Standard Deviation) واستخدم لقياس الانحراف في إجابات المجيبين على أسئلة الاستبانة عن وسطها الحسابي.
3. معامل الاختلاف (Variance) واستخدم لقياس التشتت النسبي للإجابات في كل متغير عن الوسط الحسابي ويعبر عنه بالمعادلة الرياضية التالية:

معامل الاختلاف = الانحراف المعياري \ الوسط الحسابي * 100 %.

إجراءات معالجة الاستبانة:

تم استخدام مقياس الإجابة الثلاثي وقد هدف الباحث من خلال ذلك إلى الوصول إلى إجابات أكثر تحديدا حيث طلب من المبحوث أن يقوم بوضع إشارة عند الإجابة التي يعتقد أنها صحيحة وقد حددت مقاييس الإجابة عن الأسئلة على النحو التالي:

- غير ملتزم به (1).
- ملتزم به إلى حد ما (2).
- ملتزم به بشكل كبير (3).

أما التعبير عن مقاييس الاستبانة فقد حددت بدايته ونهايته كما هو في الجدول رقم (15):

جدول رقم (15)

البيان	الفئات	النسب	قوة التوافق
1	من 1إلى 1.66	من صفر% الى %33.3	ضعيفة
2	من 1.67 إلى 2.33	اكبر من 33.3% إلى %66.6	متوسطة
3	من 2.34 إلى 3	اكبر من 66.6 إلى %100	قوية

ولغايات قبول أو رفض الفرضيات فقد اعتمد الباحث نسبة أكبر من 33.3% فاكثر وتتمثل بالفئة الثانية لقبول الفرضيات بوجود توافق بين إجراءات الفحص الضريبي في الأردن ومعايير الفحص الضريبي الأمريكية.

عرض وتحليل البيانات:

تقسم الاستبانة إلى جزأين وهما:

1. المعلومات الشخصية عن المجيب وتشتمل على "المركز الوظيفي, المؤهل العلمي, التخصص, الخبرة العملية, ومجالات الخبرة السابقة.
2. البيانات الأولية للدراسة ويشتمل هذا الجزء من الاستبانة على (64) سؤالا مصمما خصيصا لقياس مدى التوافق بين إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن ومعايير الفحص الضريبي الأمريكية بمجموعاتها الثلاث :

أ. معايير الفريق الأمريكية وقد تم قياسها بالأسئلة من (1) إلى (24).

ب. معايير العمل الميداني الأمريكية وقد تم قياسها بالأسئلة من (25) إلى (46).

ت. معايير التوثيق الأمريكية وقد تم قياسها بالأسئلة من (47) إلى (64).

أولا: تحليل البيانات الخاصة بالمعلومات الشخصية عن المجيب:

1. تحليل البيانات الخاصة بالمركز الوظيفي.

لقد اشتمل المركز الوظيفي على أربعة متغيرات وهي عبارة عن المراكز الوظيفية التي يمكن أن يشغلها المدقق من خلال التطور الوظيفي بدءا من مدقق ثم مشرف مجموعة ثم رئيس تقدير ثم مدير مديرية.

وقد كانت عينة الدراسة موزعة حسب المركز الوظيفي كما في الجدول رقم (16) على النحو الآتي:

جدول رقم (16)

توزيع المجيبين حسب المركز الوظيفي

البيان	العدد	النسبة المئوية
مدير	3	%4
رئيس قسم	3	%4
مشرف	11	%14.7
مدقق	58	%77.3
المجموع	75	%100

يتضح من الجدول أعلاه أن عينة الدراسة قد شملت جميع فئات المركز الوظيفي وبنسب منطقية مختلفة, حيث أن لكل مديرية من المديريات مدير واحد ورئيس قسم واحد, وقد تساوت الفئتان في العدد وشكلتا ما نسبته 8% من العينة, كما أن لكل مجموعة من المدققين مشرف واحد وقد شكلت فئة المشرفين ما نسبته 14.7% من العينة, وجاءت الفئة الأكبر فئة المدققين حيث بلغت 77.3% من إجمالي العينة أي أن لكل خمسة مدققين تقريبا مشرف واحد وهذا قريب من الواقع الفني للمديريات التي شملتها العينة, وبذلك يتبين أن عينة الدراسة متجانسة ويمكن الاعتماد عليها من خلال تمثيلها المتجانس لمجتمع الدراسة.

2. تحليل البيانات الخاصة بالمؤهل العلمي.

لقد تم اقتصار المؤهل العلمي أربعة متغيرات ابتداء من البكالوريوس وهو التأهيل العلمي الأدنى لمن يشغل وظيفة مدقق في الأردن, وقد تم التطرق لذلك في الفصل الثاني من هذا البحث عند الحديث عن مدقق ضريبة الدخل, بينما جاءت المتغيرات الأخرى لتشتمل على الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي.

وقد كانت عينة الدراسة موزعة حسب المؤهل العلمي كما في الجدول رقم (17) على النحو الآتي:

جدول رقم (17)

توزيع المجيبين حسب المؤهل العلمي

البيان	العدد	النسبة المئوية
دكتوراه	5	%6.7
ماجستير	13	%17.3
دبلوم عالي	2	%2.7
بكالوريوس	55	%73.3
المجموع	75	%100

ويلاحظ من خلال استعراض الجدول أعلاه الخاص بالمؤهل العلمي أن عينة الدراسة قد شملت جميع متغيرات المؤهل العلمي وبنسب ايجابية, كون أن المؤهل العلمي الأدنى بكالوريوس وبنسبة 73.3%, كما أن لحملة درجة الدكتوراه نصيب بواقع 6.7%, والماجستير بواقع 17.3%, فيما شكل حملة الدبلوم العالي ما نسبته 2.7% . مما يدل على ارتفاع المستوى العلمي لعينة الدراسة بشكل خاص ولمجتمع الدراسة بشكل عام. كما يدل على ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لمدققي ضريبة الدخل في الأردن, مما يعني زيادة القدرة لدى المستجيبين على فهم أسئلة الدراسة بشكل أفضل والإجابة عليها بموضوعية وبشكل علمي كون عينة الدراسة, ومن خلال مستواها العلمي, يفترض أن تكون واعية وعارفة بأهمية وأهداف البحث العلمي مما يزيد من موثوقية وأهمية الدراسة.

3. تحليل البيانات الخاصة بالتخصص.

اقتصرت متغيرات التخصص على ثلاثة متغيرات, وهذا منطقي إذا ما علمنا أن الدائرة تشترط في من يشغل وظيفة مدقق أن يكون مجال تخصصه إما في المحاسبة, أو أحد فروع الاقتصاد والعلوم الإدارية من غير المحاسبة, أو أن يكون متخصصا في الحقوق علما أن الباحث قام بوضع متغير رابع في الاستبانة الموزعة وهو غير ذلك, وطلب من المبحوث ذكره إن وجد ولم يقم باختياره احد مما يدل على دقة الإجابات.

وقد كانت عينة الدراسة موزعة حسب التخصص كما في الجدول رقم (18) على النحو الآتي:

جدول رقم (18)

توزيع المجيبين حسب التخصص

البيان	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	58	%77.3
حقوق	10	%13.3
احد فروع العلوم الإدارية من غير المحاسبة	7	%9.3
المجموع	75	%100

ومن خلال دراسة الجدول الخاص بالمؤهل العلمي لعينة البحث يتبين أن الغالبية وبنسبة 77.3% متخصصون في المحاسبة وهذا ناتج من خلال أن الدائرة تقوم عند طلب توظيف مدققين في اغلب الأحيان باشتراط أن يكون المتقدم متخصصا في المحاسبة ويأتي بعد ذلك تخصص الحقوق بنسبة 13.3% وهو يمثل التخصص الثاني بعد المحاسبة وهذا أمر طبيعي حيث انه من المعروف أن هناك ارتباط وثيق بين مدقق ضريبة الدخل والقانون فالمدقق في النهاية يقوم بتطبيق قانون كما أن عمل المدقق في جميع جوانبه يجب أن يكون ضمن إطار القوانين النافذة إضافة إلى قانون ضريبة الدخل لذلك عندما تحدثنا سابقا عن سمات المدقق قلنا أن على المدقق أن يكون واسع الاطلاع والمعرفة وأخيرا شكلت نسبة حملة الفروع الإدارية الأخرى باستثناء المحاسبة 9.3% وهي تخصصات قريبة إلى المحاسبة حيث أنها تدرس ضمن نفس الكلية وهي تشكل النسبة الأقل وذلك كما ذكرنا أعلاه يعود إلى سياسة طلب وملئ شواغر المدققين, و تؤكد النسب أعلاه صدق وجدية الإجابة من المبحوثين على أسئلة الدراسة كونها نسبا تعكس الواقع بشكل كبير.

4. تحليل البيانات الخاصة بالخبرة.

وضع الباحث أربعة متغيرات تمثل أربعة فئات لسنوات الخبرة لدى المدقق في الدائرة وذلك بهدف التعرف على مدى توفر الخبرة العملية والممارسة الفعلية لدى عينة البحث فكلما زادت تلك الخبرة كانت الإجابات أكثر دقة خاصة أن أسئلة البحث تتناول بشكل رئيسي الجوانب التطبيقية العملية في عمل مدقق ضريبة الدخل.

وقد كانت عينة الدراسة موزعة حسب سنوات فئات الخبرة كما في الجدول رقم (19) على النحو الآتي:

جدول رقم (19)

توزيع المجيبين حسب سنوات الخبرة

البيان	العدد	النسبة المئوية
اقل من (5) سنوات	10	%13.3
من (5) إلى (10) سنوات	19	%25.3
من (11) إلى (15) سنوات	25	%33.3
أكثر من (15) سنة	21	%28
المجموع	75	%100

من خلال دراسة النسب الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن ما نسبته 61.3% من عينة الدراسة تفوق خبرتهم العشر سنوات وهو مجموع نسب الفئة الثالثة والرابعة وهذا يدل على الخبرة الطويلة نسبيا في مجال تدقيق الحسابات وبالمقابل نجد أن 13.3% فقط من العينة خبرتهم اقل من خمسة سنوات بينما جاءت الفئة الثانية والذين تتراوح خبرتهم ما بين (5) إلى (10) سنوات بنسبة 25.3% مما سينعكس على الدراسة ويثري البحث ويجعل نتائجها اقرب لتمثيل الواقع ويرفع من درجة الثقة في النتائج التي تم التوصل إليها.

5. تحليل البيانات الخاصة بالخبرة السابقة.

قام الباحث بوضع سؤال لبحث مجالات الخبرة السابقة لدى المدقق خاصة إذا ما علمنا أن احد معايير الفحص الضريبي الأمريكية ينص على انه يجب أن يتم أداء المراجعة بواسطة شخص أو أشخاص حصلوا على مستوى ملائم من التدريب وتتوفر لديهم المهارة الفنية الملائمة للعمل كمراجع أو كمراجعين كما تعمد الباحث أن يكون السؤال الأول في الاستبانة يبحث في نفس المجال لاعتقاد الباحث بأهمية ذلك المعيار.

وقد كانت عينة الدراسة موزعة حسب سنوات فئات الخبرة السابقة كما في الجدول رقم (20) على النحو الآتي:

جدول رقم (20)

توزيع المجيبين حسب الخبرات السابقة

البيان	العدد	النسبة المئوية
محاسب قانوني	2	%2.7
مدقق داخلي	16	%21.3
محاسب	37	%49.3
لا يوجد خبرة سابقة	16	%21.3
أعمال إدارية مختلفة	4	%5.3
المجموع	75	%100

من خلال استعراض النسب الواردة في الجدول أعلاه كان الباحث يأمل بان تكون الفئة الأولى هي الفئة الأكبر وهي فئة المحاسبين القانونيين لان الباحث يعتقد أن هذه الفئة وبشكل عام ستكون الأقدر على القيام بأداء مهام التدقيق الضريبي على نحو يحقق الكفاءة والفاعلية وسيتم التطرق لذلك عند بدء الحديث عن توصيات الدراسة ويرى الباحث أن نسبة المحاسبين القانونيين قليلة جدا حيث لم تتجاوز 2.7% من عينة الدراسة بينما شكلت فئة الذين لا تتوفر لديهم خبرة سابقة وفئة الذين ليهم خبرة في الأعمال الإدارية 26.6%. ويرى الباحث أن هاتين الفئتين لا تتوفر لديهم الخبرة اللازمة للعمل كمدققي ضرائب, فيما جاءت النسبة الأكبر ضمن فئتي المدقق الداخلي والمحاسب بواقع 70.6% وهذه الفئة حسب اعتقاد الباحث مؤهلة إلى حد ما للعمل كمدققي ضرائب لكنها لن تكون بمستوى التأهيل الخاص بالمحاسبين القانونيين.

ثانيا: تحليل البيانات الأولية للدراسة:

تم التحقق من الصدق والثبات لأسئلة القسم الثاني من الاستبانة عن طريق تحكيمه من قبل مجموعة من أساتذة قسم المحاسبة في جامعة العلوم التطبيقية إضافة إلى عرضها على مجموعة من الخبراء في الدائرة من أصحاب الخبرة العملية الطويلة والمؤهلين أكاديميا حيث

قاموا بتقديم النصح والإرشاد للباحث للتأكد من أن الاستبانة تمثل أداة قياس ملائمة للتوصل إلى أهداف الدراسة وقياس الفرضيات.

كذلك تم التحقق إحصائيا من الصدق والثبات لأسئلة هذا القسم من الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ الفا ولجميع الأجزاء.

ويوضح الجدول رقم (21) معامل الصدق والثبات لكل متغير من متغيرات الدراسة والقبول الإحصائي لها:

جدول رقم (21)

معامل الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة

التسلسل	المتغير	عدد الأسئلة	قيمة الفا	النتيجة
1	معايير الفريق الأمريكية	24	%90.6	ممتاز
2	معايير العمل الميداني الأمريكية	22	%90.7	ممتاز
3	معايير التوثيق الأمريكية	18	%87.7	ممتاز
4	متغيرات الدراسة مجتمعة	64	95.1	ممتاز

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة كرونباخ الفا لأسئلة الدراسة مجتمعة قد بلغت 95.1% وهي نسبة ممتازة وتدل على وجود تناسق داخلي بين محتويات الإستبانة.

النتائج الوصفية للدراسة:

تتألف معايير الفحص الضريبي الأمريكية, وكما بين الباحث سابقا من ثلاث مجموعات هي: معايير الفريق والتي تتعلق بشخص الفاحص الضريبي نفسه, معايير العمل الميداني والتي تتعلق بتخطيط الفحص الضريبي, معايير التوثيق والتي تتعلق بتوثيق وحفظ أوراق العمل.

كما قام الباحث بتقسيم إجراءات الفحص الضريبي في الأردن إلى أربعة أقسام هي: إجراءات إعداد وتحضير الملف أو الإقرار, إجراءات التدقيق الضريبي في حال مسك حسابات,

إجراءات التدقيق الضريبي في حال عدم مسك حسابات, إجراءات إعداد القرار وتدقيق الملف.

ولغايات قياس توافق اجراءات الفحص الضريبي في الأردن مع معايير الفحص الضريبي الأمريكية فقد تم تصميم نموذج استبانة احتوى على (64) سؤال, حيث تعلقت الاسئلة من (1) إلى (24) بقياس الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بمعايير الفريق, كما تعلقت الأسئلة من (25) إلى (46) بقياس الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بمعايير العمل الميداني, بينما جاءت الأسئلة من (47) ولغاية (64) لقياس الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بمعايير التوثيق, وصولا إلى قياس التوافق مع معايير الفحص الضريبي الأمريكية ككل.

وقد طلب من المستجيبين تحديد مدى التوافق بين اجراءات الفحص الضريبي في الأردن ومعايير الفحص الضريبي الأمريكية وفق التدرج التالي:

1= غير ملتزم به.

2= ملتزم به إلى حد ما.

3= ملتزم به بشكل كبير.

أولا: معايير الفريق الأمريكية: تراوحت قيم المتوسط الحسابي لاسئلة هذا المعيار ما بين (1,56- 2,52) بينما جاء المتوسط الحسابي للأسئلة (2,2667) وهو يدل على وجود توافق متوسط بحسب المقياس المعتمد في الدراسة وبنسبة 65%, ومن خلال الاطلاع على قيم الانحراف المعياري نجد انها تراوحت ما بين (0,519 – 0,723) بينما جاء الانحراف المعياري لاسئلة هذا المعيار مجتمعة (0,577) وهذا يدل على تشتت منخفض في اجابات المجيبين على اسئلة الدراسة.

ويتضح من خلال الإجابات أعلاه أن المدقق الضريبي في الأردن مؤهل للقيام بأعمال التدقيق الضريبي, شريطة أن يتم الاهتمام برفع مهارته وكفاءته من خلال إلحاقه بدورات متخصصة ترفع من مستوى الأداء لديه وتزيد نسب التوافق مع معايير الفريق الأمريكية.

ثانيا: معايير العمل الميداني الأمريكية: تراوحت قيم المتوسط الحسابي لاسئلة هذا المعيار ما بين (1,53- 2,28) بينما جاء المتوسط الحسابي للأسئلة (1,8) وهو يدل على وجود توافق متوسط بحسب المقياس المعتمد في الدراسة وبنسبة 51%, ومن خلال الاطلاع على قيم الانحراف المعياري نجد انها تراوحت ما بين (0,553 – 0,724), بينما جاء الانحراف

المعياري لاسئلة هذا المعيار مجتمعة (0,569), وهذا يدل على تشتت منخفض في اجابات المجيبين على اسئلة الدراسة.

ويتضح من خلال الإجابات أعلاه أن الاهتمام بتخطيط التدقيق الضريبي لا ينال العناية اللازمة في الأردن, وأن على الإدارة الضريبية أن تعمل على تحفيز فرق الفحص الضريبي لديها على تخطيط التدقيق الضريبي, وأن تقوم تلك الإدارة بتدريب مدققيها على ذلك.

ثالثا: معايير التوثيق الأمريكية: تراوحت قيم المتوسط الحسابي لاسئلة هذا المعيار ما بين (1,55- 2,57) بينما جاء المتوسط الحسابي للأسئلة (2,146) وهو يدل على وجود توافق متوسط بحسب المقياس المعتمد في الدراسة وبنسبة 61%, ومن خلال الاطلاع على قيم الانحراف المعياري نجد انها تراوحت ما بين (0,514 – 0,779), بينما جاء الانحراف المعياري لاسئلة هذا المعيار مجتمعة (0,537), وهذا يدل على تشتت منخفض في اجابات المجيبين على اسئلة الدراسة.

ويتضح من خلال الإجابات أعلاه أن الاهتمام بالتوثيق يسير على نحو جيد من خلال مقياس التوافق, لكن ذلك لايعني التراخي في هذا المجال فيجب على الإدارة الضريبي الاستمرار في رفع كفاءة وفاعلية التوثيق, وان تطمح نحو نسب توافق أعلى في مجال التوثيق الضريبي.

رابعا: معايير الفحص الضريبي الأمريكية: تراوحت قيم المتوسط الحسابي لجميع اسئلة الدراسة ما بين (1,53- 2,57) بينما جاء المتوسط الحسابي لجميع اسئلة الدراسة (1,96) وهو يدل على وجود توافق متوسط بحسب المقياس المعتمد في الدراسة وبنسبة 56%, ومن خلال الاطلاع على قيم الانحراف المعياري نجد انها تراوحت ما بين (0,514 – 0,779), بينما جاء الانحراف المعياري لاسئلة هذا المعيار مجتمعة (0,531), وهذا يدل على تشتت منخفض في اجابات المجيبين على اسئلة الدراسة.

ومن خلال استعراض الاجابات على اسئلة الدراسة مجتمعة, نجد ان هناك توافقا بنسبة 56% وهي نسبة تشير إلى ان الفحص الضريبي في الأردن يسير نحو التطور اذا ما اخذنا بعين الاعتبار اننا نقارن ذلك الفحص بمعايير صدرت عن احد الدول المتقدمة في مجال الفحص الضريبي وهي الولايات المتحدة الأمريكية, الا ان ذلك يشير وفي نفس الوقت إلى انه على الادارة الضريبية في الأردن ان تعمل على زيادة الاهتمام بالتدقيق الضريبي مع التركيز على

تأهيل المدقق علميا ومهنيا, والاهتمام بتخطيط التدقيق الضريبي, وكذلك زيادة الاهتمام بتوثيق الفحص الضريبي على نحو يحقق الكفاءة والفاعلية.
كما تشير تلك النسبة إلى اثر مشروع الاصلاح المالي في الأردن والممول من قبل الوكالة الأمريكية والذي بدا عمله في الأردن في سنة 2006.

اختبار الفرضيات وتفسير النتائج:

فيما يلي اختبار تفصيلي لفرضيات الدراسة و بالاعتماد على الأساليب الإحصائية:

الفرضية الفرعية الأولى:
لا تتوافق إجراءات التدقيق الضريبي الذي يقوم به مدقق ضريبة الدخل في الأردن مع معايير الفريق الأمريكية.
تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (1- 24) من أسئلة القسم الثاني من الاستبانة وفيما يلي قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لهذه الأسئلة والمتضمنة في الجدول رقم (22):

جدول رقم (22)

رقم السؤال	T .Test: 9.010 القيمة الجدولية: 1.9965 Sig .000	الوسط الحسابي ونسبته	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	تلتزم الدائرة بتعين أشخاص حصلوا على مستوى ملائم من التدريب وتتوفر لديهم المهارة الملائمة	1.79 %59,6	0,599	0,359

	للعمل كمدققي ضرائب.			
2	يلتزم مدققي ضريبة الدخل بالحياد خلال العمل	2.04 %67,9	0,58	0,336
3	يلتزم مدققي ضريبة الدخل بممارسة العناية المهنية عند التدقيق	2.15 %71,5	0,562	0,316
4	يتم تخطيط العمل وتوزيع المهام على المدققين والإشراف عليهم على نحو ملائم.	2.08 %69.2	0,673	0,453
5	يتم التوصل إلى فهم كاف لنظام للرقابة الداخلية للمكلف لتخطيط التدقيق وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات.	1.84 %60	0,658	0,434
6	يتم الحصول على الأدلة الكافية من خلال الفحص والملاحظة والاستفسار وإرسال المصادقات حتى يتوفر أساس مناسب للتوصل إلى رأي في القوائم المالية	2.03 %66.9	0,519	0,27

			موضوع التدقيق.	
0,523	0,723	1.87 %61.7	عند إصدار القرار يتم تحديد ما إذا كانت القوائم المالية التي تم تدقيقها تتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها وتحديد حالات عدم الثبات.	7
0,41	0,64	2.09 %68.9	يحتوي القرار على رأي المدقق الإجمالي في القوائم المالية التي قام بتدقيقها وذكر العيوب فيها.	8
0,446	0,668	1.99 %65.6	يتم إعطاء الأولوية للإعمال بناءاً على الأهمية النسبية وتحليل المخاطر.	9
0,39	0,625	1.96 %55.7	يستخدم الحكم المهني الراجح في تحديد مجالات وإجراءات ومنهجية التدقيق.	10
0,469	0,685	2.52 %83.1	يتحمل فريق التدقيق المكون من المدقق والمشرف المسؤولية عند إصدار القرار.	11
0,36	0,6	2.07 %68.3	يتم إجراء التدقيق بطريقة تلبي ثقة	12

			المكلفين في استقامة المدققين وعدالتهم ومهارتهم إلى أقصى حد حيث تؤدى جميع الأحكام والنتائج بتجرد تام.	
0,415	0,644	2.48 %81.8	تهتم الدائرة بظهور المدققين بمظهر خارجي أنيق ولائق.	13
0,41	0,64	2.32 %76.5	يتجنب معظم المدققين كل ما من شأنه أن يضعف من استقلالهم واستقامتهم عند قيامهم بالتدقيق.	14
0,507	0,712	2.08 %68.6	تتجنب الدائرة منح المدقق فائدة مالية محددة نتيجة بتدقيق قضية محددة.	15
0,437	0,661	2.43 %80	لا يوجد تأثير للأفكار أو العقائد الدينية أو الانتماءات السياسية في الانحياز لمصلحة المكلف.	16
0,432	0,657	2.31 %76.2	لا تؤثر العلاقات المالية أو الشخصية	17

			مع المكلف على موضوعية قرار المدقق.	
0,356	0,597	2.09 %68.9	لا يوجد تأثير للمؤثرات أو التدخلات الخارجية التي يمكن أن تضغط باتجاه التدخل في القرار أو عمليات الفحص أو التدقيق ونتائجها.	18
0,421	0,648	2.28 %75.2	إن جميع أعضاء فريق التدقيق لديهم المعلومات الأساسية والفهم الجيد لمبادئ المحاسبة وتطبيق مهارات التدقيق بشكل ناجح.	19
0,383	0,619	2.43 %80	إن جميع أعضاء فريق التدقيق (المدقق والمشرف) لديهم معرفة عامة وجيدة بالقانون.	20
0,321	0,567	2.39 %78.8	إن جميع أعضاء فريق التدقيق (المدقق والمشرف) لديهم القدرة على الاتصال والتواصل	21

	الشفهي والكتابي بشفافية وفعالية.			
22	إن جميع أعضاء فريق التدقيق (المدقق والمشرف) لديهم المقدرة على الاستفادة من المعلومات ذات القيمة ثم تبويبها أليا.	2.17 %71.6	0,685	0,47
23	يتم تزويد أعضاء فريق التدقيق (المدقق والمشرف) بتجهيزات الحاسب المناسبة وإجراء تطبيقات وتدريبات على البرامج المستخدمة التي تسمح لهم بتحقيق أهداف التدقيق بشكل أفضل.	2.08 %68.6	0,693	0,48
24	يتم الاستعانة بخدمات الخبرة الخارجية لمواجهة الأوضاع التي لن تتمكن معها كفاءات فريق التدقيق من تجاوزها.	1.56 %51.4	0,702	0,493

يوضح الجدول رقم (22) مدى توافق إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن مع معايير الفريق الأمريكية ومن خلال تتبع قيم المتوسط الحسابي للإجابات على الأسئلة التي تقيس هذا التوافق نجد أن قيمتها تراوحت بين (1,56 -2,52) وهي تقع ضمن المقياس المعتمد في الدراسة, كما نجد أيضا أن متوسط أسئلة المعيار مجتمعة قد بلغت 2,2667 في إشارة لوجود توافق متوسط بين المتغيرين.

أما فيما يتعلق بنسب المتوسط الحسابي فقد أظهرت النتائج أن هذه النسب تراوحت بين (31,3% إلى 84%), وهي تدل على نسب التوافق بين إجراءات تدقيق ضريبة الدخل في الأردن ومعايير الفريق الأمريكية.

ويؤيد ذلك نسبة المتوسط الحسابي لأسئلة التوافق مجتمعة والتي بلغت 65% وهي نسبة تقع ضمن العينة اكبر من (33,3% إلى 66,6%) والتي تشير إلى وجود توافق متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة.

ومن خلال الاطلاع على قيم الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لأسئلة المعيار مجتمعة وهي على التوالي 0,57735 و 0,333 نجد أن تلك القيم تشير إلى تشتت منخفض في الإجابات عن وسطها الحسابي مما يدل على وجود انسجام في إجابات المجيبين عن أسئلة الاستبانة .

ولغايات قبول الفرضية أو رفضها قام الباحث باستخدام اختبار T- test و يتم احتساب قيمة الاختبار الإحصائي T-test ومقارنتها مع القيمة الحرجة التي تأخذ مساحة a والتي تستخرج من جداول التوزيع المتعلقة بإحصائي الاختبار فإذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية فإننا نقبل الفرضية الصفرية أما إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة (جودة, 2009, ص47).

وهنا نجد أن الوسط الحسابي لإجابات الأسئلة الخاصة بمعايير الفريق الأمريكية قد بلغ 2,2667 وبانحراف معياري قدره 0,57735 وحيث أن قيمة t قد بلغت 9,010 وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة 1,9965 تقريبا لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود توافق بين إجراءات الفحص الضريبي في الأردن ومعايير الفريق الأمريكية ومما يؤيد هذا القرار أن مستوى الدلالة المحسوب sig =0. 000 كان اقل من 0,05 أي اقل من المستوى المعتمد لان اختبار الفرضية من طرف واحد وكل ذلك يتوافق مع التحليل أعلاه الخاص بالفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا تتوافق إجراءات التدقيق الضريبي الذي يقوم به مدقق ضريبة الدخل في الأردن مع معايير العمل الميداني الأمريكية.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (25- 46) من أسئلة القسم الثاني من الاستبانة وفيما يلي قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لهذه الأسئلة والمتضمنة في الجدول رقم (23):

جدول رقم (23)

رقم السؤال	T .Test: 2.038 القيمة الجدولية: 1.9965 Sig .o45	الوسط الحسابي ونسبته	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
25	يتم التخطيط للتدقيق بمشاركة كل من المكلف و فريق التدقيق قبل البدء بأعمال التدقيق ووضع أطر زمنية.	1,67 %55,1	0,664	0,441
26	يتم مشاركة كل من الاختصاصيين والمدراء في تحضير خطة التدقيق واختيار	1,53 %50,4	0,6	0,36

			إجراءاتها بما فيها المصـــــــــادر الضرورية لإتمـــام عملية التدقيق ويتم الاحتفـــاظ بملـــف التخطيط للتـــدقيق الأتي.	
0,37	0,608	1,85 %61	تتضـــمن خطـــة التدقيق عدة أمـــور أهمها تحليل الخطر ودراســـة نظـــام الرقابـــة الداخليـــة للمكلـــف ونتـــائج التدقيق السابقة.	27
0,524	0,724	1,83 %60,3	توضـــح خطـــة التـــدقيق مجـــال التدقيق وإجراءاته وأيـــة ســـمات أو مظاهر تتعلق بذلك بـــالمكلف المـــراد تدقيق حساباته.	28
0,434	0,658	1,84 %60	تتم مراقبة عمليات التـــدقيق وســـيرها بعناية وذلك لتعديل خطة التـــدقيق إذا لزم الأمر.	29
0,414	0,644	1,73 %57	يتم تحديد الوقـــت اللازم لإتمام عملية التـــدقيق كموجـــه للمســـاعدة فـــي	30

			الرقابة على سير عمليات التدقيق ويمكن أن يتضمن تعديل الخطة الوقت المستغرق والهدف ومهام وإجراءات التدقيق.	
0,468	0,684	1,73 %57	يتم كتابة تعديلات خطة التدقيق وإيصالها إلى الأطراف ذات العلاقة بأعمال التدقيق.	31
0,397	0,63	1,85 %61	يشارك كل من المشرف والمدراء المختصين بشكل فعال في مراقبة سير عمليات التدقيق الضريبي وتقدمها.	32
0,464	0,681	1,68 %55,4	يعقد فريق التدقيق (المدقق والمشرف) اجتماعات خاصة لبحث ما تم التوصل إليه خلال عملية المراقبة.	33

34	تستخدم جميع إجراءات التدقيق وفنياته بما فيها المقابلات الشخصية والفنيات الأخرى لتقصي الحقائق في جمع المعلومات الكافية والصالحة لتحديد الالتزام الضريبي الصحيح للمكلف.	1,97 %65	0,569	0,324
35	تشجع الدائرة المدققين على استخدام عدد كبير من فنيات التدقيق المتنوعة ومنها فنيات التدقيق الآلية	1,79 %59	0,664	0,44
36	يتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية للمكلف للمساعدة في تحديد مجال وعمق فنيات التدقيق المخططة المستوجب استخدامها في كل حالة.	1,77 %58,4	0,559	0,313
37	يتم احترام الاتفاقات الناتجة عن التواصل والاتصال مع المكلف.	2,04 %67,3	0,646	0,417

38	تتم المقابلات الشخصية مع الأشخاص المناسبين وتؤدي أعمال التدقيق في مواقع ملائمة.	2,05 %67,6	0,59	0,348
39	يتم ضمان الحصول على المعلومات من المكلف ومن المصادر الأخرى من خلال تحضير طلبات توثيق المعلومات المكتوبة في الوقت والشكل المناسب ومناقشتها مع المكلف.	2,13 %70,2	0,6	0,36
40	يتم ضمان الحصول على المعلومات من المكلف ومن المصادر الأخرى من خلال استخدام سجل خاص لطلب توثيق المعلومات لتوفير التسجيل المناسب لطلبات المعلومات المرسلة والمستعملة.	1,96 %64,6	0,6250	0,39

0,377	0,614	1,88 %62	يقوم فريق التدقيق (المدقق والمشرف) بطلب مساعدة إدارية أو استحضار إجراءات جديدة في حال امتناع المكلف التام عن إعطاء المعلومات للدائرة ويمكن للدائرة استدعاء المكلف ليمثل أمام القضاء.	41
0,414	0,644	1,73 %57	يقوم فريق التدقيق (المدقق والمشرف) بطلب الفحص الداعم من الزملاء في حال البعد الجغرافي للمكلف.	42
0,306	0,553	1,53 %50,4	تؤخذ الطلبات المتعلقة باستخدام الاختصاصيين والخبرات الخارجية في أعمال التدقيق بعين الاعتبار بشكل مسبق وذلك حالما تتطلب الأهمية النسبية للقضايا	43

	الاستفادة من معارف وخبرات هؤلاء الاختصاصيين.			
44	يقوم فريق التدقيق (المدقق والمشرف) بالاطلاع على أوراق العمل المحتفظ بها من قبل المحاسبين والتي تتناول عمليات تخطيط وإعداد القوائم المالية.	1,69 %55,7	0,615	0,378
45	يقوم فريق التدقيق (المدقق والمشرف)بالاطلاع على أوراق العمل المحتفظ بها من قبل المدققين الخارجيين والتي تتضمن الإجراءات المتبعة في أعمال التدقيق وتنفيذ الاختبارات .	1,6 %52,8	0,637	0,405
46	يتم تطبيق قانون ضريبة الدخل بعناية ومهنية لازمتين من قبل فريق التدقيق وفهم مجموعة الأعمال	2,28 %75,2	0,605	0,366

			التي يتم القيام بها.	

يوضح الجدول رقم (23) مدى توافق إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن مع معايير العمل الميداني الأمريكية ومن خلال تتبع قيم المتوسط الحسابي للإجابات على الأسئلة التي تقيس هذا التوافق نجد أن قيمتها تراوحت بين (1,53- 2,28) وهي تقع ضمن المقياس المعتمد في الدراسة, كما نجد أيضا أن متوسط أسئلة المعيار مجتمعة قد بلغت 1,8 في إشارة لوجود توافق متوسط بين المتغيرين.

أما فيما يتعلق بنسبة المتوسط الحسابي فقد أظهرت النتائج أن هذه النسب تراوحت بين (50,4% إلى 75,2%) وهي تدل على نسب التوافق بين إجراءات تدقيق ضريبة الدخل في الأردن ومعايير الفريق الأمريكية.

ويؤيد ذلك نسبة المتوسط الحسابي لأسئلة التوافق مجتمعة والتي بلغت 51,4% وهي نسبة تقع ضمن العينة اكبر من (33,3% إلى 66,6%) والتي تشير إلى وجود توافق متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة.

ومن خلال الاطلاع على قيم الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لأسئلة المعيار مجتمعة وهي على التوالي 0,56949 و 0,324 نجد أن تلك القيم تشير إلى تشتت منخفض في الإجابات عن وسطها الحسابي مما يدل على انسجام في إجابات المجيبين عن أسئلة الاستبانة.

ولغايات قبول الفرضية أو رفضها قام الباحث باستخدام اختبار T- test وهنا نجد أن الوسط الحسابي لإجابات الأسئلة الخاصة بمعايير الفريق الأمريكية قد بلغ 1,8 وبانحراف معياري قدره 0,56949 وحيث أن قيمة t قد بلغت 2,038 وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة 1,9965 تقريبا لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود توافق بين إجراءات الفحص الضريبي في الأردن ومعايير العمل الميداني الأمريكية ومما يؤيد هذا القرار أن مستوى الدلالة المحسوب sig =0. 045 كان اقل من 0,05 أي اقل من المستوى المعتمد لان اختبار الفرضية من طرف واحد وكل ذلك يتوافق مع التحليل أعلاه الخاص بالفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا تتوافق إجراءات التدقيق الضريبي الذي يقوم به مدقق ضريبة الدخل في الأردن مع معايير التوثيق الأمريكية.

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (47- 64) من أسئلة القسم الثاني من الاستبانة وفيما يلي قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لهذه الأسئلة والمتضمنة في الجدول رقم (24):

جدول رقم (24):

رقم السؤال	T .Test: 7.743 القيمة الجدولية: 1.9965 Sig .000	الوسط الحسابي ونسبته	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
47	تتضمن أوراق العمل محضرا مكتوبا يوضح مجال التدقيق والإجراءات المستخدمة والأدلة التي تم تدقيقها والية التدقيق المتبعة والنتائج التي تم التوصل إليها.	2,41 %79,5	0,595	0,354
48	يتم الاحتفاظ بتوثيق مكتوب للاجتماعات المهمة والمناقشات والأعمال الرئيسة التي تقرر عند التدقيق	2,37 %78,2	0,653	0,426
49	تحتوي أوراق العمل بدقة على اسم المكلف	2,53 %83,4	0,644	0,414

			والشخصية الاعتبارية والمادة الخاضعة واسم المدقق والتاريخ.	
0,387	0,622	2,27 %74,9	يتم الاستفادة من تطبيقات الحاسب والبرامج في تحضير أوراق العمل والتقارير والجداول التحليلية والوثائق الأخرى.	50
0,5	0,707	2,35 77,9	يتم تثبيت الملاحظات الهامة في أوراق العمل التي تتضمن مدى تقيد المكلفين بواجبات تقديم الإقرارات الضريبية ومدى التزامهم الضريبي.	51
0,54	0,735	2,02 %66,6	يتم تقديم التسويات المقترحة إلى المكلف أولا بأول عند اكتمالها وفق نموذج مكتوب ومدعمة بالحقائق والقانون والمناقشات ووضع المكلف والنتائج.	52
0,264	0,514	2,08 %68,6	تتسم محاضر التدقيق بالكمال	53

			والدقـــــــــــة والموضــــــوعية والوضـــــــــوح والاختصــــــار والتوقيت.	
0,269	0,519	2,12 %69,9	تتضمن محاضــر التدقيق الشــروح والتفسيرات المعللة والإثباتـــــــــات والجـــــــداول والمرفقات وتقارير الاختصاصيين إن وجدت.	54
0,437	0,661	1,91 %63	تتضمن محاضــر التدقيق مناقشـــات مـــع الأشـــخاص المسئولين وتـــدعم هذه المحاضر بتلك المناقشات.	55
0,443	0,665	2,17 %71,6	لا تتضمن محاضر التـــدقيق أيـــة معلومات مكـــررة غير مفيدة إلا في حالات التوضـــيح وفهم النتائج	56
0,306	0,553	2,07 %68,3	تتضمن متطلبـــات إنهـــاء التـــدقيق التقارير المطلوبة مثـــل تقـــارير المعلومات المهمة وغيرها.	57
0,41	0,64	2,57	تقـــوم لجنـــة	58

	الاعتراض بمراجعة الاعتراض المقدم من قبل المكلف وتعد ردا مكتوبا على الاعتراض المذكور ويرسل نسخة منه إلى المكلف.	%84,8		
59	إن جميع التسويات التي تتم بين المدقق وقسم الاعتراضات بعدم التدقيق يجب أن يوافق عليها المكلف وفريق التدقيق (المدقق والمشرف) معا.	1,96 %64,6	0,779	0,606
60	يتم تقديم المساعدة اللازمة والاستشارة الفنية إلى قسم الاعتراضات من قبل الإدارة الضريبية إذا لزم الأمر.	2,15 70,9	0,651	0,424

0,543	0,737	1,75 %57,7	يقوم فريق التدقيق (المدقق والمشرف) بالمشاركة في حوار مع قسم الاعتراضات قبل أن يبت الأخير بالاعتراض والرد عليه ما لم يقتنع كل منهما بعدم جدوى تلك الحوارات مع إبقاء مجال الحوار مفتوحا لحين البت في الاعتراض.	61
0,44	0,664	1,55 %51,1	تتم دعوة المكلف للمشاركة في الحوارات التي تتم بين فريق التدقيق (المدقق والمشرف) وقسم الاعتراضات.	62
0,556	0,746	1,77 %58,4	يتم عقد اجتماع على مستوى جميع القضايا التي قام قسم الاعتراضات بالبت فيها وذلك من اجل مناقشة التسويات التي تم التوصل لها	63

	وتأثيرها على المكلف والدائرة.			
64	تتكون أطراف الاجتماع عند النظر في الاعتراض المقدم من قبل المكلف من فريق التدقيق (المدقق والمشرف) وقسم الاعتراضات ويجب حضور المكلف ما لم يتم استثناؤه من قبل فريق التدقيق وقسم الاعتراضات.	1,67 %55,1	0,759	0,577

يوضح الجدول رقم (24) مدى توافق إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن مع معايير التوثيق الأمريكية ومن خلال تتبع قيم المتوسط الحسابي للإجابات على الأسئلة التي تقيس هذا التوافق نجد أن قيمتها تراوحت بين (1,55- 2,57) وهي تقع ضمن المقياس المعتمد في الدراسة, كما نجد أيضا أن متوسط أسئلة المعيار مجتمعة قد بلغت 2,1467 في إشارة لوجود توافق متوسط بين المتغيرين.

أما فيما يتعلق بنسبة المتوسط الحسابي فقد أظهرت النتائج أن هذه النسب تراوحت بين (51,1% إلى 85,6%) وهي تدل على نسب التوافق بين إجراءات تدقيق ضريبة الدخل في الأردن ومعايير الفريق الأمريكية.

ويؤيد ذلك نسبة المتوسط الحسابي لأسئلة التوافق مجتمعة والتي بلغت 61.3% وهي نسبة تقع ضمن العينة اكبر من (33.3%إلى 66,6%) والتي تشير إلى وجود توافق متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة.

ومن خلال الاطلاع على قيم الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لأسئلة المعيار مجتمعة وهي على التوالي 0,5376 و 0,289 نجد أن تلك القيم تشير إلى تشتت منخفض في

الإجابات عن وسطها الحسابي مما يدل على انسجام مقبول في إجابات المجيبين عن أسئلة الاستبانة .

ولغايات قبول الفرضية أو رفضها قام الباحث باستخدام اختبار T- test وهنا نجد أن الوسط الحسابي لإجابات الأسئلة الخاصة بمعايير الفريق الأمريكية قد بلغ 2,1467 وبانحراف معياري قدره 0,53760 وحيث أن قيمة t قد بلغت 7,743 وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة 1,9965 تقريبا لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود توافق بين إجراءات الفحص الضريبي في الأردن ومعايير التوثيق الأمريكية ومما يؤيد هذا القرار أن مستوى الدلالة المحسوب sig =0. 000 كان اقل من 0,05 أي اقل من المستوى المعتمد لان اختبار الفرضية من طرف واحد, وكل ذلك يتوافق مع التحليل أعلاه الخاص بالفرضية الفرعية الثالثة.

اختبار الفرضية الرئيسية:

من خلال التحليل الإحصائي لمدى توافق إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن مع معايير العمل الفحص الضريبي الأمريكية بمجموعاتها الثلاث ومن خلال تتبع قيم المتوسط الحسابي لجميع الإجابات على الأسئلة التي تقيس هذا التوافق نجد أن قيمتها تراوحت بين (1,53- 2,57) وهي تقع ضمن المقياس المعتمد في الدراسة, كما نجد أيضا أن متوسط أسئلة المعايير مجتمعة قد بلغت 1,96 في إشارة لوجود توافق متوسط بين المتغيرين.

أما فيما يتعلق بنسبة المتوسط الحسابي فقد أظهرت النتائج أن هذه النسب تراوحت بين (50,4% إلى 84,8%) وهي تدل على نسب التوافق بين إجراءات تدقيق ضريبة الدخل في الأردن ومعايير الفريق الأمريكية.

ويؤيد ذلك نسبة المتوسط الحسابي لأسئلة التوافق مجتمعة والتي بلغت 56% وهي نسبة تقع ضمن العينة اكبر من (33,3% إلى 66,6%) والتي تشير إلى وجود توافق متوسط حسب المقياس المعتمد في الدراسة.

ومن خلال الاطلاع على قيم الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لأسئلة المعيار مجتمعة وهي على التوالي 0,53119 و 0,282 نجد أن تلك القيم تشير إلى تشتت منخفض في الإجابات عن وسطها الحسابي مما يدل على انسجام في إجابات المجيبين عن أسئلة الاستبانة.

ولغايات قبول الفرضية أو رفضها قام الباحث باستخدام اختبار T- test وهنا نجد أن الوسط الحسابي لإجابات الأسئلة الخاصة بمعايير الفحص الضريبي الأمريكية مجتمعة قد بلغ 1,96 وبانحراف معياري قدره 0,53119 وحيث أن قيمة t قد بلغت 4,793 وهي أعلى من قيمتها

الجدولية البالغة 1,9965 تقريبا لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود توافق بين إجراءات الفحص الضريبي في الأردن ومعايير العمل الميداني الأمريكية, ومما يؤيد هذا القرار أن مستوى الدلالة المحسوب sig =0. 000 كان اقل من 0,05 أي اقل من المستوى المعتمد لان اختبار الفرضية من طرف واحد وكل ذلك يتوافق مع التحليل أعلاه الخاص بالفرضية الرئيسية.

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

- نتائج الدراسة.
- توصيات الدراسة.
- المصادر والمراجع.
- الملاحق.
- الملخص باللغة الانجليزية.

نتائج الدراسة:

من خلال العرض النظري والوصف التحليلي والقياس الإحصائي في الدراسة فقد أمكن للباحث الوصول إلى النتائج التالية:

1. جاءت نسبة التوافق لمعايير الفحص الضريبي الأمريكية بمجموعاتها الثلاث مع إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن بنسبة 56% وهي تدل على توافق متوسط بحسب مقياس الدراسة وهو يشير بوضوح إلى اثر مشروع الإصلاح المالي في الأردن والممول من قبل الوكالة الأمريكية والذي بدأ في سنة 2006 تقريبا.
2. يعتبر التوافق بين معايير الفريق الأمريكية وإجراءات التدقيق الضريبي في الأردن الأفضل من بين مجموعات المعايير حيث جاء بنسبة 65 % وتلك النسبة تؤيد أن المدقق الضريبي الأردني مؤهل للقيام بأعمال التدقيق الضريبي إلا انه وفي نفس الوقت يحتاج إلى صقل وتدريب للعمل على رفع مهارته عند القيام بالتدقيق.
3. جاء التوافق بين معايير العمل الميداني الأمريكية وإجراءات تدقيق ضريبة الدخل في الأردن الأقل من بين مجموعات المعايير حيث بلغ 51,4% وهذا يدل على أن الاهتمام بتخطيط التدقيق الضريبي في الأردن لا ينال العناية اللازمة.
4. توافقت معايير التوثيق الأمريكية مع إجراءات تدقيق ضريبة الدخل في الأردن بنسبة 61,3% وهذا يشير إلى ان على الادارة الضريبية الاستمرار في الاهتمام بتطوير التوثيق لرفع الكفاءة والفاعلية.
5. إن هناك علاقة وترابط كبير بين التدقيق الضريبي من جهة وتدقيق الحسابات من جهة أخرى, رغم بعض الاختلاف في بعض الجوانب والأهداف.
6. يجب أن تتوفر في المدقق الضريبي صفات خاصة حتى يتمكن من القيام بمهامه وأداء واجباته سواء أكانت هذه الصفات أخلاقية مثل الحياد أو خارجية كالمظهر الخارجي للمدقق أو كانت مهنية من تأهيل علمي أو خبرة عملية.

توصيات الدراسة:

يمكن للباحث تسجيل العديد من التوصيات من خلال ما تم تناوله في مختلف مراحل الدراسة واهم تلك التوصيات:

1. ضرورة اعتماد معايير خاصة لتقييم التدقيق الضريبي في الأردن لتكون أداة من اجل قياس الكفاءة والفاعلية, ويمكن أن يتم تبني معايير الفحص الضريبي الأمريكية باعتبارها قد صدرت عن إحدى الدول الرائدة في هذا المجال, كما يمكن أن يتم إدخال بعض التعديلات على هذه المعايير أو استحداث أخرى بما يتلاءم مع خصوصية النظام الضريبي الأردني.
2. الاهتمام بتطوير ورفع مستوى أداء مدقق ضريبة الدخل وذلك من خلال قيام الدائرة بتوفير الدورات التدريبية التخصصية المناسبة, وفي مختلف المجالات خاصة وان المدقق الضريبي معرض لان يقوم بممارسة عمله في أماكن ومجالات مختلفة ومتعددة وهو مؤهل علميا لذلك حسب نتائج الدراسة.
3. ضرورة قيام الادارة الضريبية في الأردن بالاهتمام بتخطيط التدقيق الضريبي على نحو علمي بحيث يتم تدريب المدققين على ذلك, وكذلك وضع اطر زمنية محددة لانجاز اعمال التدقيق, كما يجب الاهتمام باطلاع فريق التدقيق على اوراق العمل المعدة من قبل المحاسبين الداخليين وكذلك المحاسبين القانونيين.
4. ضرورة قيام الدائرة بزيادة الاهتمام بتوثيق إجراءات التدقيق الضريبي من خلال العمل على إعداد أدلة إرشادية في مختلف المجالات التجارية والصناعية والخدمية, على أن يتم تحديثها بشكل مستمر من قبل مختصين في هذا المجال وان يتم الأخذ بالملاحظات الواردة من فرق التدقيق في الميدان عند إعداد هذه الأدلة.
5. ضرورة التأكيد على أن يتم الاستعانة بخدمات الخبرة الخارجية في الحالات التي لا تتمكن معها كفاءات فريق التدقيق من مواجهتها, وذلك وصولا إلى تكوين صورة أدق عن طبيعة النشاط وذلك قبل صدور قرار التدقيق.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع العربية:

أ- الكتب:

1. أبو نصار وآخرون, 2005, محاسبة الضرائب, مطابع الدستور التجارية, ط 3, عمان, الأردن.
2. الجمعة, علي ، 2000, معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية ، مكتبة العبيكان ، ط1، الرياض ، السعودية.
3. الجندي, حسني, 2006, القانون الجنائي الضريبي, دار النهضة العربية, ,الجزء الأول, الطبعة الأولى, القاهرة, مصر.
4. الخطيب, خالد, وطافش, نادية, 2008, "الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية", دار الحامد للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, الأردن.
5. جودة, محفوظ, 2009, التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS, دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الثانية, عمان.
6. حنان, رضوان, 2006, النموذج المحاسبي المعاصر, دار وائل للنشر, الطبعة الثانية, عمان, الأردن.
7. صيام وآخرون, 2000, الضرائب ومحاسبتها, الطبعة الثالثة, عمان, الأردن.
8. عبد الله, خالد أمين, 2000, علم تدقيق الحسابات, دار وائل للطباعة والنشر, الطبعة الأولى, عمان.
9. عفانة وآخرون, 2004, الجديد في المحاسبة الضريبية, دار وائل للنشر, الطبعة الأولى, عمان.
10. كراجة, عبد الحليم, والعبادي, هيثم, 2000, المحاسبة الضريبية, دار صفاء للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان, الأردن.

ب- البحوث والدوريات:

1. أبو نصار, محمد, ومبيضين, عقلة, 2000, التهرب من ضريبة الدخل في الأردن, المنارة, المجلد6, العدد1, ص 11- 42.
2. الصعيدي, إبراهيم احمد, 1987, معايير المهنية بدولة الإمارات العربية المتحدة, العربية, الكويت, المجلد13, العدد52, ص 57-
3. العلكاوي, طلال, 2006, آذار, "تقييم العوامل المؤثرة في قرارات مقدري ضريبة الدخل لمواجهة التهرب الضريبي في الأردن من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل" مجلة البصائر, جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا, البحرين, المجلد العاشر, العدد الأول ص 167- 205.
4. جبل, علاء الدين, ومحسن, المهر, 2005, دراسة ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية, مجلة العلمية, المجلد (27) العدد 2, ص 36 – 51.
5. شرف وآخرون, 2007, توثيق إجراءات الفحص الضريبي من منظور متطلبات إدارة الجودة الشاملة, مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, المجلد (29) العدد 2 ص 12- 22.

ج- الرسائل الجامعية:

1. أشرم, احمد نوري, 1992, معايير مراجعة الحسابات في الجهاز المركزي للرقابة المالية في سورية, رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة دمشق, سورية.
2. الخطيب, ناصر, 2008, تقييم جودة الفحص العامة في الأردن, رسالة دكتوراه غير
3. الضابط, مدين, 2006, مدى تبني معايير لتدقيق الضرائب على الدخل في سورية, دمشق, سورية.

4. العبادي, هيثم, 2003, مدى مواءمة قوانين وتشريعات ضريبة الدخل في الأردن مع معايير المحاسبة الدولية, رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة عمان العربية للدراسات العليا, عمان, الأردن.

5. العكشة, وائل, 2004, تعديل الأرباح المعلنة التجارية والصناعية والبنوك في الأردن, عمان العربية للدراسات العليا, عمان,

6. المجالي, نمر, 2004, العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الأهمية النسبية في فحص الحسابات المقدمة لدائرة ضريبة الدخل, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة أل البيت, المفرق, الأردن.

7. المحاميد, موفق, 2003, مدى خضوع الدخل غير المشروع لضريبة الدخل, رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة عمان العربية للدراسات العليا, عمان, الأردن.

8. المحاميد, موفق, 2000, الطبيعة القانونية لقرارات ضريبة الدخل, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية, الأردن.

9. صلاح الدين, نادر, 2005, مدى مصداقية ضريبة الدخل الفلسطينية, رسالة ماجستير الوطنية, نابلس, فلسطين.

10. عبد الغفور, حسام, 2008, العلاقة بين وأثرها على التحصيل والجباية, رسالة الوطنية, نابلس, فلسطين.

11. عفانة, عدي, 2002, "العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل عند مسك حسابات أصولية في الأردن", رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, المفرق, الأردن.

د- النشرات:

1. الكتاب السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات, 2008.

2. نشرة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات, 2008, تشرين الثاني, العدد 26.

3. دليل المدقق/ للتدريب الميداني, وزارة المالية, دائرة ضريبة الدخل والمبيعات, بالتعاون مع مشروع الإصلاح المالي في الأردن والممول من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي, 2008.

4. نشرة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات, 2007, أيلول, العدد 22.

5. المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة, 2004, ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

6. المجمع العربي للمحاسبين, المبادئ الأساسية للتدقيق, الطبعة الأولى, عمان, 2001.

7. معايير المحاسبة الدولية, 2000, ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, عمان, الأردن.

8. دليل إجراءات التقدير, دائرة ضريبة الدخل, مؤسسة أفنان الدولية, 1998.

9. ديوان المراقبة العامة في السعودية, 1982, قواعد التدقيق الشامل.

10. المعجم الوسيط,1961, الجزء الثاني, مجمع اللغة العربية, مطبعة مصر, القاهرة,مصر.

11. " المنجد في اللغة والإعلام", منشورات دار المشرق, ط (37), بيروت, لبنان.

د- القوانين:

1. قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009.
2. قانون ضريبة الدخل لسنة 1985 وتعديلاته.
3. قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته.
4. قانون التجارة الأردني لسنة 1966 .

ه- المواقع الالكترونية:

1. www.istd.gov.jo.
2. www.kaa.jo.
3. www.mckenzielaw.com.
4. crereg.eco.univ-rennes1.fr/seminaire-pages-interieures
5. www.austlii.edu.au/au/journals/JATax/2006/4.html
6. www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07270.pdf
7. (www.irs.gov).

ثانيا: المصادر والمراجع الأجنبية:

A- The Books:

1. Bernstein, L. A, 2002, "financial Statement Analysis, Theory Application and Introduction", Third Edition Homewood, Illinois, Richard D, Irwin.
2. Delaney, Pattrick, R, 1995, the Original Wiley CPA Examination Review, Accounting and Reporting, Publisher: John Willey and sons.INC.
3. Dickerson, William, E. and LeoDstone, 1999, Federal Income Tax Fundamentals, Third Edition, Wadsowrth Publishing Company INC, Belmont, USA.
4. G. A. o, 1997" Tax Administration: Factors Affecting Results From Auditors Of Large Corporations", General Government Division, D. C. 20548, Washington.
5. Kath Nightingale, 2002, Taxation Theory and Practice, Fourth Edition, Pearson Education Limited, USA.
6. Marriam Webster's collegiate dictionary, 1997, tenth edition, Marriam - Webster incorporated, spring field, Massachusetts, U.S.A.
7. Teufel, Tom and Talley, mike, 2000, Examination Procedures Third Party Contacts, Tax Exempt and Government Entities, IRS.

B- Thesis and Articles and other References:

1. American Accounting Association (AAA) "Report of the committee on Basic Auditing concepts" The Accounting Review, Supplement to vol. (47) 1972.
2. APB "Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial State Sec, 601,105,Examination of Returns and Claim, Code of Federal. .14.Regulation.ment of Business Enterprises"(AICPA) 1970, APB Statement No. 4, P132.

3. Bruno S. Frey and Lars P –Feld, 2002, the tax Authority and the Taxpayer- an Exploratory Analysis.1.
http://crereg.eco.univ-rennes1.fr/seminaire-pages-interieures
4. FASP, Statement of Financial Accounting Concepts, 1985, No. 6," Elements of Financial Statement are Placement of FASP Concepts Statement", No3, (Incorporating as Amendment of FASP Concepts Statement No, 2).
5. IRS, Internal Revenue Manual. IRM, Hand book part 4, Chapter3, Section12, CEP Team, Member, "CEP Critical Success Factors, Auditing Standard", U. S 1994-2000.
6. Mccormally, J, Timothy, 1991, "Definition of a Successful Large-Case Program, Journal of Tax Executive, vol.43, No.2, TEL, INC.
7. Micheal D Ascenzo, 2005, Relationships between Tax Administration and Tax Agents and Taxpayers, the Asia –Oceania Consultants Association (AOTCA), Manila.
8. Monaco, John, j, 1991, the New Coordinated, Examination Program "Journal of Tax Executive, vol.43, No.3, TEI INC.
9. Pauline Niemirowski and Alexander J Wearing, 2006, Do Australian Taxation office Staff and Compliant Taxpayers Identify with Tax from the Same Perspective or are There Significant Degrees Of separation.
http://www.austlii.edu.au/au/journals/JATax/2006/4.html.
10. Patrick A. Imam and Davina F. Jacobs, 2007, Effect of Corruption on Tax Revenue in the Middle East.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07270.pdf
11. RALPH-C. BAYER, 2006, FINDING OUT WHO THE CROOKS ARE— TAX EVASION WITH SEQUENTIAL AUDITING, The Singapore Economic Review, Vol. 51, No. 2.
12. Regulation. Ment of Business Enterprises "(AICPA) 1970, APB Statement No. 4, p123.
13. Sec, 601, 105, Examination of Returns and Claim, Code of Federal Regulation.
14. Simon James and Clinton Alley, 2004, "Tax Compliance, Self – Assessment and Tax Administration in New Zealand, Journal of Finance and Management in Public Services, vol.2, No.2.

15. Sven Stowhase, 2005, Tax Evasion and Auditing in a Federal Economy, International Tax and Public Finance, 12, 515–531, Department of Economics, University of Munich, Akademiestr, I/II, D-80799 Munich, Germany.

الملاحـــــــــق

The Extent to Which the Jordanian Tax Examination Procedures Match with the American Tax Examination Standards:
An Empirical Study

Prepared By

Salah AlDeen Daoud Abed Alaziz AlNabelsi

Supervisor

Prof. Dr. \ Khaled Shehadeh AlKhatib

Abstract

This study aims to measure the compatibility between the Jordanian Tax examination Procedures and the American Tax Examination standards in order to come up with recommendations that could help to raise the efficiency and effectiveness of income tax audit carried out in Jordan.

The sample study consists of: large Taxpayers office, Medium Taxpayers Office and Tax Compliance and Operational Auditing Directorate. Preliminary data were obtained by developing a specialized questionnaire designed for a representative sample of (180) certified auditors. A hundred questionnaires were distributed. The number of recovered questionnaires was (81), (81%). The number of questionnaires subject to the study was (75). Descriptive statistics and T- test methods were used for data analysis.

The outcome revealed that there is a significant correlation between tax audit and account audit, despite the differences in certain aspects and objectives. The study also showed that for an auditor to check the tax audit he needs to be knowledge able and familiar with the various laws and computer literate in terms hardware and software.

The study concluded that the percentage of compatibility between the standards of the U.S. tax examination and the process of tax audit in Jordan is 56 %, which indicates that there is an average compatibility according to scope of the study. This rate clearly signals the impact of the fiscal reform project in Jordan (FRP), funded by USAID, which started in 2006.

The Extent to Which the Jordanian Tax Examination Procedures

Match with
The American Tax Examination Standards:

An Empirical Study

Prepared By

Salah AlDeen Daoud Abed Alaziz AlNabelsi

Supervisor

Prof. Dr. \ Khaled Shehadeh Al-Khatib

This Thesis was submitted in partial fulfillment of the Requirements for the Masters Degree of Arts in Accounting

Deanship of Academic Research and Graduate Studies
Applied Science Private University

2010

جامعـــة العلوم التطبيقية الخاصة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
قسم المحاسبة

أخي المدقق, أختي المدققة ,,,

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ,,,

الاستبانة التي بين يديك هي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والموسومة بعنوان **" مدى توافق إجراءات تدقيق ضريبة الدخل في الأردن مع معايير الفحص الضريبي الأمريكي"** ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التوافق بين إجراءات التدقيق الضريبي في الأردن مع معايير الفحص الضريبي الأمريكية, وذلك بهدف قياس مدى كفاءة وفاعلية التدقيق الضريبي في الاردن من خلال معايير الفحص الضريبي الأمريكية, باعتبار أن تلك المعايير قد صدرت عن احدى الدول المتقدمة في مجال التدقيق الضريبي, وفي ظل غياب معايير خاصة بالتدقيق الضريبي في الاردن.

لذا أرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان من اجل الوصول إلى نتائج دقيقة, علما بأنه سوف يتم التعامل مع المعلومات بسرية تامة, وستستخدم كمؤشرات عامة لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحث

المعلومات العامة (الديموغرافية)

1. **المركز الوظيفي:**

- مدير.
- رئيس قسم.
- مشرف مجموعة.
- مدقق.

2. **المؤهل العلمي:**

- دكتوراه.
- ماجستير.
- دبلوم عالي.
- بكالوريوس.

3. **التخصص:**

- محاسبة.
- حقوق.
- احد فروع العلوم الادارية (غير المحاسبة).
- غير ذلك, يرجى ذكرها................

4. **الخبرة العملية:**

- اقل من 5 سنوات
- من 5 إلى 10 سنوات.
- من 11 إلى 15 سنة.
- أكثر من 15 سنة.

5. مجالات الخبرة السابقة:

- محاسب قانوني.
- مدقق داخلي.
- محاسب.
- غير ذلك, يرجى ذكرها.............................

أسئلة الاستبيان المتعلقة بقياس مدى توافق إجراءات تدقيق ضريبة الدخل في الأردن مع معايير الفحص الضريبي الأمريكية والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

أولا: اختبار الالتزام بمعايير الفريق الأمريكية.

الرقم	الفقرة	ملتزم به بشكل كبير	ملتزم به الى حد ما	غير ملتزم به
.1	تلتزم الدائرة بتعين أشخاص حصلوا على مستوى ملائم من التدريب وتتوفر لديهم المهارة الفنية الملائمة للعمل كمدققي ضرائب.			
.2	يلتزم معظم مدققي ضريبة الدخل بالحياد خلال كافة مراحل العمل.			
.3	يلتزم معظم مدققي ضريبة الدخل بممارسة العناية المهنية عند التدقيق وإصدار القرار.			
.4	يتم تخطيط العمل وتوزيع المهام على المدققين والإشراف عليهم على نحو ملائم.			
.5	يتم التوصل إلى فهم كاف لنظام للرقابة الداخلية للمكلف لتخطيط التدقيق وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها.			
.6	يتم الحصول على الأدلة الكافية من خلال الفحص والملاحظة والاستفسار وإرسال المصادقات حتى يتوفر أساس مناسب للتوصل إلى رأي في القوائم المالية موضوع التدقيق.			
.7	عند إصدار القرار يتم تحديد ما إذا كانت القوائم المالية التي تم تدقيقها تتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها وتحديد حالات عدم الثبات في تطبيق تلك المبادئ بين الفترة الحالية والفترة السابقة لها.			
.8	يحتوي القرار على رأي المدقق الإجمالي في القوائم المالية التي قام بتدقيقها وذكر العيوب فيها.			
.9	يتم إعطاء الأولوية للإعمال بناءاً على الأهمية النسبية وتحليل المخاطر المرتبطة بها.			
.10	يستخدم الحكم المهني الراجح في تحديد مجالات وإجراءات ومنهجية التدقيق.			
.11	يتحمل فريق التدقيق المكون من المدقق والمشرف المسؤولية عند إصدار القرار.			
.12	يتم إجراء التدقيق بطريقة تلبي ثقة المكلفين في استقامة المدققين وعدالتهم ومهارتهم إلى أقصى حد حيث تؤدى جميع الأحكام والنتائج بتجرد تام.			

الرقم	الفقرة	ملتـزم بــه بشكل كبير	ملتـزم بــه الى حد ما	غيـــــر ملتزم به
.13	تهتم الدائرة بظهور المدققين بمظهر خارجي أنيق ولائق.			
.14	يتجنب معظم المدققين كل ما من شأنه أن يضعف من استقلالهم واستقامتهم عند قيامهم بالتدقيق.			
.15	تتجنب الدائرة منح المدقق فائدة مالية محددة نتيجة القيام بتدقيق قضية محددة.			
.16	لا يوجد تأثير للأفكار أو العقائد الدينية أو الانتماءات السياسية في الانحياز لمصلحة المكلف.			
.17	لا تؤثر العلاقات المالية أو الشخصية مع المكلف على موضوعية قرار المدقق.			
.18	لا يوجد تأثير للمؤثرات أو التدخلات الخارجية التي يمكن أن تضغط باتجاه التدخل في القرار أو عمليات الفحص أو التدقيق ونتائجها .			
.19	إن جميع أعضاء فريق التدقيق (المدقق والمشرف) لديهم المعلومات الأساسية والفهم الجيد لمبادئ المحاسبة وتطبيق مهارات التدقيق بشكل ناجح.			
.20	إن جميع أعضاء فريق التدقيق (المدقق والمشرف) لديهم معرفة عامة وجيدة بالقانون الضريبي.			
.21	إن جميع أعضاء فريق التدقيق (المدقق والمشرف) لديهم القدرة على الاتصال والتواصل الشفهي والكتابي بشفافية وفعالية.			
.22	إن جميع أعضاء فريق التدقيق (المدقق والمشرف) لديهم المقدرة على الاستفادة من المعلومات ذات القيمة ثم تبويبها آليا.			
.23	يتم تزويد أعضاء فريق التدقيق (المدقق والمشرف) بتجهيزات الحاسب المناسبة وإجراء تطبيقات وتدريبات على البرامج المستخدمة التي تسمح لهم بتحقيق أهداف التدقيق بشكل أفضل.			
.24	يتم الاستعانة بخدمات الخبرة الخارجية لمواجهة الأوضاع التي لن تتمكن معها كفاءات فريق التدقيق (المدقق والمشرف) الحالية من تجاوزها.			
ثانيا: اختبار الالتزام بمعايير العمل الميداني الأمريكية.				
.25	يتم التخطيط للتدقيق بمشاركة كل من المكلف و فريق التدقيق (المدقق والمشرف) قبل البدء بأعمال التدقيق ووضع أطر زمنية محددة لانجاز كل مرحلة من مراحل التدقيق.			
.26	يتم مشاركة كل من الاختصاصيين والمدراء أصحاب الاختصاص في تحضير خطة التدقيق واختيار إجراءاتها بما فيها المصادر الضرورية لإتمام عملية التدقيق ويتم الاحتفاظ بملف التخطيط للتدقيق الأتي.			

الرقم	الفقرة	ملتزم به بشكل كبير	ملتزم به إلى حد ما	غير ملتزم به
.27	تتضمن خطة التدقيق عدة أمور أهمها تحليل الخطر ودراسة نظام الرقابة الداخلية للمكلف ونتائج التدقيق السابقة والظروف الاقتصادية.			
.28	توضح خطة التدقيق مجال التدقيق وعمقه وإجراءاته وأية سمات أو مظاهر تتعلق بذلك بالمكلف المراد تدقيق حساباته.			
.29	تتم مراقبة عمليات التدقيق وسيرها بعناية وذلك لتعديل خطة التدقيق إذا لزم الأمر.			
.30	يتم تحديد الوقت اللازم لاتمام عملية التدقيق كموجه للمساعدة في الرقابة على سير عمليات التدقيق ويمكن أن يتضمن تعديل الخطة الوقت المستغرق والهدف ومهام وإجراءات التدقيق.			
.31	يتم كتابة تعديلات خطة التدقيق وإيصالها إلى الأطراف ذات العلاقة بأعمال التدقيق.			
.32	يشارك كل من المشرف والمدراء المختصين بشكل فعال في مراقبة سير عمليات التدقيق الضريبي وتقدمها.			
.33	يعقد فريق التدقيق (المدقق والمشرف) اجتماعات خاصة لبحث ما تم التوصل إليه خلال عملية المراقبة.			
.34	تستخدم جميع إجراءات التدقيق وفنياته بما فيها المقابلات الشخصية والفنيات الأخرى لتقصي الحقائق في جمع المعلومات الكافية والصالحة لتحديد الالتزام الضريبي الصحيح للمكلف.			
.35	تشجع الدائرة المدققين على استخدام عدد كبير من فنيات التدقيق المتنوعة ومنها فنيات التدقيق الآلية بما فيها استخدام تقنيات العينة الإحصائية أو فنياتها وغيرها.			
.36	يتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية للمكلف للمساعدة في تحديد مجال وعمق فنيات التدقيق المخططة المستوجب استخدامها في كل حالة.			
.37	يتم احترام الاتفاقات الناتجة عن التواصل والاتصال مع المكلف.			
.38	تتم المقابلات الشخصية مع الأشخاص المناسبين وتؤدي أعمال التدقيق في مواقع ملائمة.			
.39	يتم ضمان الحصول على المعلومات من المكلف ومن المصادر الأخرى من خلال تحضير طلبات توثيق المعلومات المكتوبة في الوقت والشكل المناسب ومناقشتها مع المكلف.			
.40	يتم ضمان الحصول على المعلومات من المكلف ومن المصادر الأخرى من خلال استخدام سجل خاص لطلب توثيق المعلومات لتوفير التسجيل المناسب لطلبات المعلومات المرسلة والمستعملة.			

الرقم	الفقرة	ملتزم به بشكل كبير	ملتزم به إلى حد ما	غير ملتزم به
.41	يقوم فريق التدقيق (المدقق والمشرف) بطلب مساعدة إدارية أو استحضار إجراءات جديدة في حال امتناع المكلف التام عن إعطاء المعلومات للدائرة ويمكن للدائرة استدعاء المكلف ليمثل أمام القضاء.			
.42	يقوم فريق التدقيق (المدقق والمشرف) بطلب الفحص الداعم من الزملاء في حال البعد الجغرافي للمكلف.			
.43	تؤخذ الطلبات المتعلقة باستخدام الاختصاصيين والخبرات الخارجية في أعمال التدقيق بعين الاعتبار بشكل مسبق وذلك حالما تتطلب الأهمية النسبية للقضايا الاستفادة من معارف وخبرات هؤلاء الاختصاصيين.			
.44	يقوم فريق التدقيق (المدقق والمشرف) بالاطلاع على أوراق العمل المحتفظ بها من قبل المحاسبين والتي تتناول عمليات تخطيط وإعداد القوائم المالية.			
.45	يقوم فريق التدقيق (المدقق والمشرف)بالاطلاع على أوراق العمل المحتفظ بها من قبل المدققين الخارجيين والتي تتضمن الإجراءات المتبعة في أعمال التدقيق وتنفيذ الاختبارات وكذلك الأدلة والمعلومات وغيرها.			
.46	يتم تطبيق قانون ضريبة الدخل بعناية ومهنية لازمتين من قبل فريق التدقيق وفهم مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها.			
ثالثا: اختبار الالتزام بمعايير التوثيق الأمريكية.				
.47	تتضمن أوراق العمل محضرا مكتوبا يوضح مجال التدقيق والإجراءات المستخدمة والأدلة التي تم تدقيقها والية التدقيق المتبعة والنتائج التي تم التوصل إليها.			
.48	يتم الاحتفاظ بتوثيق مكتوب للاجتماعات المهمة والمناقشات والأعمال الرئيسة التي تقرر في أثناء التدقيق.			
.49	تحتوي أوراق العمل بدقة على اسم المكلف والشخصية الاعتبارية والمادة الخاضعة واسم المدقق والتاريخ.			
.50	يتم الاستفادة من تطبيقات الحاسب والبرامج في تحضير أوراق العمل والتقارير والجداول التحليلية والوثائق الأخرى.			
.51	يتم تثبيت الملاحظات الهامة في أوراق العمل التي تتضمن مدى تقيد المكلفين بواجبات تقديم الإقرارات الضريبية ومدى التزامهم الضريبي.			
.52	يتم تقديم التسويات المقترحة إلى المكلف أولا بأول عند اكتمالها وفق نموذج مكتوب ومدعمة بالحقائق والقانون والمناقشات ووضع المكلف والنتائج.			
.53	تتسم محاضر التدقيق بالكمال والدقة والموضوعية والوضوح والاختصار والتوقيت.			

الرقم	الفقرة	ملتـزم بـه بشكل كبير	ملتـزم بـه إلى حد ما	غيــــر ملتزم به
.54	تتضمن محاضر التدقيق الشروح والتفسيرات المعللة والإثباتات والجداول والمرفقات وتقارير الاختصاصيين إن وجدت.			
.55	تتضمن محاضر التدقيق مناقشات مع الأشخاص المسئولين وتدعم هذه المحاضر بتلك المناقشات.			
.56	لا تتضمن محاضر التدقيق أية معلومات مكررة غير مفيدة إلا في حالات التوضيح وفهم النتائج المعروضة.			
.57	تتضمن متطلبات انهاء التدقيق التقارير المطلوبة مثل تقارير المعلومات المهمة وغيرها.			
.58	تقوم لجنة الاعتراض بمراجعة الاعتراض المقدم من قبل المكلف وتعد ردا مكتوبا على الاعتراض المذكور ويرسل نسخة منه إلى المكلف.			
.59	إن جميع التسويات التي تتم بين المدقق وقسم الاعتراضات بعدم التدقيق يجب أن يوافق عليها المكلف وفريق التدقيق (المدقق والمشرف) معا.			
.60	يتم تقديم المساعدة اللازمة والاستشارة الفنية إلى قسم الاعتراضات من قبل الادارة الضريبية اذا لزم الامر.			
.61	يقوم فريق التدقيق (المدقق والمشرف) بالمشاركة في حوار مع قسم الاعتراضات قبل أن يبت الأخير بالاعتراض والرد عليه ما لم يقتنع كل منهما بعدم جدوى تلك الحوارات مع إبقاء مجال الحوار مفتوحا لحين البت في الاعتراض.			
.62	تتم دعوة المكلف للمشاركة في الحوارات التي تتم بين فريق التدقيق (المدقق والمشرف) وقسم الاعتراضات.			
.63	يتم عقد اجتماع على مستوى جميع القضايا التي قام قسم الاعتراضات بالبت بها وذلك من اجل مناقشة التسويات التي تم التوصل لها وتأثيرها على المكلف والدائرة.			
.64	تتكون أطراف الاجتماع عند النظر في الاعتراض المقدم من قبل المكلف من فريق التدقيق (المدقق والمشرف) وقسم الاعتراضات ويجب حضور المكلف ما لم يتم استثناءه من قبل فريق التدقيق وقسم الاعتراضات.			